صور تأليف الكلام
عند ابن هشام

دكتـــور
محمـود أحـمد نحـلة



تليفاكس: ٠٣/٥٢٧٤٤٣٨ الإسكندرية

صــــور تأليف الكـلام

عنـد ابن هشـام

الناشـــــر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنـــــوان: بلوك ٣ ش ملك حفنـى قبلـى السكة الحديـد - مساكن درباله - فيكتوريا - الإسكندرية.

تليفـــــاكس: ٥٢٧٤٤٣٨/ ٠٠٢٠٣ (٢ خط) - موبايل/ ٠١٠١٢٩٣٢٣٣

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

E- mail

dwdpress@yahoo.com
dwdpress@biznas.com

Websitc

http:/ www.dwdpress.com

عنوان الكتاب : صور تأليف الكلام عند ابن هشام

المؤلــــــف: د. محمود أحمد نحلة

رقــم الإيـداع: ١٣٦٨٩ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى: 4 - 560 – 327 – 977

صور تأليف الكلام عند ابن هشام

دكتور

محمود أحمد نحلة

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م

الناشر

درا الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد، فهذا بحث يقوم على نص فريد لابن هشام ، لم يسبق إلى مثله نحوى من قبله، ولم يعن به العناية الواجبة له نحوى من بعده ، حاول فيه ابن هشام حصر النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية، وقدم وصفا لهذه النماذج يعد أكمل وصف لها في تاريخ الدرس النحوى العربى وأوفاه ، وأخصره ، وأقربه إلى الدقة وأسبقه إلى اكتشاف هذه الظاهرة التى تعد قاسما مشتركا في أغلب النظريات اللغوية المعاصرة وتجاوز ذلك إلى وضع مصطلح لها لم يكتب له الذيوع ، على ماله من أهمية بالغة .

وعلى الرغم من أن الرجل استطاع أن يصل إلى أغلب التراكيب الأساسية في اللغة العربية لم يحفل بإيضاح جوانب كل صورة وبيان خصائصها وتحديد العلاقات بين عناصرها ، بل اكتفى بذكر مثال لكل صورة ثم مضى لا يلوى على شيء وكذلك فعل بعض من جاء بعده فلم يجعلها ابن هشام ، ولا واحد من النحاة من بعده ، أساس التأليف النحوى وإن كانت أحق به وأجدر بل مضى ومضوا في عنايتهم القصوى بالأثر الذى يجلبه العامل في عناصر التركيب . وانتهى الأمر ببعض النحاة وابن هشام منهم ، إلى أن يضموا المرفوعات في باب . والمنصوبات في باب آخر والمجرورات في باب ثالث.. وفى هذا ما فيه من تقطيع لأوصال الجملة وإغراق في جزيئات قليلة الغناء في تكوين السليقة اللغوية.

إن لما قدمه ابن هشام من صور تأليف الكلام لقيمة بالغة في الدرس النحوى. وفى تعليم اللغة لأبنائها ولغير أبنائها على سواء فهذه الصور ليست قوالب صماء جامدة بل هى وسيلة " إنتاج" لغوى يمكن بها إنتاج مالا يحصى من الجمل الصحيحة نحويا التى تتماثل تركيبا وتختلف دلالة وهى تعد نواة كل الجمل الصحيحة في اللغة العربية ، منها تبدأ ، وإليها تعود ، وعنها تمتد ومنها تتفرع وتتركب .

وقد حرصت في هذا البحث على بيان ما لهذه النماذج التركيبية من قيمة في الدرس النحوى العربى بخاصة ، ومكانة في الدرس اللغوى بعامة ، فقدمت عرضا تاريخيا تتبعت فيه عناية اللغويين المحدثين بهذه الظاهرة في الإنجليزية والألمانية والفرنسية ثم التمست لما جاء به ابن هشام أصلا في الدرس النحوى قبله وبينت كيف تلقى النحاة نص ابن هشام من بعده،ثم عدت إلى مصطلح ابن هشام فجلوت جوانبه الثلاثة: الكلام والتأليف والصور وبينت المنهج الذى انتهجه ابن هشام في وصفه للصور وما آخذه عليه ، وتداركت ما في حصره للصور من نقص وما في وصفه لبعضها من قصور وأصلحت ما في عرضه من خلل منهجي وصولا إلى صياغة محكمة لهذه الصور تكون أساسا للتحليل الشامل لها ، فاستبحت لنفسى أن أعيد عرض هذه الصور على نحو أراه يمثل الصور الأساسية لتأليف الكلام في اللغة العربية تمثيلا لا يشوبه نقص أو اضطراب ونوعت في إيراد الأمثلة لكل صورة بحيث تستوفى الإمكانات التعبيرية المختلفة لها ، ثم قدمت تحليلا شاملا لكل صورة على حدة يستمد من التراث النحوى في كل عصوره عنيت فيه برصد العلاقات الأفقية والرأسية بين عناصر كل صورة ومجالاتها الدلالية وما فيها من ظواهر تركيبية .

وبعد

فأرجو أن يكون ما قدمته في هذا البحث قد حقق الهدف الذى إليه قصدت وهو الالتفات إلى ما في التراث النحوى من كنوز لا تزال في حاجة إلى الكشف عنها والإفادة منها ووضعها في مكانها اللائق بها في تاريخ الدرس اللغوى بعامة .

فما كان فيما أوردته من صواب وسداد فبفضل الله وإرشاده وما كان فيه من نقص أو قصور فذلك ما لا يعرى منه صاحب قلم.

والله الموفق والمستعان وهو حسبي ونعم النصير ،

محمود نحلة

(١)

في التراث النحوى العربى نصوص بالغة القيمة تقع عليها فيه كما تقع على الدر النثير وسط ركام كثير وبعض هذه النصوص لم ينل ما يستحق من عناية به واحتفال له ولو قد أتيح له من فرغ له من النحاة وقام على ضبطه وتطويره لتغير وجه الدرس النحوى ، ولظهرت اتجاهات جديدة ونظريات.

ومن هذه النصوص نص فريد لابن هشام (ت ٧٦١هـ) لم يسبق إلى مثله نحوى قبله بل إن النص لم يرد له ذكر على النحو المفصل إلا في كتاب واحد من كتب ابن هشام هو " شرح قطر الندى وبل الصدى " ولم يعن بإعادة ذكره كاملا أو الإشارة إليه في كتاب آخر من كتبه على نحو ما فعل في كثير من قواعد النحو وشواهده، وكل ما نجده إشارة موجزة في بعض كتبه إلى " أقل ما يتألف منه الكلام "[١]

وسوف أورد الآن هذا النص ، ثم اتبعه ببيان مكانته في الدرس النحوى بعامة وأحاول أن ألتمس له أصلا في التراث النحوى من قبله، وأثرا في التراث النحوى من بعده وأبين ما فيه من سمات منهجية وما قد يؤخذ عليه أو يستدرك في ضوء ما تركه النحاة من قبل ومن بعد من تراث نحوى، وفى ضوء ما انتهت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في هذا المجال ، وصولا إلى صياغة مضبوطة نجعلها أساسا للتحليل النحوى من بعد ، ونرفع بها قواعد اتجاه آخر في دراسة النحو العربى وتدريسه.

يقول ابن هشام :

" صور تأليف الكلام ست : وذلك لأنه يتألف إما من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء .

"أما ائتلافه من اسمين فله أربع صور، إحداها: أن يكون مبتدأ وخبرا نحو: " زيد قائم"، والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر ،نحو:

---

[١] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك . تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٠) ١١/١، والجامع الصغير في النحو. تحقيق احمد محمود الهرميل (القاهرة ١٩٨٠) ص ١٠.

"أقائم الزيدان"؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: " أيقوم الزيدان؟ وذلك كلام تام، لا حاجة له إلى شئ، فكذلك هذا. الثالثة: أن يكون مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: أمضروب الزيدان؟ الرابعة. أن يكون اسم فعل وفاعله، نحو: هيهات العقيق، فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى بعد، والعقيق فاعل به.

" وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان، إحداهما: أن يكون الاسم فاعلا نحو: قام زيد، والثانية: أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل، نحو: ضرب زيد.

" وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضا. إحداهما: جملة الشرط والجزاء، نحو: إن قام زيد قمت، والثانية: جملتا القسم وجوابه نحو: أحلف بالله لزيد قائم.

" وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: كان زيد قائما

" وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو: علمت زيدا فاضلا

" وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا

" فهذه صور التأليف. وأقل ائتلافه من اسمين، أو فعل واسم كما ذكرت. وما صرحت به- من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام- هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم." [1] اهـ .

هذا النص علامة مضيئة في تاريخ الدرس النحوى العربى؛ ذلك بأن ابن هشام حاول فيه حصر النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية وبيان خطة بنائها، وذلك أمر لم يظهر الاهتمام الحق به في الإنجليزية إلا في سنة ١٩٤٥ حين وضع تشارلز كاربنتر فريز C..C. Fries (١٨٨٧-١٩٦٧م) كتابا في " تعليم الإنجليزية لغة أجنبية وتعلمها" [2]، دعا فيه إلى ما سمى منهج الأنماط Pattern Method [3] . وهو يقوم عنده على نماذج تجريدية مفرغة من محتواها الدلالى الذى تحمله الكلمات، بها نتمكن من إنشاء ما نشاء من الجمل الواقعة التى تتماثل

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٤) ص ٤٤-٤٥.

[2] C.C. Fries, Teaching and Learning English as a Foreign Language. Ann Arbor 1945.

[3] G. Helbig: Geschichte der neueren Sprachwissenschaft (Oplanden 1981 [5]) S.255

تركيبا، وتختلف دلالة [1] وفى هذا دليل على أن الرجل لم يكن يلتزم التزاما صارما بمبادئ البنائية الأمريكية التى كان أحد أعلامها؛ إذ لم يعرف لها اهتمام بقضايا " الإنتاج اللغوى".

وليس من وكد هذا المنهج عنده سرد القواعد النحوية وشرحها. بل نماذج الجمل التى يمكن بتكرار التدريب عليها، ومحاكاه نظامها الصوتى، وطرائق التركيب فيها تكوين عادات لغوية ثابتة أشبه ما تكون بالعادات اللغوية التى يكتسب بها الطفل لغة أهله [2].

وقد أورد الرجل في كتاب آخر له عنوانه: " تركيب الإنجليزية" صدر سنة ١٩٥٢ يحوى خلاصة فكره النظرى عشرة نماذج تمثل التراكيب الأساسية للجملة الإنجليزية محاولا أن يصل من خلالها إلى ما أسماه: المعنى التركيبى (**Structural meaning**)، وكان وصفه لهذه النماذج التركيبية الأساسية بادى البساطة والدقة[3].

وقد خطا فريز خطوة عملية أخرى فأصدر مع لادو **Lado** فيما بين ٦٣–١٩٦٤م كتابا في تعليم الإنجليزية عنوانه **An Intensive Course in English** يقوم على التصورين النظرى والتطبيقى عند فريز. وقد جاء الكتاب في أربعة أجزاء خصص اثنان منها لأنماط الجمل الإنجليزية و التدريب عليها [4].

على أن ما جاء به فريز من أفكار ترك آثاره واضحة فيمن بعده على نحو ما نجد ذلك واضحا عند **S.S Hornby** في كتابة الذى صدر سنة ١٩٥٤ وعنوانه : **Guide to Patterns and Usage in English**، لكنه على كثرة ما أورد من أمثله ونماذج تركيبية لم يقصد إلى دراسة التراكيب الأساسية، أو التمييز بينها وبين

---

(1) Ebenda, S. 255.

(2) Ebenda, S. 256.

(3) C.C. Fries: The Structure of English. New York 1952, p. 191 ff.

(4) Eries/ Lado: An Intensive Course in English
-English Sĕntence Patterns. Ann Arbor 1963.
-English Pronuncaition Ann Arbor 1963.
-Lessons in Vocabulary Ann Arbor 1963.
- English pattern Practices Ann Arbor 1964.

التراكيب غير الأساسية. ولعل أهم ما جاء به Hornby أنه اشترك مع آخرين في وضع معجم أنجليزى صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٨ م بعنوان: The Advanced Learner's Dictionary of Current English وطبع بعد ذلك طبعات كثيرة [١]. وكان من أهم ما يميز هذا المعجم عناية مؤلفيه بما يسمى النماذج التركيبية للفعل Verb Patterns، فقد أوردوا في المقدمة العامة للمعجم خمسة وعشرين نموذجا تركيبيا لاستخدام الأفعال في اللغة الإنجليزية ،وأوضحوا كل نموذج منها بأمثلة عديدة متنوعة، وجاء في مقدمة الطبعة العاشرة منه (١٩٦٨م) ما يلي: " إذا أنفق الدارس بضع ساعات في دراسة هذه النماذج تخلص من أخطاء جمة، وقاس عليها نظائر صحيحة"[٢].

ولما بدأ هاريس Z. S. Harris (وهو أستاذ تشومسكي) ينحو منحى تحويليا في الدرس اللغوى كان من أهم ما قام به تحديده لما أسماه الجمل النووية Kernel Sentences [٣]، وهي عنده نواة النحو، وتختص بالبساطة صيغا وتركيبا ومفردات، والاستقلال [٤]. ورأى أن من الممكن الوصول إلى كل الجمل في اللغة بتحويل أو أكثر من جملة نووية أو أكثر [٥]. واستطاع هاريس أن يحدد لهذه الجمل النووية ثمانية أنماط في أحد أبحاثه [٦]، ثم بلغ بها أحد عشر نمطا في بحث آخر[٧].

---

(١) ظهر منه حتى سنة ١٩٨٥ إحدى وعشرون طبعة، وأدخلت بعض التعديلات على طريقة عرض النماذج، وتغير التقديم لها. وأصبح عنوان المعجم:

Oxford Advanced Learner's Dictionary of Curent English.

(٢) A.S.Hornby: The Advanced Learner's Dictionary of Current English, P. xiv

(٣) Z.S. Harris: Co-occurrence and Transformation. In: Papers in Structural and Transformational linguistics (Holland 1970) P.444.

(٤) Ibid, 457

(٥) Harris: The Elementary Trasformations. In: Papers in Structural and Transformational Linguistics. P.529.

(٦) Harris: Transformations in linguistics Structure. In: Papers in Structural and Transformational Linguistics. P. 479.

(٧) Harris: The Elementary Transformations In : Papers...... P. 484.

وقد مضى تشومسكى في المرحلة الأولى من نظريته التحويلية التوليدية على نهج أستاذه، ورأى أن الجمل النووية تنشأ عما أسماه" قواعد تركيب الضمائم" Phrase structure rules والتحويلات الإجبارية، والجمل غير النووية تنشأ عن الجمل النووية باستخدام التحويلات الاختيارية"[1].

وأما في الألمانية [2]. فيرجع الاهتمام المكثف بالتراكيب الأساسية Grundstrukturen في اللغة الألمانية، أو ما عوف من بعد بـ " خطة بناء الجملة Satzbauplan، أو نموذج الجملة Satzmuster إلى فايسجربر L. Weisgerber ، حين قدم معالجة كاملة لحظة بناء الجملة الآتية:

"Er Klopfte seinem Freund auf die Schulter"

لكنة لم يقدم نظاما متكاملا لوصف أنماط الجمل.

وفى سنة ١٩٥٩م قدم باول جريبه في كتابه عن النحو الألمانى (سلسلة دودن)- بعد أن اطلع بصفة شخصية على محاولة فايسجربر- الجمع المنظم الأول للتراكيب الأساسية للجمل الألمانية . وقيمه هذا العمل تتمثل في أنه استطاع أن يصل- غير مسبوق- إلى كل التراكيب الأساسية للجملة الألمانية، وفى أنه قسم التراكيب الأساسية على أساس من وجود مفعول به أو أكثر فى الجملة أو عدم وجوده، أى: على أساس من كون الفعل لازما أو متعديا. وليس من شك في أن محاولته هذه لم تنج من بعض العيوب شأن كل المحاولات الرائدة .

من جهة اخرى قدم إربن J. Erben في الطبعة الأولى من كتابة الذى ظهر سنة ١٩٥٨م: "Grundriss der deutschen Grammatik" محاولة تختلف عن محاولة جريبة P. Grebe، إذ بدأ كتسنسيير تماما- دون اطلاع على ما كتب فيما يبدو- لا من العناصر المتعلقة بالفعل، ولا من مبدأ التعدى واللزوم، بل من عدد العناصر المرتبطة بالفعل أو التى يمكن ارتباطها به. ويظهر أن ما قام به أربن أدق

---

[1] N. Chomsky: Syntactic Structure. The Hague 1957, P .61.

[2] اعتمدت في ذلك خاصة على ما جاء في:
B. Engelen :Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in der geschribenen deutschen Sprache der Gegenwart. (Munchen 1975), Teilband 1S. 23 ff.

وأضبط مما جاء به جريبيه، وإن لم تخل محاولته أيضا من كثير من العيوب التى وقع فيها جريبيه.

ثم قام إنجلز U. Engels من بعد (سنة ١٩٦٧ب) بمحاولة تقديم النماذج التى وصل إليها جريبيه في صيغة أكثر ضبطا وإحكاما، محاولا التخلص من العيوب التى عابها اللغويون على جريبيه، فامتازت محاولته بنظام العرض الجديد،والتعريف الدقيق لكل عنصر من عناصر الجملة، والتفرقة بين العناصر التى تتعلق بالفعل، وتلك التى تتعلق بعناصر الجملة الأخرى" كأن تتعلق باسم أو صفة)، فضلا عن التحديد الواضح للعناصر غير الأساسية في الجملة، والتنبيه إلى إمكان تحويل نمط إلى آخر. وقد حاول إنجلز أن يضبط ذلك شيئا فشيئا، وأن يحسنه خطوة فخطوة حتى انتهى إلى وضع نظرية كاملة للنحو.

وثمة محاولة أخرى قام بها ما تفريد بيرفش في كتابه" نحو الفعل الألمانى "Syntax des deutschen verbs" الذى صدر سنة ١٩٦٣م، وقد اتجه فيه اتجاها آخر يختلف عن الاتجاهات التى ذكرناها، فقد صدر عن النموذج التحويلى التوليدى، وإن بدأ بالفعل.وقد قدم قائمة كاملة بأنماط الجملة الألمانية، وعنى في كتابه عناية خاصة باحتمالات التحويل من نمط إلى آخر.

وفى الفرنسية قدم تسنيير في كتابين له صدر أحدهما في باريس سنة ١٩٥٣م وعنوانه. مخطط لعلم تراكيب بنائى esquisee d'une syntaxe structurale .
وصدر الثانى في باريس أيضا سنة ١٩٥٩ م عنوانه: عناصر علم التراكيب البنائى Elements de syntaxe structurale منهج التعلق النحوى وما يتصل به من نظرية القدرة التركيبية للفعل [1]. ، فاعتبر الفعل المصرف محور الجملة، ومركز التركيب فيها، به يبدأ التحليل،وإليه يرجع تحديد العناصر التى ترد مع الفعل في

---

(1) يرى بعض اللغويين أن هذا المنهج ينشأ في ألمانيا، وأصوله واضحة عند كارل بيولر K. Buler في كتابه Sprachtheorie الذى صدر سنة ١٩٣٤، ويشيرون إلى نصوص منه تؤكد ذلك.
انظر: B. Engelen: Untersuchungen zu Satzbauplan..........S. 27ff
وانظر أيضا الدراسة المفصلة التى قدمها د. سعيد بحيرى لهذا المنهج في كتابه: نظرية التبعية في التحليل النحوى(القاهرة ١٩٨٨).

الجملة عددا ونوعا [١] وعلى أساس من القدرة التركيبية للفعل على طلب عناصر أساسية محددة ترد معه قدم هذا المنهج أربع مجموعات من الأفعال[٢]

١-أفعال لا قدرة لها **Avalente Verben**

٢- أفعال لها قدرة على طلب عنصر واحد **M onovalente Verben**

٣- أفعال لها قدرة على طلب عنصرين**Divalente Verben**

٤- أفعال لها قدرة على طلب ثلاثة عناصر **T rivalente Verben**

وفي إطار ما قدمه تسنيير في فرنسا. وما قام به اللغويون الألمان، وبخاصة إربن، وجرييه، وبرنكمن،وهلبج وشنكل، وهرينجر، وإنجل وغيرهم من ضبط لما جاء به تسنيير وتطوير له استخدم في الألمانية مصطلحات لوصف النماذج التركيبية للجملة، أحدهما: نموذج الجملة **Satrmuster** ، والثاني: خطة بناء الجملة **Satzbauplan**، وهما مترادفان عند بعض اللغويين [٣]. ، لكن المحققين منهم يفرقون بينهما فيرون ان نموذج الجملة **S M** مفهوم مجرد لوصف العناصر المرتبطة بالفعل أو التي يقتضيها الفعل دون نص على الاساسي منها وغير الاساسي. أما خطة بناء الجملة **SBP** فلابد فيها من النص على العناصر الأساسية وغير الأساسية[٤].

وتحت كل واحد من هذين المصطلحين يورد اللغويون الألمان قائمة بالنماذج التركيبية للجمل. يرون فيها قواعد ابتكاريه يمكن بها إنتاج مالا يحصى من الجمل الصحيحة نحويا، ويرونها أيضا عالمية؛ إذ كل الجمل في كل اللغات يمكن أن ترد إلى عدد من النماذج التركيبية الأساسية،وإلى عدد محدد من القواعد يمكن بها أن تتركب مع غيرها أو تحول إليه [٥].

---

(١) K. Brinker: Modelle und Methoden der strukturalistischen Syntix . (Koln 1977)S. 102.

(٢) G.Helbig : Geschichte der neuern Sprachwissenschaft .(Opladen 1980) S.203.

(٣) H. Bossman . Lexikon der Sprachwissenschaft. (Stuttgart 1983)S . 445, 447.

(٤) U. Engel: Deutsche Grammatik (Heidelberg 1988) S. 198 f.

(٥) B. Engelen, S. 19.

وليس من شك في أن ما جاء به ابن هشام نظير ما يدخل في الإنجليزية تحت مصطلحي Sentence Patterns أو Kernal Constructions. فيما يدخل في الألمانية تحت مصطلحي Satzmuster أو Satzbauplan وله عندنا ماله عندهم من قيمه لا تنكر في الدرس اللغوى، بل إن ابن هشام سبق إلى رصد هذه الظاهرة بأكثر من ستمائة عام.

(٣)

إذا ذهبنا نلتمس في التراث النحوى قبل ابن هشام أصلا لما جاء به، لم نجد ذلك قصدا مقصودا إلا عند أبى على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ). قال في الإيضاح بعد أن ذكر ائتلاف الكلام من اسم وفعل وحرف: " باب ما إذا أيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا: فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا كقولنا عمرو أخوك وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله. وسر بكر. ومن ذلك زيد في الدار...... وماعدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يازيد، ويا عبد الله، فإن الحرف والاسم قد أيتلف منهما كلام مفيد في النداء"[1].

وظاهر أن أبا على ذكر النماذج التركيبية الآتية (مع ملاحظة أننا نعبر عن علاقة الائتلاف بالرمز+):

١- اسم+ اسم

عمرو أخوك

بشر صاحبك

٢- فعل+ اسم

كتب عبد الله

سر بكر

٣- حرف+ اسم

يا زيد

يا عبد الله

---

[1] أبو على الفارسي: الإيضاح العضدى تحقيق د حسن شاذلى فرهود (القاهرة ١٦٩) ٦/١.
وانظر له أيضا المسائل العسكريات تحقيق اسماعيل أحمد عمايرة (الأردن ١٩٨١) ص ٤١

وثمة نموذج رابع أشار إليه، لكنه رآه داخلا في أحد النموذجين الأول أو الثاني، ثم عاد فاستحسن رأى ابن السراج في جعله قسما قائما برأسه، ومثاله زيد في الدار. قال في المسائل العسكريات: " فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف.... ولكنه من حيز الفعل والاسم ، أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك: " في الدار" ليس بزيد، ولا القتال باليوم، فإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذه الظاهرة، ويحتاج إلى ما يربطة بما قبله ويعلقه، ولن يخلو ما تعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلا في جملة ما ذكرناه"[1]. على أن أبا على أعقب ذلك بقوله: " وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما قائما برأسه، وذلك مذهب حسن"[2]. فهو يستحسن إذن ما رآه ابن السراج، ومن ثم يمكننا أن نضيفه إلى النماذج التى ذكرها:

٤- اسم + جار ومجرور/ ظرف

زيد في الدار

القتال اليوم

فإذا تتبعنا التراث النحوى بعد أبى على حتى نصل إلى أبن هشام وجدنا عددا من النجاة لم يلتفت إلى هذه المسألة، فلم يرد لها ذكر، على النحو الذى نجده عند الفارسى، في إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى (ت ٥٢١هـ) ولا في أسرار العربية لابن الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) ، ولا عند ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في الرد على النحاة، ولا عند ابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) في المقرب ، ولاعند أبى حيان (ت ٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب.

على أن عددا أخر من النحاة التفتوا إلى ذلك فأشاروا في إيجاز شديد إلى أقل ما يتألف منه الكلام. ومن هؤلاء ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) في اللمع قال: " وأما الجملة فهى كل كلام مفيد مستقل بنفسه،وهى على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ

---

[1] أبو على الفارسى: المسائل العسكريات ص ٤٢.

[2] السابق نفسه.

وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل "[1]. ومنهم الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) في المفصل، قال: " والكلام هو المركب من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو من فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة"[2]. واكتفى ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل بشرح قول الزمخشرى دون أن يزيد عليه صورا أخرى من صور التركيب، وإن زاد بعض التفصيلات المفيدة[3]. وجرى ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) على نهج الزمخشرى، لكن صياغته كانت توهم الحصر، وهو ما أخذه عليه ابن هشام من بعد دون ان يصرح باسمه [4]. قال ابن الحاجب: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"[5].

ثم إن الرضى (ت٦٨٦ هـ) في شرح كافية ابن الحاجب اتجه إلى الحصر العقلى للتركيب الثنائى بين أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف مبينا المهمل من ذلك والمستعمل فقال: " والتركيب العقلى الثنائى بين الأشياء الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل، أو الحرف، والفعل مع الفعل، أو الحرف ، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندا والاسم مسند إليه ، ولو جعلته مسندا في مسند ...... والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[6].

ولم يزد ابن أبى الناظم (ت ٦٨٦هـ) [7]. ولا ابن أبى الربيع (ت ٦٨٨هـ) [8].على ما قال السابقون شيئا

---

(1) ابن جنى: اللمع في العربية. تحقيق د. حسين محمد شرف (القاهرة ١٩٧٩) ص ١١٠-١١١.

(2) الزمخشرى: المفصل في علم العربية (بيروت د.ت) ص ٦.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل (القاهرة د.ت) ٢٠/١-٢١.

(4) ابن هشام: قطر الندى. ص ٤٤، وانظر حاشية السجاعى على القطر ص ٢٥.

(5) ابن الحاجب: الكافية في النحو. تحقيق د. طارق نجم عبد الله (جدة ١٩٨٦) ص ٥٩.

(6) الرضى: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (القاهرة ١٣١٠ هـ) ٨/١- ٩.

(7) بدر الدين بن مالك: شرح ألفيه ابن مالك . تحقيق د. عبد الحميد السيد (بيروت دار الجيل د. ت) ص ٢٠.

(8) ابن أبى الربيع: البسيط فى شرح جمل ازجاجي. تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتى (بيروت ١٩٨٦) ١٥٩/١.

ولعلـه قـد ظهـر جليا الآن أن نـص ابـن هشـام لا يـزال أكمل نص في بابه وأوفاه، فكيف تلقاه النحاة من بعده؟

أمـا ابـن عقـيل (ت ٧٦٩ هــ) فلم يزد على أن قال: " ولا يتركب الكلام إلا مـن اسمين نحـو: زيـد قـائم، أو مـن فعـل واسـم كـ" قام زيد"[١]. وأما الشيخ خالد الأزهـرى (ت ٩٠٥هــ) فقـد اكـتفى بـأن شـرح مـا جـاء من قول موجز لابن هشام في أوضـح المسـالك عـن" أقـل مـا يـتألف مـنه الكـلام"[٢]. واعـتد السيوطى (ت٩١١هـ) بالإسـناد في تألـيف الكـلام، كمـا اعتد به الرضى من قبل. فهو ناظر إلى ما جاء عند الرضـى لا إلى مـا جـاء عـند ابـن هشـام في قطر الندى. قال: " والحاصل أن الكلام لا يـتأتى إلا مـن اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من حرفين، ولا اسم وحرف،ولا فعـل وحـرف، ولا كـلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد لـه من طـرفين: مسـند ومسـند إلـيه، والاسـم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل لكونه مسندا لا مسندا إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما ....."[٣].

واكـتفى الأشمونـى (ت ٩٢٩ هــ) بقولـه: " وأقـل مـا يكون منه ذلك اسمان نحـو: ذا زيـد وهـيهات نجـد، أو مـن فعـل واسم نحو: استقم، وقام زيد، بشهادة الاستقراء" [٤].

عـلى أن السـجاعى (ت ١١٩٧ هـ) في حاشيته على القطر رأى أن يستدرك عـلى ابـن هشام قوله: " صور تأليف الكلام ست" فقال: " ظاهرة الحصر، وبقى عليه سـابعة،وهى تألـيفة مـن اسـم وجملـه، نحو: زيد قام أبوه، وثامنة: وهى تأليفه من حـرف واسـم نحـو: ألا مـاء، فإن هذا كلام مؤلف من حرف واسم، وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى، ذكره المصنف في المغنى" [٥].

---

[١] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٨٠) ط ٢٠، ١٤/١.

[٢] خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح (القاهرة ١٣٢٥ هـ) ١١/١- ٢٣.

[٣] السيوطى: همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية (القاهرة ١٣٢٧ هـ) ١١/١- ١٢.

[٤] الاشمونى: شرح على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٥)٩/١ .

[٥] السجاعى: حاشية السجاعى على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (القاهرة ١٢٨٧ هـ) ص ٢٣ .

وعلى ذلك فالسجاعي هو وحده من النحاة من رأى إضافة صور ثلاث إلى صور التأليف عند ابن هشام لتصبح عدتها تسع صور. من هذه الثلاث صورتان ذكرهما ابن هشام نفسه في المغنى ،ـ قال: " فإذا قيل:" ألا ماء" كان ذلك مؤلفا من حرف واسم،وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو: أتمنى ماء [1]. وعلل ذلك بقولة: " لأن ألا التى للتمنى لاخبر لها عند سيبويه [2]. " وقال في موضع آخر: وكذا الجملة في نحو: يا عبد الله و......و...... فعلية لأن صدورها في الأصل فعلية، والتقدير: أدعو عبد الله...." [3]. وقد جعلهما السجاعى صورتين مع أنهما صورة واحدة هي :

حرف	+	اسم
يا		عبد الله
ألا		ماء

وقد أشار الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) في حاشيته على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك إلى ما جاء عند ابن هشام في قطر الندى دون إضافة تذكر [4]. أما الخضرى (ت ١٢٨٧ هـ) فقد أورد في إيجاز ما جاء عند ابن هشام مضيفا النداء إلى الصورة المؤلفة من فعل واسم، ثم قال: " وبقي عليه المركب من اسم وجمله، نحو: زيد أبوه قائم" [5]. وفي هذا دليل على أنه فطن إلى الصورة التى وردت في المغنى. فلم يستدرك عليه إلا صورة واحدة.

ويبدو لى أن ابن هشام أقام تصوره الأساسى لصور تأليف الكلام على الإسناد الأصلى لا ما ينوب عنه. من ثم نراه على صواب حين أسقط من الصور الأساسية لتأليف الكلام نحو: يا زيد، وألا ماء. ويبقى إسقاطه لصورة ذكرها الفارسى،

---

(1) ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧) ٣٨١/٢.

(2) السابق نفسه.

(3) السابق ٣٧٦/٢.

(4) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك (ط. عيسى البانى الحلبى. القاهرة د. ت) ١ / ٢٣- ٢٤.

(5) الخضرى: حاشية الحضرى على شرح أبن عقيل على أليفه ابن مالك(القاهرة ١٩٤٠)١٥/١.

واستحسن فيها رأى أبى بكر بن السراج أن تكون صورة مستقلة، وهى المؤلفة من اسم وجار ومجرور أو ظرف، ونراها جديرة بأن تأخذ مكانها بين صور التأليف التى ذكرها ابن هشام، يظاهرنا في ذلك ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) أيضا[1]. ويبقى إسقاطه أيضا لصورة استدركها عليه السجاعى والخضرى من بعد، وهى: اسم+جملة. وثمة خلاف بين اللغويين المحدثين في هذا الصورة: هل هى أصل بذاتها أو محولة عن أخرى[2]. فإذا أخذنا برأي من يراها محولة عن أخرى أبسط منها فلا بأس على ابن هشام عندئذ في إسقاطها؛ لأنها لا تعد من التراكيب الأساسية، وإذا أخذنا برأى من يراها أصلا كان لابدَّ من إضافتها إلى الصورة التى ذكرها ابن هشام والرأى عندى أن تعدَّ أصلا بذاتها، لشيوعها في العربية، ولدخول نواسخ الابتداء عليها، ولا نكاد نعرف لها نظيرا في الإنجليزية ولا الفرنسية ولا الألمانية.

ولعل مما نرجحه الآن أن يكون ابن هشام قد اعتمد في رصده لصور تأليف الكلام على مصدرين: أحدهما: أبو على الفارسى، ولعله أخذ منه فكرة التأليف، ونبهته بعض صوره التى أوردها أبو على إلى استكمال الصور الأخرى، وقد استكملها من حديث سيبويه والنحاة من بعده عن تعدى الفعل ولزومه فكان هذا مصدره الثانى.

(٤)

كان وصف ابن هشام لصور تأليف الكلام وصفا شكليا إذا أراد الصور الأصلية للتأليف، ووصفا وظيفيا إذا أراد الصور الفرعية، لكنة لم يلتزم بالتفريع على الصور في كل ما ذكر، بل عنى به في الصور الثلاث الأول، ولم يعن به في الصور الثلاث الأخر، أى أنه اعتمد في نصف الصور على الوصف الشكلى والوظيفى معا، لكنه في نصفها الآخر اقتصر على الوصف الشكلى فحسب.

---

[1] ابن مضاء: الرد على النحاة: تحقيق د. شوقى ضيف (القاهرة ١٩٨٢) ٢ ص ٨٧.

[2] انظر N.K. Lewkowicz: Topic- Comment and relative clause in Arabic. In: Readinng in Arabic Linguistics (ed. by Salman H. Al- Ani) Indiana 1978.
ود. تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا في: أشغال ندوى اللسانيات واللغة العربية (تونس ١٩٧٨) ص ١٧٩-١٨٠.

ولا شك في أن وصفه للصور الثلاث الأول كان أدق من وصفه للصور الثلاث الأخر ، فقد أوقعه الوصف الشكلي للصورة الرابعة عنده في مخالفة الأولى؛ إذ هي تتألف عنده من فعل واسمين،وكان مثاله لها هو:" كان زيد قائما"، وظاهر أن اختبار الحذف deletion test يفضي بنا إلى الحكم بأن "كان" في مثاله عنصر إضافي جئ به لجعل زمن الجملة ماضيا؛ إذ يمكن حذفه،والعودة بالجملة إلى الصورة المتفرعة عن الصورة الأولى وهي: مبتدأ وخبر، وقد عبر عن ذلك ابن يعيش أوضح تعبير حين قال:"..... والذى يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في " كان زيد قائما"، إذا أسقطت "كان": زيد قائم"[1].

وظاهر أيضا أنه ليس لـ" كان" صلة بـ" علاقة التأليف"، أو بـ" علاقة الإسناد" إن شئت . ويؤيد ذلك قول سيبويه: " تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى "[2].

ويبدو لى أن ابن هشام كان يرى لـ"كان" دورا في الإسناد ؛ يدل على ذلك قوله في زيادة كان بين"ما" و"فعل التعجب" في نحو: ما كان أحسن زيداً: " ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد"[3].

ويؤكد ذلك أيضا أنه يراها ناقصة؛ لأنها لا تكتفى بالمرفوع. يقول: " وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمى ناقصا؟ فعلى ما اخترناه سمى ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين؛ لأنه سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول"[4].

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١.

(2) سيبويه: الكتاب . تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦ – ١٩٧٧) ٤٥/١

وانظر أيضا: ابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق د. عبد الحسين الفتلى (بيروت ١٩٨٥)٨٢/١.

(3) ابن هشام: قطر الندى ١٣٨ .

(4) السابق ص ١٣٧ .

وكان لذلك يقول عن كان وأخواتها: " فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيومن المبتدأ ويسمى اسمهن وفاعلهن مجازا وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا"[1].

وعلى فرض التسليم بما رآه ابن هشام، وهو غير مسلم به، أفلم يكن من الواجب في بيانه لصورة من صور تأليف الكلام الأساسية ان يعمد إلى مثال يكون فيه كل من الفاعل والمفعول حقيقة لا مجازا؟ لقد رفض جمهور البصريين في ردهم على الكوفيين أن يسووا بين" كان" و"ضرب" مثلا، وقالوا في عبارة صريحة: " على أنا لا نقول: إن كان بمنزلة ضرب، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حدث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقي، والمنصوب به مفعول حقيقة،وأما" كان" فليس فعلا حقيقيا، بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث"[2]. ولا يقال: أن ابن هشام نزع في ذلك منزعا كوفيا،فالكوفيون يرون"كان" فعلا تاما غير متعد، والمنصوب بها حال عندهم[3]. وهو ليس كذلك عند ابن هشام. ولعل الذى أوقعه في ذلك أنه لحظ الشبه الشكلى بين الفعل التام وما يليه من مرفوع ومنصوب،وبين" كان" وما يليها من مرفوع ومنصوب،وكان عليه أن يأتى بمثال لهذه الصورة يتضمن فعلا تاما يتعدى إلى مفعول به نحو: أكرم زيد عمرا.

ولن ينتهى الأمر عند هذا الحد، فلا يزال وصفه لهذه الصورة غير دقيق؛ لأنه يدخل فيها ما ليس منها من نحو: جاء زيد راكبا، وطاب عمرو نفسا، ونعم الرجل زيد... الخ،ولو أنه لجأ إلى الوصف الوظيفى هنا أيضا فقال إن الصورة تتألف من فعل وفاعل ومفعول به لسلم له الوصف.

كذلك أوقعه وصفه الشكلى المحض للصورتين الخامسة والسادسة في أنه جعل من المكن أن يدخل في كل صورة منهما ما خرج منها، فقد وصف الصورة الخامسة بأنها تتألف من فعل وثلاثة أسماء نحو: علمت زيداً فاضلا. ومن الميسور أن ينطبق هذا الوصف على نحو: شاهدت زيدا واقفا، وأنفقت مالا كثيرا، وسرت

---

[1] ابن هشام: شذور الذهب . تحقيق محمد محجيي الدين عبد الحميد (بيروت د.ت) ص ١٨٤.

[2] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة د.ت)٨٢٦/٢.

[3] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف٨٢١/٢.

ليلا طويلا..... الخ، وهذا غير مراد. ولو أنه عمد إلى الوصف الوظيفى أيضا فقال: إن هذه الصورة تتألف من فعل،وفاعل ،ومفعول به أول، ومفعول به ثان، لكان وصفه أدق وأضبط.

وكذلك كان وصفه الشكلى الخالص للصورة السادسة بأنها تتألف من فعل وأربعة أسماء مدخلا فيها ما ليس منها: نحو: أسمعت عمراً كلاما مفيداً،وأعطيت زيدا عشرين كتابا، وزرت رجلا كريما أبوه... الخ . وكان عليه أن يلجأ إلى الوصف الوظيفى فيقول: أن هذه الصورة تتألف من فعل وفاعل ومفعول به أول، ومفعول به ثان ،ومفعول به ثالث.

و إنا لنعجب كيف لم يلتفت الرجل إلى ما يقود إليه الوصف الشكلى المحض من مزالق مع أنه هو الذى نبه إلى ذلك في الجهة التاسعة من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. قال في مغنى اللبيب: " الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ، ولذلك أمثله:

أحدها: نحو: زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا، فإن الأولى على أن احصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل: أحسن وجها، والثاني على أن أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول...

الثاني: نحو: زيد كاتب شاعر، فإن الثانى خبر أو صفه للخبر،ونحو زيد رجل صالح فإن الثانى صفة لا غير....

الثالث: رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا، فإن "رأى" في الأول علمية و"فقيها" مفعول ثان، وفى الثانى بصرية، وطالعا: حال...."[1].

على أن وصفه الوظيفى للصور الثلاث الأول لم يسلم من العيب أيضا، فقد أدى به إلى أن جعل من صورة واحدة صورتين، فقد جعل الصورة الفرعية الثانية التي هى من فروع الصورة الأصلية الأولى تتألف من: مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر، وجعل الثالثة تتألف من: مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر،وكان من الممكن أن تضم الصورتان إحداهما إلى الأخرى فتكونا صورة واحدة تتألف من: وصف ومرفوع

---

[1] ابن هشام: مغنى اللبيب ٥٩٨/٢– ٥٩٩.

مكتفى به. وذلك مأخوذ من قول ابن هشام نفسه: " الثالث المبتدأ وهو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به"[1]. ومن قوله: " وإنما مثلث بـ" قاطن" و"مضروب" ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل أو النائب عن الفاعل"[2].

وبرغم ذلك لا يزال الوصف غير دقيق؛ لأنه يسقط عنصر الاستفهام أو النفى الذى لا تكون الصورة عنده، وعند جمهور البصريين، إلا به، فهذه الصورة لا تتكون من عنصرين بل من ثلاثة. جاء في الأشباه والنظائر: " ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفى أو استفهام كان مبتدأ،وما بعده فاعل مغن عن الخبر، نحو: أقائم زيد، وما قائم زيد"[3]. فضلا عن أن ابن هشام كان يلزمه أن يأتى بصورة ثالثة تتألف من ظرف وفاعل أغنى عن الخبر في نحو: أعندك زيد، وقد ذكرها في مغنى اللبيب[4]. وأحرى بهذه الصورة ألا تعد في التراكيب الأساسية، فالمبتدأ في التراكيب الأساسية الأصل فيه أن يسند إليه ما بعده، أما في هذه الصورة فهو مسند أبدأ إلى ما بعده، أى أنه يقع دائما مسندا لا مسندا إليه، ثم إنه في رأى بعض النحاة كالفعل معنى واستعمالا،والفعل لا خبر له، ولهذا أيضا لا يصغر، ولا يوصف، ولا يعرف، ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلونى البراغيث[5]. وقد أشار ابن هشام إلى بعض الفرق بينه وبين المبتدأ الذى له خبر بقوله: " ويفترقان في أمرين: أحدهما أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو: " الله ربنا" و" محمد نبينا"، ومؤولا بالاسم نحو: وأن تصوموا خير لكم. أى: وصيامكم خير لكم.... ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسما هو صفه.... والثانى ان المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شئ يعتمد عليه، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مثلنا"[6].

---

[1] ابن هشام: شذور الذهب ص ١٧٩-١٨٠.

[2] ابن هشام: قطر الندى ص ١٢١.

[3] السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو (بيروت ١٩٨٤) ١٩٤/٢.

[4] ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧) ٣٧٧/٢.

[5] الرضى: شرح الكافية في النحو ٨٦/١.

[6] ابن هشام: شذور الذهب ص ١٨٠.

وقد جعل ابن هشام الصورة الفرعية الرابعة من فروع الصورة الاولى تتألف من اسم فعل وفاعله دون نظر إلى دوره في التراكيب ، بل كان النظر إلى أنه يعد في الأسماء؛ لأن قلة منه تنون وتقع موقع الاسم. والحق أن أسماء الأفعال لها معنى الأفعال واستعمالاتها، وابن هشام نفسه ينص على ذلك فيقول: " اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان وصه وأوه، والمراد بالاستعمال كونه عاملا غير معمول"[1]. وقال: " يعمل اسم الفعل عمل مسماة، تقول: هيهات نجد كما تقول: بعدت نجد، وتقول: شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو، وتراك زيدا كما تقول: اترك زيدا"[2]. وقال أيضا: " ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف كما أن مسماة– وهو الفعل – كذلك ،ومن ثم قالوا: إذا قلت: بله زيد ورويد بالخفض كانا مصدرين، والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت: بله زيدا ورويد زيدا كانا فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين"[3]. فإذا كان ذلك كان من الجدير بالقبول إلا تعد هذه الصورة في الصور الأساسية؛ فإن لم يكن بد فالأولى أن تعد في الصور الفعلية.

لقد أدى الوصف الوظيفي أيضا للصورة الأساسية الثانية بابن هشام إلى إدخال صورة غير أساسية في الصور الأساسية فالصورة الأساسية الثانية عنده تتألف شكلا من فعل واسم، وقد جعل تحتها صورتين فرعيتين على أساس وظيفي، إحداهما تتكون من فعل وفاعل، والثانية تتكون من فعل ونائب عن الفاعل. ولا شك أن الصورة الثانية التي تتكون من فعل ونائب فاعل ليست من الصور الأساسية، بل هي محولة عن الصورة الأساسية الثالثة المؤلفة شكلا من فعل واسمين، ووظيفة من فعل وفاعل ومفعول به. وفي هذا دليل على أن ابن هشام لم يعن بالتمييز الواجب بين الصور التي تعد أساسا لغيرها، وبين التي تتحول عن الصور الأساسية فتتفق شكلا مع صورة أخرى، لكنها لا يجوز أن تعد فيها، ومن البين أننا يمكن أن نحول الصورة السادسة إلى الصورة الخامسة والخامسة إلى الرابعة، والرابعة إلى الثانية ببناء

---

(1) ابن هشام: أوضح المسالك ١١٦/٣.

(2) السابق ١١٩/٢– ١٢٠.

(3) ابن هشام: شذور الذهب ص ٤٠٧.

الفعـل للمفعول وأن نحول الصورة الثانية إلى الرابعة، والرابعة إلى الخامسة والخامسة إلى السادسـة بوسيلة مـن وسائل تعدية الفعل، أو بتضمين الفعل معنى فعل متعد إلى واحد أو أكثر.

وينـبغي أن نلفت إلى خلـل منهجي فـيما أورد ابـن هشـام من صور تأليف الكـلام هـو أنـه جعل الكلام المؤلف من جملتين صورة أساسية من صور التأليف. ولم يشـأ أن يجعلها آخر الصور، بل قطع ترتيب الصور الفعلية (أى: التى تبدأ بفعل). ووضعها بعد الصورة الأولى منها، وكأنه خشى أن يغفل عنها.

ونحـن لا نـرى الكـلام المؤلـف مـن جملـتين صورة أساسية بسيطة ، بل هو مركـب مـن صـورتين بسـيطتين مـن صـور التألـيف، فمكانـه لـيس بـين التراكيـب الأساسية.

وابـن هشـام فضـلا عـن ذلـك لم يستوف صوره، بل ذكر له صورتين اثنتين إحداهمـا جملـه الشـرط والجزاء نحو: إن قام زيد قمت، وجملة القسم وجوابه نحو: أحلـف بـالله لـزيد قـائم، وكلـتاهما تتركـب من جملتين لا يتم الكلام إلا بهما، لكن إحداهمـا فرعـية لا تسـتقل بذاتهـا، والأخـرى أصـلية يمكـن أن تستقل بذاتها، فلا يجـوز أن نقـول: إن قـام زيـد ولا أحلـف بـالله ثـم تسـكت،لكن؟ يجـوز أن تقول: قمـت،ولزيد قـائم، وتلـك نظـرة صائبة تلتقى مع نظرة اللغويين المحدثين إلى الجملة المركـبة[1]. ؛ فـابن هشام لم ير هنا ما يراه النحاة من أن الجملة الشرطية مثلا تتكون مـن ثلاثـة عناصـر: كلمة الشرط، وجملة الشرط،وجملة الجواب[2].، بل رآها تتكون مـن جملـتين اثنـتين إحداهمـا لا تسـتغنى عـن الأخـرى. ونـلحظ أنه اختار جملتين الفرعـية فـيهما سـابقة عـلى الأصلية ليظهر منذ اللحظة الأولى حاجة الجملة الفرعية إلى الجملـة الأصلية، لكـنه بذلـك أغفل صورا أخرى تكون الفرعية فيها لاحقة على الأصلية كالجملـة الفرعـية المصـدرة بحـتى أو بإذ أو بحيث نحو: سريت بهم حتى

---

(1) E. Burgschmidt: Sprachwissenschaftische Termini fur Anglisten (Nurnberg 1976) S. 93.

(2) الرضى: شرح الكافية فى النحو ٢/ ٢٥٤.

تكـل مطيهم،ونحـو قوله تعـالى(واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون)، وقوله جل وعز (واقتلوهم حيث ثقفتموهم).

(٥)

صـورة تـأليف الكلام مصطلح عربى وضعه ابن هشام لم يكتب له الذيوع مع أنه أقرب إلى ما يريده نحاة الإنجليزية بما يطلقون عليه **Structural Patterns of Sentences** أو **Elementry Sentence Structures** ،وإلى مـا يـريده نحاة الألمانية ، بما يطلقون عليه **Satzmuster** أو **Satzbauplane** .

ونـريد أن نـنظر الآن في العناصـر الـثلاثة التى تكون هذا المصطلح لنتبين ما يعنيه كل عنصر منها عند ابن هشام والنحاة العرب:

والكـلام عـند ابن هشام له معينان: لغوى، واصطلاحى ،واللغوى يدل على الحـدث الـذى هـو التكليم وعلى المعنى القائم في النفس لم يلفظ به، وعلى ما تحصل بـه الفـائدة مـن لفـظ أو خـط أو إشـارة، أو ما نطلق به لسان الحال[١]. والاصطلاحى عـنده هو اللفظ المفيد، أو القول المفيد بالقصد، والقول عنده: اللفظ الدال على معنى، وهـو يعنى باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أفاد أم لم يفد. والمفيد عنده ما يصح الاكتفاء به، أو يحسن السكوت عليه[٢].

والكـتابة لا تدخـل عنده في الكلام الاصطلاحى، فكأن الكلام عنده هو اللغة المـنطوقة **Spoken Language**. وقـد نـص عـلى ذلـك نصـا صريحا فقال: " وإذا كتـبت" زيد قائم" مثلا فليس بكلام؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ"، ولم يكـتف بذلـك بل أخرج أنظمة اتصالية أخرى كالإشارة وغيرها[٣]. وذلك أمر لم يظهر الاهـتمام بـه إلا في العصر الحديث حين دعا دى سوسير إلى فصل الكتابة عن النظام اللغوى، وقرر أن اللفظة المنطوقة وحدها هى موضوع علم اللغة[٤].

---

(١) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) انظر: قطر الندى ص ٤٣، وأوضح المسالك ١١/١، وشذور الذهب ص ١١،٢٧.

(٣) ابن هشام : قطر الندى ص ٤٣، شذور الذهب ص ١١،٢٩.

(٤) دى سوسير: دروس في الألسنية العامة: ترجمة: صالح القرمادى وآخرين (تونس ١٩٨٥) ص ٤٩.

ويفرق ابن هشام بين الكلام والجملة فيقول: " الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد مادل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزله أحدهما.... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة،وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[1].

فالجملة عنده إذن أعم من الكلام؛ لأنها تفيد فائدة مستقلة، وقد لا تفيد، أما الكلام فمفيد أبداً. ومعنى ذلك أن الجملة تكون كلاما إذا كانت مفيدة، فالجمل المفيدة مرادفة للكلام عنده، وعلى ذلك فالكلام في قوله "صور تأليف الكلام" مرادف للجمل المفيدة.

وهذا الفرق بين الجملة والكلام سبق إليه رضى الدين الاستراباذى في شرحه لكافية ابن الحاجب، لكنه كان أدق من ابن هشام وأشد ضبطا، إذ لم يجعل الفائدة أساس التفريق؛ لأنه الفائدة أمر معنوى يصعب ضبطه، بل جعل التركيب هو الأساس، فقال: " والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التى هى خبر المبتدأ.... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[2]. على أن الرضى قد أضاف إضافة بارعة تدل على بصر حديد بالأجزاء التى يتألف منها الكلام ، فقال: " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أى: الإسناد، الذى هو رابطة، ولابد له من طرفين: مسند،ومسند إليه"[3]. فقد جعل الإسناد جزءاً من أجزاء التركيب، بل لعله أهم جزء فيه، إذ لا ينعقد الكلام إلا به، وهو في ذلك يتفق اتفاقا عجيبا مع ما جاء به أصحاب نحو التعلق Dependenzgrammatik ؛ إذ هم يعدون العلاقة التى تربط بين عنصرى الجملة عنصرا من عناصرها الأساسية

---

[1] ابن هشام: مغنى اللبيب ٣٧٤/٢.

[2] الرضى: شرح الكافية في النحو ٨/١.

[3] السابق نفسه.

ويطلقون عليها مصطلحا قريبا من مصطلح الإسناد عندنا هو Konnexion ، ويعدونها روح الجملة die Seele des Satzes[1].

ولقد آثر ابن هشام " التأليف" مصطلحا على " التركيب"، ولم يذكر لذلك سببا، فهل هما مترادفان؟ أو ان ثمة فرقا بينهما؟

يفرق بعض نحاة العربية بين التأليف والتركيب، ويرون التركيب أعم من التأليف، فلابد في التأليف من علاقة الإسناد، أما التركيب فيشمل الإسنادى والإضافى، والمزجى. يقول الأشمونى: " إنما قال : وما" يتألف" ولم يقل "يتركب"، لأن التأليف كما قيل أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة......"[2].ونقل السيوطى عن الإمام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة قوله: " والفرق بين التأليف والتركيب أنه لابد فى التأليف من نسبة تحصل بها فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعن من المؤلف"[3].

وابن هشام يرى للتأليف صورا، فماذا يعنى بصور التأليف؟

ظاهر من طريقة عرضه لها أنه يعنى بها النماذج التجريدية التى يتم على أساس منها إنتاج أنواع مختلفة من الكلام. ويطلق بعض النحاة على الصور مصطلح " الهيئة الاجتماعية"، ويعنون به الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين. قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: " والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى"صورة""[4].

فإذا كان الكلام عند ابن هشام ينتمى إلى الاستعمال، فإن صور التأليف عنده تنتمى إلى النظام اللغوى. على أن الرجل لم يضع مصطلحات خاصا للصور الأساسية، ولا مصطلحا خاصا لما يندرج تحتها من صور فرعية، إذ هى كلها- في النهاية- صور من صور التأليف.

---

(1) G. Helbig (1981) S.198.

(2) الأشمونى: شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك بتحقيق حمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٥) ٨/١

(3) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ١١١/١، وأنظر أبو حيان الأندلسى: ارتشاف الضرب ٤١١/١.

(4) السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو ٢١٤/١- ٢١٥.

(٦)

لعل من الواضح الآن أن صور تأليف الكلام كما قدمها ابن هشام يحتاج إلى شئ متن الضبط والاستيفاء؛ لتمثل الصور الأساسية لتأليف الكلام في العربية تمثيلا حقا لا يشوبه نقص ولا اضطراب. وقد أستبيح لنفسى هنا أن أعيد عرض هذه الصور على النحو الذى أراه وافيا بالغرض محققا للهدف، دون خروج على مراد ابن هشام والنحاة من قبله ومن بعده،ودون زعم بان ما أقدمه أمثل طريقة، وأبرأ من عيوب. ثم أتبع هذا العرض بتحليل مفصل لكل صورة من صور التأليف على حدة يحدد عناصرها، وما يختص به كل عنصر منها، ويكشف عما بين هذه العناصر من علاقات وظواهر تركيبية

صور تأليف الكلام

١- مبتدأ + خبر

نحن مصلحون

الله ربى

١-٢ اسم + شبة جملة { ظرف / جار ومجرور }

العلم عند الله

الحمد لله

١-٣ اسم + جملة

زيد أبوه منطلق

عمرو نام أخوه

نطقى الله حسبى

هو الله أحد

بكر إن تعطه يشكرك

على أقسم بالله لأكرمنه

خالد يطير الذباب فيغضب

٢- فعل + فاعل

طال الليل

٣- فعل + فاعل + { ظرف / جار ومجرور }

رضب الرجل في علمك

ذهب الله بنورهم

ألف الله بين قلوبكم

٤- فعل + فاعل + مفعول به { ظرف / جار ومجرور }

دعا زكريا ربه

أخرجت الأرض أثقالها

زكى الرجل نفسه

٥- فعل + فاعل + مفعول به + جار ومجرور ظرف

فوض الرجل أمره إلى الله

كره الله الفسوق إليكم

أظهر الله المسلمين على عدوهم

أوقع الشيطان العدواه بينكم

٦ - فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان

زاد الله المؤمنين إيمانا

حسب الظمآن السراب ماء

كسا الله العظام لحما

سمى الرجل ابنه يحيى

٧- فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مفعول به ثالث

أعلمت زيدا عمرا قائما

نبأت عمرا بكرا أخاك

الصورة الأولى

مبتدأ +خبر

يشغل الموقع الأول في هذه الصورة بفروعها الثلاثة الاسم، سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمع تصحيح أو تكسير، مذكرا أو مؤنثا، معربا بحركات أو حروف أم مبنيا، تظهر عليه علامات الإعراب أم تقدر، صحيحا أم مقصررا أم منقوصا أم ممدودا، معرفا أم منكرا بمسوغ.

ويمكننا أن نورد الآن ثبتا بأنواع الأسماء التى تقع هذا الموقع، وهى أسماء لم يعن النحاة بجمعهما على هذا النحو الذى نورده، لكنهم ذكروها مفرقة في كتبهم في أبواب شتى:

١- **المعرف** بأل من اسم الجنس غير الجارى على الفعل: وهو نوعان، عين نحو: الرجل و الفرس،ومعنى وهو المصدر صريحا نحو الإعطاء أو مؤولا نحو أن تعطى، أو ميميا نحو معطى أو صناعيا نحو: العجرفيه والفروسية، أو اسم مصدر نحو: العطاء والكلام ،وتكون"ال" المعرفة فيه إما لتعريف العهد ذكريا أو ذهنيا، وإما لتعريف الجنس أو بيان الماهية. وإما لاستغراق الجنس باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفاتهم. ويدخل فيه اسم الجنس الجمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو نبق ونبقة أو بالياء نحو: عرب عربى ،واسم الجنس الإفرادى، وهو ما يصدق على الكثير والقليل نحو: التراب والعسل والذهب،واسم الجمع وهو ما دل على ثلاثة فأكثر وليس له مفرد من حروفه غالبا نحو: قوم، ورهط،ونفر،وقد يكون له مفرد من حروفه نحو: ركب وشرب، فمفرد الأول راكب، والثانى شارب.

٢- **العلم**: ويكون اسما كزيد أو كنية كأبى بكر وأم كلثوم، أو لقبا كبطة وقفه،ويكون مفردا كبكر،ومركبا تركيب إسناد نحو تأبط شرا، أو إضافة كامرئ القيس، أو مركبا تركيبا مزجيا نحو: معديكرب، أو على وزن فعال كحذام وقطام، ويكون منقولا عن اسم عين كثور او عن اسم معنى كفضل أو عن صفة كحاتم، أو عن فعل ماض كشمر أو عن فعل مضارع كتغلب أو عن أمر كـ"أصمت"، أو منقول عن صوت كببة، ويكون مرتجلا وهو نوعان قياسى نحو: غطفان، وشاذ نحو: حيوه،وأما علم الجنس فهو دال على كل فرد من أفراده ليس بعضه أولى ببعض نحو: أسامه لكل أسد، وثعالة لكل ثعلب.

٣- **ضمير الرفع المنفصل** دالا على متكلم نحو: أنا ونحن أو مخاطب كانت وأخوته أو غائب كهو وأخوته، فإن كان لمتكلم أو

مخاطب فمفسره حضور من هو له، وإن كان لغائب فمفسره لفظ سابق، أو مفهوم من الكلام؛ إلا ضمير الشأن فإن مفسر بالجملة بعده.

٤- **اسم الإشارة:** ويكون للقريب إن لم تلحقه كاف الخطاب أو لام البعد نحو: هذا وأخوته، ويكون للبعيد إن لحقته الكاف أو اللام أو هما معا

نحو: ذاك، ذلك. وأما ما يشار به إلى المكان القريب نحو: هنا وههنا، أو للمكان البعيد نحو هناك فلا يجوز أن يقع مبتدأ.

٥- **الموصول الاسمي** وهو نوعان: خاص وعام، فالأول نحو: الذى وأخوته، ومن الثاني "من" و"ما" ولابد له من الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير عائد أو ما يخلفه من اسم ظاهر، أو بشبه جملة: ظرف أو جار ومجرور نحو: الذى قام أبوه الذى أبوه قائم، الذى عندك، الذى لك، من يعلم، (ما عندكم ينفد ....).

٦- **اسم العدد** سواء أكان مفردا نحو: ثلاثة ،أو مركبا نحو: ثلاثة عشر، أو معطوفا نحو: ثلاثة وعشرون.

٧- **بعض أسماء الاستفهام وهي**: من، وما، وكم، وأى.

٨- **الأسماء الدالة** على الزمان والمكان دون ان تكون ظروفا نحو: يوم الجمعة يوم مبارك ومكاني خلفك، وموعدك ركن الدار، وزمان خروجك الساعة، وأمس إذا أردت به معينا.

٩- **بعض الأسماء الملازمة للإضافة** وهي: مثل، وشبه، وغير، وبعض، وكل، وجميع، وكلا ومؤنثه كلتا، وذو التى بمعنى صاحب ومثناه ذوا، وجمعه ذوو، ومؤنثه ذات، ومثناه ذواتا، والجمع ذوات، وأولو ومؤنثه أولات ،وحسب.

ويجوز قطع بعض هذه الأسماء عن الإضافة مثل بعض وكل، وجميع قال تعالى(كل له قانتون)، ومن هذه الأسماء ما يضاف إلى الظاهر والمضمر وهو: مثل

وشبه وبعض وكل وجميع وكلا وكلتا وحسب، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الظاهر نحو (ذو، وأولو).

١٠- **اسم الآلة** مشتقا كان أم جامدا نحو: منشار ومبرد،ومكنسة وفأس وقدوم وسكين.

١١- **اسم التفضيل نحو:** خير منك جاءني، أفضل منك أفضل مني.

١٢-**الصفات الغالبة** المنقولة إلى الاسمية نحو: المؤمنون أخوه، الكاتب مجيد، المصرى كريم.

ولعل من الواضح الآن أن ما لا يقع مبتدأ مما عده النحاة في الأسماء: اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشبهة[1]. والظروف مكانية أو زمانية واسم الفعل، وأسماء الاستفهام: أين ، متى، ايان، أنى، كيف، والنكرة المحضة التى لا مسوغ لها.

هذه الأنواع من الأسماء التى تشغل موقع المبتدأ تأتلف مع أنواع الخبر المختلفة فتكون كلاما عربيا صحيحا. والخبر عندهم هو مناط الفائدة؛ إذ به يقع التصديق والتكذيب،وبه يستغنى الكلام. يقول المبرد: " فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه كان يعرف زيدا كما تعرفة، ولولا ذلك لم تقل له: زيد، ولكنت قائلا له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام"[2]. ويقول ابن السراج: " الاسم الذى هو خبرا المبتدأ هو الذى يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"[3]. ويقول الزمخشرى: المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق..... وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربه، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد

---

(١) أنظر سيبويه: الكتاب ٢/ ٢٥ حيث:" ولا يحسن الابتداء في قولك: حسن زيد".

(٢) المبرد: المقتضب. تحقيق محمد عبد الحسين الفتلى (بيروت ١٩٨٥) ٦٢/١.

(٣) ابن السراج: الصوال في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلى (بيروت ١٩٨٥)٦٢/١.

العقد والتركيب"[1]. .والزمخشري يشير إلى علاقة الإسناد، وهي رابطة ذهنية تربط الخبر بالمبتدأ وتجعل منهما كلاما مستقلا مستغنيا بنفسه.

وغني عن البيان أنك إذا ضربت هذه الأنواع المختلفة من الأسماء التي تقع مبتدأ في أنواع الخبر كان حاصل الضرب آلافا من الجمل الصحيحة.

لكن ثمة قيودا تركيبية تحكم العلاقة الأفقية بين أنواع الأسماء التي تقع مبتدأ، وأنواع الخبر التي تأتلف معها فتكون كاملا تاما، وتلك قيود لابد منها عند تأليف الصور، من ثم كان علينا أن نعرض لها في كل صورة فرعية على النحو الآتي:

١-١ اسم +اسم { مشتق / جامد }

تتألف هذه الصورة من اسم يصح أن يقع مبتدأ، واسم يصح أن يقع خبرا له، أما الأسماء التي تقع مبتدأ فقد أحصيناها عددا، وأما الأسماء التي تقع خبرا فهي نفسها أنواع الأسماء التي تقع مبتدأ(ما عدا أسماء الاستفهام: من،ما، كم، أي) يضاف إليها ما لا يقع من الأسماء مبتدأ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وأسماء الاستفهام مثل: أين، متى، أيان، أنى، كيف، والنكرة المحضة.

وقد قسم النحاة الأسماء التي تقع خبرا إلى قسمين: جامد مشتق،وأطلقوا على هذا النوع من الخبر: الخبر المفرد(وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة) ويعدونه الأصل في الخبر، ويشترطون فيه أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو بمنزلته، فإذا كان اسماً جامدا أى محضا في الاسمية غير جار على الفعل، فإنه لا يتحمل ضميرا؛ إلا أن أول بالمشتق.

فإن كان مشتقا اى جاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تحمل ضمير المبتدأ إلا أن رفع الظاهر، وهم يرون ذلك ضروريا؛ لأن هذه المشتقات في معنى الفعل فلابد لها من مسند إليه، ولما كان المسند إليه عندهم لا يتقدم على الفعل كان لابد من تقدير ضميره.

---

[1] الزمخشري: المفصل ص ٢٤.

يقول ابن هشام عن الخبر: " وأصله الإفراد"[1]. ويقول ابن يعيش: " فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلا منزلته، فالأول نحو قولك: زيد منطلق، ومحمد نبينا، فالمنطلق هو زيد، ومحمد هو النبى صلى الله عليه وسلم... وأما المنزل منزله، ماهو هو فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سد مسده في العلم وأغنى غناءه، ومنه قوله تعالى: (وأزواجه أمهاتهم) "[2]. ثم قال ابن يعيش: " المفرد على ضربين: يكون متحملا للضمير وخاليا منه، فالذى يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وما كان نحو ذلك من هذه الصفات ضمير مرفوع بانه فاعل لابد منه؛ لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلابد لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أسند إلى ضميره، وهذا هو التحقيق"[3].

والسؤال الآن: هل تصير الصورة بهذا الضمير مؤلفة من عناصر ثلاثة؟ اعترض بعضهم على ابن هشام بذلك، وأجيب بالمنع- يقول السجاعى "قوله (كزيد قائم) اعترض بأنه ثلاثة أسماء،والثالث الضمير،و أجيب بالمنفع؛ لن الضمير المستتر فى الوصف لما كان لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة كان كالعدم بخلاف المستتر فى الفعل"[4].

وقد نشير إلى أن هذه الصورة الفرعية تتألف إما من اسمين مختلفين لفظا متحدين معنى، وهو الشائع، أو متفقين لفظا ومعنى حين يراد الدلالة على الشهرة والثبات على حال، فالأول نحو: زيد قائم، الثانى نحو قول الشاعر:

***أنا أبو النجم وشعرى شعرى ***

وإما من اسمين متغايرين لفظا ومعنى لكنهما متساويان في الحكم حقيقة نحو: (وأزواجه أمهاتهم) ، أو مجازا نحو: مجاشع قصب، أو الثانى منهما قائم

---

(1) ابن هشام: الجامع الصغير ص ٤٤-٤٥.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٧/١.

(3) السابق نفسه،وانظر ابن الانبارى: أسرار العربية ص ٧٢، وابن أبى الربيع: البسيط ٥٤٦/١، ٥٥٣، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦/٢.

(4) السجاعى: حاشية السجاعى على القطر ص ٢٣.

مقدم مضاف نحو (هم درجات عند الله)، أو مشعرا بلزوم حال نحو، نهارك صائم. نقله أبو حيان عن ابن مالك[1].

وننتقل الآن إلى ما بين المبتدأ والخبر من ظواهر تركيبية

أولا: المطابقة:

أ-التعريف والتنكير:

النحاة على أن المبتدأ معرفة أو ما قارب المعارف من النكرات، وأن الأصل في الخير أن يكون نكرة، وقد ظن بعض النحاة أن الخير ينبغي أن يكون مجهولا. قال الرضي: ليس بشئ؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، وإنما الذى ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول فى قولك: زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه، لا أخوته[2].

وجائز أن يكون الخير معرفة. يقول سيبويه: " وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ان تتبدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام "[3]. ،ويقول: " فأصل الابتداء للمعرفة"[4]. ويقول ابن السراج: " وحق المبتدأ ان يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم. وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءنى، وخير منك لقينى،وصاحب لزيد جاءنى. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، ورجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما......"[5].

---

(1) أبو حيان: أرتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق د. مصطفى النماس (القاهرة ١٩٨٤) ٤٦/٢.

وانظر: ابن جنى: الخصائص. تحقيق محمد على النجار القاهرة ١٩٥٢) ٣٣٧/٣-٣٣٨، والرضى شرح الكافية في النحو ٩٧/١.

(2) الرضى: شرح الكافية في النحو ١٠٩/١.

(3) سيبوية: الكتابة ٣٢٨/١.

(4) السابق ٣٢٩/١.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو ٥٩/١، وانظر: ابن يعيش : شرح المفصل ٨٦/١.

وقد نظر ابن السراج إلى المبتدأ والخبر من حيث تعريف كل مهما وتنكيره فانتهى إلى التقسيم العقلى إلى أربعة أقسام[1].

١- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق . قال : وهذا الذى ينبغى أن يكون عليه الكلام.

٢- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك

٣- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة. قال: والجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة.

٤- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. قال: وهذا قلب ما وضع عليه الكلام.

وذكر ابن هشام ان بعض النحاة ذكر لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا، وقال بعضهم إنها كلها ترجع للخصوص والعموم [2].، ورأى ابن هشام أن النحاة في تتبعهم لهذه المسوغات كانوا بين مقل مخل،ومكثر مورد مالا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة، ثم حصرها في شعرة أمور: أن تكون موصوفة، أو عاملة،أو معطوفا عليها، أو عامة بذاتها أو بغيرها، أو مرادا بها صاحب حقيقة، أو في معنى الفعل،أو أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة، أو تقع بعد إذا الفجائية أو في أول الجملة الحالية[3].

ب- الحالة الإعرابية:

المبتدأ والخبر متطابقان في الحالة الأعرابية وهى الرفع، فكل منهما مرفوع لفظا أو تقديرا إذا كان معربا، أو في محل رفع إذا كان مبنيا. وجائز أن يكون أحدهما مبنيا والآخر معربا، وأن يكون أحدهما مرفوعا لفظا، والآخر مرفوعا تقديرا. والمعربات من الأسماء ترفع بالضمة علامة أصلية مصحوبة بالتنوين إن كان الاسم متمكنا أمكن أو دون تنوين إن كان الاسم متمكنا غير أمكن وهو ما يسمونه الممنوع من الصرف، وثمة أسماء ترفع بعلامة فرعية هى الواو في الأسماء الخمسة، وفى جمع المذكر السالم، وما حمل عليه من أسماء الجموع نحو: أولو وعالمون، وعشرون وبابه،ومن جموع التكسير نحو بنون وأرضون وسنون وبابه، ومن جموع تصحيح لم

---

[1] ابن السراج: الأصول ٦٥/١-٦٧.

[2] ابن هشام: قطر الندى ص ١١٨، وشذور الذهب ص ١٨٢.

[3] ابن هشام: مغنى اللبيب ٤٦٧/٢ فما بعدها.

تستوف الشروط كأهلون، وما سمي به من هذا الجمع نحو: عليون[1]. وألف الاثنين في المثنى وما حمل عليه نحو اثنان واثنتان مطلقا،وكلا وكلتا مضافين لمضمر، فإن أضيفا إلى الظاهر لزمتهما الألف وقدرت عليهما الضمة[2]. وهذان وهاتان، واللذان واللتان.

أما المبنيات من الأسماء التى تقع مبتدأ أو خبرا في محل رفع فهى ضمائر الرفع المنفصلة[3]. وأسماء الإشارة والموصول ما عدا المثنى منهما فهو معرب. أما أسماء الاستفهام فمنها ما يقع مبتدأ ولا يقع خبرا، وهى وما وكم وأى ومنها ما يقع خبرا ولا يقع مبتدأ نحو: أين، متى، أيان، أنى، كيف.

والنحاة مختلفون في عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الخبر، فالكوفيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[4]. والذى اختاره ابن هشام ان ارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء ولا بهما معا[5].

جـ- العدد

المبتدأ والخبر في هذه الصورة متطابقان في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، فإن كانا مفردين لفظا ومعنى فالمطابقة نحو: زيد قائم؛ إلا إن كان ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو: الثوب أخلاق:قال أبو حيان ولا يقاس عليه[6]. ويجوز العكس فتقول: الرجال رجل واحد،أو يد واحدة، تريد أنهم على قلب رجل واحد. ومن الأخبار مالا يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل إذا كان

---

(1) ابن هشام: شذور الذهب ص ٢٨.

(2) السابق. ص ٣٦

(3) قد تقع بعض الضمائر المتصلة موقع المبتدأ نحو: كيف بك...

(4) ابن الانبارى: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها.

(5) ابن هشام: أوشح المسالك ١٣٧/١.

(6) أبو حيان: أرتشاف الضرب ٤٨/٢.

بمـن، أو مضافا إلى اسم جمع، أو إلى مشتق. تقول: المجاهدون أفضل من القاعدين، وتقـول: هؤلاء أول حزب،وافضل قبيل، ولا يجوز أن يستخدم مضافا إلى مفرد جامد نحـو: * هـؤلاء أول رجـل، فـإن كـان مضـافا إلى مشـتق جاز مطلقا نحو: هؤلاء أول طاعم[1].

ولا تـتحقق المطابقـة أيضـا في بعـض أسمـاء تـلزم الإفراد وتجرى على المذكر والمؤنـث نحـو: عدو وصديق فيقال: هو/ هى/ هما/ هم عدو، أو صديق[2]. وكذلك إذا كـان الخـبر مصـدرا، تقـول : هـذا عدل،وهذان عدل، وهؤلاء عدل[3]. أو كلمة سواء التى بمعنى مستو فيخبر بها عن الواحد فما فوقه[4].

وإذا كـان المبـتدأ مفـرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو: الجيـش منهزم، فإذا كا الخير جامدا فلا يفرد إلا بحسب القصد نحو: الجيش رجل يكـر[5]. وكذلـك إذا كـان المبـتدأ" كـل" أو "بعض " جاز أن يحمل على اللفظ فيكون الخـبر نفـردا نحو قوله تعالى: (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا)، وأن يحمل على المعنى كقولـه تعـالى: (وكـل أتـوه داخـرين) و (كـل له قانتون). ولذلك يجوز أن تقول: كل نسائك قائم أو قائمة إفرادا على اللفظ،وقائمات على المعنى[6].

فـإذا كـان المبتدأ كلا وكلتا جاز في الخبر أن يكون مفردا أو مثنى حملا على الـلفظ أو المعـنى نحـو: كـلا الرجـلين حاضـر أو حاضران: إذ لفظهما مفرد ومعناهما مثنى. قال الأشمونى: " إلا أن اعتبار اللفظ أكثر. وبه جاء القرآن قال الله تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها)ولم يقل: آتتا"[7].

---

(1) السابق ٤٨/٢– ٤٩.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٥، والسيوطى: المزهر. شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين (بيروت ١٩٨٦) ٢٢٠/٢.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٣/١، السيوطى: المزهر ٢١٩/٢.

(4) ابن هشام: مغنى اللبيب ١٤١/١.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢.

(6) ابن جنى: الخصائص ٣٣٥/٣–٣٣٦.

(7) الأشمونى: شرح الأشمونى ٢٣/١.

وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبره مطابق له في اللفظ أو في المعنى نحو: الزيدان قائمان، والزيدان قائم وقاعد، وزيد وعمرو شاعران، والزيدون قائمون، والزيدون قائم وقاعد ومضطجع، وزيد وعمرو وبكر قائمون"[1].

د- النوع

يطابق الخبر في هذه الصورة المبتدأ في النوع (التذكير والتأنيث) إلا فيما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل التى في تأويل مفعول نحو: الكف خضيب، أو: فعول التى في تأويل فاعل نحو: المرأة صبور، أو ما كان على مفعيل نحو: المرأة معطير، أو مفعال نحو: المرآة معطار..."[2]. وقد أورد السيوطى طائفة من الأسماء التى يستوى فيها المذكر والمؤنث منها: ضامر، وعاشق، وخلق أى: بالية/ بال، وأملود اى: ناعم/ ناعمة، وعانس، وعروس، وبكر، وقن: عبد/ أمة ورقوب: لا يعيش له/ لها ولد، وكميت، وغر، وعاقر، وايم، وزوج ، ويثب[3]. وقد أشار سيبويه إلى جواز قولهم: هذا رحمة[4]. وأجاز المبرد: هى الرجال على معنى الجماعة[5].

ثانيا: التقديم والتأخير

الأصل في المبتدأ عند النحاة التقديم، وفى الخبر التأخير عن المبتدأ نحو: زيد قائم[6]. فإذا أريد الاهتمام بالخبر قدم على المبتدأ إن لم يؤد إلى لبس؛ لأنهم يقدمون الذى بيانه أهم، وإن كانا جميعا يهمانهم كما يقول سيبويه[7].، فيجوز عندئذ أن تقول: قائم زيد على أن" قائما" خير خبر مقدم[8]. ويترجح تأخيره على الأصل[9].

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤/٢.

(2) أنظر السيوطى: المزهر ٢١٦/٢ وما بعدها.

(3) السابق نفسه.

(4) سيبويه: الكتاب ٥٦٢/٣.

(5) المبرد: المقتضب ١٨٦/٢.

(6) ابن هشام: أوضح المسالك ١٤٥/١، وانظر سيبويه ١٢٧/٢.

(7) سيبويه: الكتاب ٣٤/١.

(8) ابن جنى اللمع في العربية. تحقيق د. حسين شرف(القاهرة ١٩٧٩) ص ١١٣.

(9) ابن هشام: اوضح المسالك ١٥١/١

والخليل وسيبويه يستقبحان أن يكون "قائم" في المثال السابق وصفا عاملا يقع مبتدأ، وما بعده فاعل به أغنى عن الخبر، وهو ما ارتضاه الأخفش والكوفيون[1]. يقول سيبويه : " وزعم الخليل رحمة الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبينا على المبتدأ[2]. ، ثم قال: " فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد،وقام زيد قبح لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"[3].

على أن ثمة ما يمنع تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة من صور التأليف حينا، ويوجب تقديمه حينا آخر، فالتقديم ممتنع عند ابن هشام وعند غيره من النحاة،إذا كانا كلاهما معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينه نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل منى، بخلاف نحو: أبو يوسف أبو حنيفة [4]. وقد علل الرضى ذلك بقوله: " وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة فما يكون التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة،أى مثل أبى حنيفة، ولو أردت تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف فأبو يوسف هو الخير"[5].

وقد منع ذلك جماعة من النحويين لئلا يلتبس المخبر به بالمخبر عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ، وما بعده الخبر[6]. وقد علل ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله: "..... ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد"،فأنت في هذا لم تقدم " المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير، فيكون مبتدأ كما كان ، بل على ان تنقله عن كونه خبرا إلى

---

(1) ابن هشام : أوضح المسالك ١٣٥/١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ١٩٢/١.

(2) سيبويه: الكتب ١٢٧/١.

(3) السابق ١٢٧/٢.

(4) ابن هشام: أوضح المسالك١٤٥/١،وأنظر: ابو حيان: أرتشاف الضرب٤١/٢

(5) الرضى: شرح الكافية ٩٨/١.

(6) ابن السيد البطليوس: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تحقيق د. حمزة النشرتي (الرياض ١٩٧٩).ص ١٢٦.

كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر"زيدا" على ان يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا"[1].

ويمتنع تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة إذا كان المبتدأ مستحقا للتصدير بنفسه نحو: من أبوك؟ وما خطبك،وكم مالك،وكم غلام لك ذاهب،وأى شئ أكبر شهادة[2]. وذلك مبنى على مذهب سيبويه الذى يجيز أن يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما [3]. والنحاة علىأن هذه الأسماء إذا كانت في محل رفع لا تقع إلا مبتدأة [4]. أو مستحقا للتصدير بغيره نحو: غلام من هذا،ومال كم رجل هذا، وصبيحة أى يوم سفرك[5].

ويجب تقديم الخبر في هذه الصورة إذا كان المبتدأ مصدرا مؤولا من أن ومعموليها نحو: معلوم أنك فاضل، أو كان في المبتدأ ضمير يعود على شئ في الخبر نحو: ملء عين حبيبها[6]. ويوجب بعض النحاة تقديم الخبر إذا كان يفهم بتقديمه معنى لا يفهم بتأخيره نحو: قولك: تميمى أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم[7].

ثالثا: الحذف

المبتدأ عند النحاة معتمد الفائدة، والخبر محلها، فلابد منهما؛ إذ تحصل الفائدة بمجموعهما، لكن يكون من دلاله المقام أو المقال ما يغنى عن أحدهما فيحذف جوازا وهو مراد حكما وتقديرا[8]. وقد أورد سيبويه أمثله لهذا النوع من الحذف لدلاله المقام عليه فقال:" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا،ويكون المبنى عليه مظهرا،وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيه لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربى كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله، او سمعت صوتا فعرفت

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز تحقيق محمود شاكر(القاهرة ١٩٨٩)ط ٢ ص ١٠٧.

(2) راجع ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٦/٤، ٢١، ١٠، ٥، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤/٢.

(3) الرضي: شرح الكافية ٩٧/١.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٦/٤، ٢١، ١٠، ٥.

(5) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك ١٥١/١، ١٤٨.

(6) ابن هشام: أوضح المسالك ١٥١/١.

(7) الرضي: شرح الكافية ص ١٠٠.

(8) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٤/١.

صاحب الصوت فصار آيه لك على معرفته، فقلت: زيد وربى،أو مسست جسداً، أو شممت ريحا فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آيه لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه فقلت: فلان والله"[1].

ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ لدلاله المقال عليه في هذه الصورة من صور التأليف الجوابات، تقول من هذا؟ فيكون الجواب: زيد، حذفت المبتدأ لدلاله المقال عليه، إذ كان السؤال عنه. قال ابن يعيش" وقد حذف الخبر أيضا كما حذف المبتدأ،وأكثر ذلك في الجوابات"[2]. ومن ذلك قوله تعالى: (وما أدراك ماهية نار حامية) أى: هى نار، وقوله جل شأنه: (قل هل أنبؤكم بشر من ذلكم النار) أى: هو النار[3]. ويطرد حذف المبتدأ أيضا بعد القول نحو قوله تعالى: (وقالو أساطير الأولين) أى: هو[4]. وقد ذكر عبد القاهر الجرجانى موضعا من المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ لدلاله المقال عليه وهو: القطع والاستئناف، فقال:" ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف، يبدءون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما أخر، وإذا فعلو ذلك آتوا في اكثر الأمر بخير من غير مبتدأ. مثال ذلك قوله.

وعلمت أنى يوم ذا ... ك منازل كعبا ونهدا
قوم إذا لبسو الحديد ... تنمروا حلقا وقدا[5].

ومنه في غير ذلك قوله تعالى: (سورة أنزلناها)، (براءة من الله ورسوله)[6].

ويكون الحذف واجبا إذا جئ بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف). قال سيبويه"... فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه

---

[1] سيبويه: الكتاب ١٣٠/٢

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ٩٤/١.

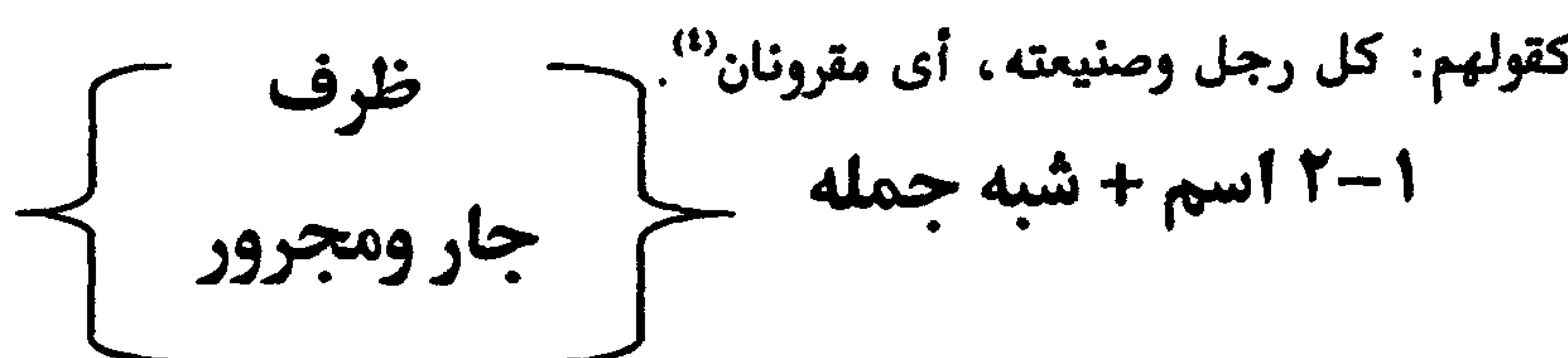
[3] السيوطى: همع الهوامع ١٠٣/١.

[4] السابق نفسه.

[5] عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز ص ١٤٧.

[6] السيوطى همع الهوامع ١٠٣/١.

قال: أمرى طاعة وقول معروف،أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل"[1]. وقل مثل ذلك في نحو: سمع وطاعة، وصبر جميل[2] قال السيوطي: وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيهما أولى؟ .قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة. وقال العبدى: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل"[3]. ويحذف الخبر وجوبا أيضا بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم: كل رجل وصنيعته، أى مقرونان[4].



هذه الصورة الفرعية تتألف من اسم يقع مبتدأ، وشبه جمله، وشبه الجملة نوعان،ظرف زمان أو مكان،وجار ومجرور[5]. وهما وإن كانا سواء في جميع أحكامهما النحوية حتى لقد جعل بعض النحاة الظرف مصطلحا جامعا لهما[6]. فكل منهما نوع يختلف عن الآخر اختلافا يبرر الفصل بينهما ويجعلهما فرعين لشبه الجملة.

والنحاة مختلفون في الظرف والجار والمجرور هل يقع كل منهما خبرا بذاته ،أو الخبر محذوف والظرف والجار والمجرور يتعلقان به؟ فأما الذين يرونه خبرا بذاته فهم فريقان: فريق يرى الخبر واجبا حذفه ولا يمكن إظهاره ،وأن الظرف والجار والمجرور نابا منابة، وأغنيا غناءه فصارا هما الخبر،والمعاملة معهما، وصار هذا المحذوف أصلا مرفوضا أو نسيا منسيا . يقول ابن يعيش: " واعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر،والمعاملة معه،وهو مغاير للمبتدأ في المعنى،ونقلت

---

(1) سيبويه: الكتاب ١٤١/١، وانظر ابن جنى: اللمع ص ١١٤-١١٥.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك ١٥٤/١،وابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/١.

(3) السيوطى همع الهوامع ١٠٣/١.

(4) ابن هشام : قطر الندى ص ١٢٦.

(5) ابن هشام: مغنى اللبيب ١/×٤٣٣، وابن ابى الربيع : البسيط ٥٤٧/١.

(6) الرضى: شرح الكافية ٩٢/١، وانظر الزجاجى: الجمل ص ٣٧.

الضمير الذى كان في الاستقرار إلى الظرف،وصار مرتفعا بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف"[١]. وقال السيوطى: وذهب الفارسى وابن جنى إلى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا"[٢]. وجاء في حاشية الصبان:" قوله: هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين،وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع"[٣].

ويرى جمهور النحاة أنه ليس لهذا الاستقرار المحذوف من وظيفة إلا الربط بين المبدأ والظرف أو الجار والمجرور،وهذا الربط قائم فيما يعرف عند التحويليين بالبنية الباطنةdeep Structure، لكنه لا يبدو أبدا في البنية السطحية الظاهرة Surface Structure. وقد أوضح ذلك ابن السراج بقوله:" فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فان لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛لأن زيدا الذى هو المبتدأ ليس من قولك:" خلفك"، ولا " في الدار" في شئ"[٤]. وزاده أبو على الفارسى إيضاحا فقال:" فأما قولهم زيد في الدار والقتال اليوم فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف،وليس هو على حد قولك: إن زيدا منطلق،ولكنه من حيز الفعل والاسم أو الاسم والاسم، ألا ترى أن قولك في الدار ليس بزيد،ولا القتال باليوم،فان لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر،ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلقه به ، ولن يخلو ما تعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا،وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره"[٥]. وقد أشرنا إلى أن أبا على استحسن رأى ابن السراج في جعل هذا التأليف قسما قائما برأسه[٦]. ،وقد أخذ به نحاة آخرون فقال ابن السيد البطليوسى:

---

[١] ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١.

[٢] السيوطى: همع الهوامع ٩٩/١.

[٣] الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٠٠/١.

[٤] ابن السراج: الأصول ٦٣/١.

[٥] أبو على الفارسى: المسائل العسكريات ص ٤٢.

[٦] السابق نفسه،وانظر : أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥/٢- ٤٦.

" والصحيح أن يقال: أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة أشياء: باسم مفرد هو، وجمله، وظرف"[1].

وهم يجعلون لهذا المحذوف وجوبا فضلا عن وظيفة الربط بين ركني الجملة وظيفة العمل في الظرف والجار والمجرور النصب"[2]. ثم اختلفوا في تقدير المحذوف بـ، " مستقر" أو " استقر". قال ابن هشام: والأول هو اختيار جمهور البصريين، وحجتهم في أن الخبر هو المحذوف في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا. والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل ان يكون فعلا"[3]. والخبر عندهم يتعلق بكون عام في الأغلب الأعرق، وقد يتعلق بكون خاص كما في قوله تعالى: " الحر بالحر، والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى" التقرير: مقتول أو يقتل، لا كائن"[4]. وقد ترتب على هذا الخلاف تحديدهم لنوع الخبر، فالذين قدوره بمستقر جعلوا الخبر من قبيل المفرد، والذين قدوره بـ"يستقر" جعلوه من قبيل الجمل. يقول ابن جني: " والظرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الذى تقدم ذكره"[5]. ويقول ابن يعيش : " واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل"[6].

والفريق الثاني يرى الظرف والجار والمجرور هما الخبر دون حاجة إلى تقدير، ومن هؤلاء ابن مضاء القرطبي؛ إذ قال: " فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إن لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهرا كقولنا زيد قائم في الدار كان مضمرا كقولنا زيد في الدار، ولا شك

---

[1] ابن السيد البطليوسي: إصرح الخلل ص ١٢٤.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/١.

[3] ابن هشام : قطر الندى ص ١٢٠، وانظر : مغنى اللبيب ٤٤٧/٢، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢.

[4] ابن هشام: مغنى اللبيي ٤٤٩/٢.

[5] ابن جنى : اللمع ص ١١٣، وانظر: ابو على الفارسي: المسائل العسكريات ص ٤٢.

[6] ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١، والرضى: شرح الكافية ٩٢/١، وابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢١٠/١- ٢١١.

أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها في، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك"[1].

ورد ابن أبي الربيع على من يخطئ من جعل الظرف والجار والمجرور قسما ثالثا من أقسام الخبر المبتدأ يكون على ثلاثة أقسام، ويقول: إنما ينبغي أن يقولوا خبر المبتدأ على قسمين: أحدهما مفرد، والآخر جملة... والجواب: أن الذي يقدر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبرا لم يظهر قط، فإذا قلت : زيد أمامك لم يستفد مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف،وأما استقر أو مستقر فلم ينطق به، ولا سمعه المخاطب، وإنما استفاد الخبر مما ذكرته، فصار لذلك كأنه قسم على حدة، ليس من قبيل: زيد قائم،ولا من قبيل: قام ويد"[2]. والكوفيون ومعهم ابنا طاهر وخروف على أنه لا تقدير في نحو قولك : زيد عندك وعمرو في الدار، ثم اختلفوا في العامل في الظرف والجار والمجرور، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ،وزعما أن ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوى وهو مخالفتهما للمبتدأ[3]. وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله: " ولا معول على هذين المذهبين"[4].

وأما الذين رأوا أن الخبر هو العامل المحذوف،وأن تسمية الظرف خبرا مجاز فمنهم ابن كيسان وابن مالك. يقول السيوطي: " ذهب ابن كيسان إلىأن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجازا، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق"[5].

ولعلك لحظت أن الاتجاه الغالب عند النحاة هو أن يكون الظرف والجار والمجرور هما الخبر سواء احتاج ذلك إلى تقدير أم لا؛ إذ التقدير مبنى عند من يقدرون على أمرين: أحدهما أن يكون الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، والثاني:

---

(1) ابن مضاء: الرد على النحاة ص ٧٨.

(2) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٤٨/١

(3) ابن هشام: مغني اللبيب ٤٣٣/٢

(4) السابق نفسه.

(5) السيوطي: همع الهوامع ٩٩/١.

أنهم في حاجة إلى تحديد عامل يعمل في الظرف والجار والمجرور. وما تلك إلا محاولة لتفسير البنية الظاهرة الصحيحة المؤلفة من اسم وشبه جملة. من أجل ذلك رأيناها صورة فرعية من صور تأليف الكلام جديرة بأن تستقل عن الصورتين الأخريين.

ونريد الآن أن نعرض لما تختص به هذه الصورة الفرعية من ظواهر تركيبية:

١ - المطابقة

لا مدخل للمطابقة بين عنصرى التأليف في هذه الصورة. فواضح أن الخبر شبه الجملة ثابت لا يتأثر بتعريف المبتدأ أو تنكيره بمسوغ، ولا بإفراده أو تثنيته أو جمعه، ولا بتذكيره وتأنيثه، لكنهما متفقان في الحالة الإعرابية وهى الرفع. يقول ابن يعيش: " واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء أكان فعلا أو اسما، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت : زيد في الدار،أو: من الكرام، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت: زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ"[1].

٢- التقديم والتأخير

يجب في هذه الصورة أن يتقدم الخبر(شبه الجملة) على المبتدأ في الأحوال الآتية[2].

١- إذا كان المبتدأ نكرة محضة نحو: في الدار رجل، وعندك غلام، فتأخيره يؤدى إلى التباس الخبر بالصفة.

٢-أن يكون الخبر مستحقا للتصدير نحو: أين زيد، ومتى القتال، و أيان يوم القيامة ،وأنى هذا، لأن في تأخيره إخراج ماله صدر الكلام على صدريته.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٠/١-٩١.

(٢) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٤- ١٢٥، وأوضح المسالك ١٤٦/١ - ١٥٠،والسيوطى: همع الهوامع ١٠٢/١-١٠٣، وانظر: أبو على الفارسى: الايضاح العضدى، ٣١/١.

٣- إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر نحو: في البيت صاحبه، وقوله جل وعز :(أم على قلوب أقفالها)؛ لأن في تأخيره عودا للضمير على متأخر لفظا ورتبه.

٤- أن يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن و معموليها نحو: عندى أنك فاضل؛ لأن تأخيره يوقع في إلباس أن المفتوحة بالمكسورة.

٥- أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفا نحو: ثم زيد، وهنا عمرو، ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا فيظل مبتدأ.

٦- أن يكون الخبر دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: لله درك، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذى يفهم منه عند التقديم.

ويجب التزام الأصل في هذه الصورة فيكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا إذا كان المبتدأ دعاء نحو: سلام عليك، وويل له[1]. وجاز أن يكون نكرة هنا لرعاية أصله. يقول الرضى: " فالأصل: سلمك الله سلاما، ثم حذف الفعل لكثره الاستعمال فبقى المصدر منصوبا،وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام، وكذا أصل ويل لك..."[2].

فإذا لم يكن الخبر مما يجب تقديمه، أو مما يجب التزام الأصل فيه جاز فيه التقديم والتأخير نحو: في الدار زيد، اتفاقا، وأجاز البصريون: في داره قيام زيد، وفى داره عبد زيد، ومنعهما الكوفيون[3].

٣- الحذف

يطرد حذف الخبر جوازا في هذه الصورة من صور التأليف إذا كان الخبر جوابا عن سؤال يتألف من اسم استفهام وظرف أو جار ومجرور نحو : من عندك؟ أو: من فى بيتك؟ فالجواب: زيد، والخبر محذوف؛ لأن في المقال ما يدل عليه، او

---

(١) السيوطى: همع الهوامع ١/١٠٢.

(٢) الرضى: شرح الكافية ١/٩٠.

(٣) السيوطى: همع الهوامع ١/١٠٣.

كـان متضمنا جارا ومجرورا يصلح أن يكون خبرا نحو: ما بقى لكم من أحد؟ فنقول: زيد أو عمرو، أى : لنا[1].

وثمة قيدان من قيود التأليف فيهذه الصورة لابد من الإشارة إليهما:

أولهما: أنـه يشـترط في الظـرف أو الجـار والمجـرور الذى يقع خبرا أن يكون تاما نحـو: زيـدا أمامك،وزيد فى الدار، بخلاف الناقص، وهو: مالا يفهم- بمجرد ذكره معموله- مـا يـتعلق بـه نحـو: * زيـد بـك، أو فيك، أو عنك والمراد: واثق بك، أو راغـب فـيك، أو معـرض عـنك؛ إذ لا فـائدة فيه[2]. ، كما يشترط فيه أيضا أن يكون مختصـا، فـلا يجـوز: *زيد مكانا أو في مكان،ولا القتال زمانا أو في زمان.والأغلب في اسـتعماله أن يكـون دالا عـلى مكـان نحـو: زيـد في الـدار، أو عـلى زمان مخصوص والمبـتدأ دالا عـلى عمـوم نحـو: البركة في البكور، أو على صله نحو قـــول رســول اللهﷺ: سلمان منا[3].

الثاني: أنـه لا يجـوز أن يخـبر بالزمان عن الجثة، فلا يصح أن تقول: * زيد يوم الجمعـة، لأن الـزمان لا يخلـو منه زيد ولا غيره. ويجوز أن تخبر بالزمان عن المعنى فـتقول: القـتال يـوم الجمعـة؛ إذ يجـوز أن يخلـو هـذا الوقـت مـنه. والليلة الهلال مـتأول[4]. يقول ابن هشام: " ينقسم الظرف إلى زمانى ومكانى،والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعـرض،تقول: زيـد أمـامك،والخير أمـامك،وإن كـان زمانـيا صـح الإخـبار بـه عن العـرض دون الجوهـر. فـتقول: الصـوم الـيوم، ولا يجـوز زيـد الـيوم، فـإن وجد فى كلامهـم مـا ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم: الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والـتقدير، الليـلة طلـوع الهـلال"[5]. قال ابن عقيل: " هذا مذهب البصريين ، وذهب

---

(1) ابن السراج: الأصول ٦٨/١.

(2) المبرد المقتضب ٣٠٢/٤، وابو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢،والسيوطى: همع الهوامع ٩٨/١.

(3) انظر الرضى: شرح الكافية ٩٦/١.

(4) المبرد: المقتضب ١٣٢/٤، ابن السراج: الأصول ٦٣/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١ وما بعدها. وابن الأنبارى: أسرا العربية ص ٧٥.

(5) ابن هشام: قطر الندى ص ١٢٠.

قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ بشرط أن يفيد كقولك : نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا"[1].

١-٢ اسم + جملة	{	بسيطة
		مركبة

تتألف هذه الصورة من اسم يقع مبتدأ، وجمله بسيطة أو مركبة تقع خبرا، ونعني بالجملة البسيطة الجملة القائمة على ركني الإسناد فحسب، وبالجملة المركبة الجملة المؤلفة من جملتين بسيطتين (أو أكثر) ترتبط إحداهما بالأخرى أو تتفرع عنها، أي أنها قائمة على تعدد الإسناد في جملتين اثنتين على الأقل، لا في جملة واحدة.

على أن ابن هشام والنحاة العرب لم يعنوا بهذا التقسيم لجملة الخبر؛ لأنهم لم يعنوا به أيضا في تقسيمهم للجملة المستقلة، وليس في تقسيم ابن هشام للجملة إلى (صغرى) و(كبرى) ما يدل على إدراكه لهذا النوع من التقسيم[2]. وإن يكن مبنيا على ما ورد عندهم من سرد لأنواع الجمل التي تقع خبرا للمبتدأ. لقد رأى النحاة الجملة نوعين: اسمية وفعلية، واعتدوا في تحديد نوع الجملة بصدرها، وأرادوا بصدر الجملة الأصل في المسند والمسند إليه دون التفات إلى ما يتقدم عليهما مما ليس أصلا[3].

أما جملة الخبر فقد قسمها الزمخشري تبعا لأبي علي الفارسي إلى أربعة أضرب، فقال :" والخبر على نوعين: مفرد وجملة.... والجملة على أربعة أضرب: فعلية، و اسمية، وشرطية،وظرفية،وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق،وبكر

---

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢١٤/١- ٢١٥.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب ٣٧٦/٢.

(3) السابق نفسه، وانظر ابن جني: اللمع ص ١١٠.

إن تعطه يشكرك،وخالد في الدار"[1]. وقد عقب ابن يعيش على هذا التقسيم بقوله: " وهذه قسمه أبى على، وهى قسمه لفظية وهى في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل،والجزاء فعل وفاعل،والظرف في الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل"[2].، ثم حاول أن يعلل جعل الزمخشرى لها ضربا من أضرب الخبر غير الاسمية والفعلية، في محاولة منه للتوفيق بين ما ورد عند الزمخشرى وأبى على من قبله وما ورد عن النحاة فقال: " وأما الجملة الثالثة وهى الشرطية فنحو قولك: زيد إن يقم أقم معه، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية،وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: قام زيد، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو: زيد إن تكرمه يشكرك عمرو"[3]. فأنت ترى أن النحاة يدركون مفهوم " التركيب" في الجملة إدراكا صحيحا يطابق ما نريده، لكنهم لم يجعلوه أساسا للتقسيم في مقابل" البساطة" التى تتمثل في إسناد واحد في جملة واحدة.

ولقد أضاف بعض النحاة إلى هذه الأقسام الأربعة قسمين آخرين، فرأى عدد منهم أن الخبر يكون جملة قسمية أيضا، وأن السماع ورد بذلك"..... ويجوز أن تكون قسميه خلافا لثعلب نحو: زيد أقسم بالله لا ضربنه"[4]. ويقول السيوطى: : "......والقسمية، ومنعها ثعلب،ورد بالسماع، قال تعالى: (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سلبنا)،(والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم....)"[5]. ورأى بعضهم أن الخبر يكون جملتين عطفت إحداهما على

---

(1) الزمخشرى: المفصل ص ٢٤، وانظر: المجاشعى: شرح عيون الإعراب. تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨) ص ٨٨.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٩/١.

(3) السابق نفسه.

(4) أبو حيان: أرتشاف الضرب ٤٩/٢، وانظر ابن ابى الربيع: البسيط ٥٥٧/١.

(5) السيوطى: همع الهوامع ٩٦/١.

الأخرى بفاء تدل على السبب فتجرى الجملتان مجرى الشرط والجزاء نحو قال الشاعر:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو، وتارات يجم فيغرق

يقول ابن أبي الربيع: " ويجرى مجرى الشرط والجزاء الجملتان إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء السببية ،وقد وقعتا في موضع الخبر للمبتدأ نحو قولك: عمرو يطير الذباب فيغضب، فالضمير العائد على المبتدأ هو المستتر في يغضب.... لأن المعنى معنى الشرط والجزاء، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد يطير الذباب فيغضب فهو في معنى : زيد إن يطر الذباب يغضب؟"[1].

وبذلك تصبح جملة الخبر عند النحاة ستة أنواع ،وقد مضى أننا نرجح أن يكون ما عده الزمخشرى جملة ظرفية صورة مستقلة، وبه أخذنا في تحديدنا لصور التأليف ،وبذلك تكون الجملة التى تقع خبرا خمسة أنواع: منها نوعان يقومان على إسناد واحد، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية ،وقد وضعناهما تحت مصطلح جامع هو: الجملة البسيطة ،وثلاثة أنواع تقوم على تعدد الإسناد وهى: الجملة الشرطية، والجملة المعطوفة على أخرى بفاء السبب ،على أن يعود على المبتدأ عائد واحد من الجملة المعطوفة، وأن تخلو الأخرى منه، والثالثة: الجملة القسمية ،وقد وضعناها تحت مصطلح جامع هو: الجملة المركبة.

ولعلنا بعد ذلك نشير إلى القيود التركيبية الآتية:

١- نص بعض النحاة على أنه لا يجوز إجماعا الإخبار عن المبتدأ بجمله ندائية ،ولا بجملة خبرية مصدره بـ(لكن) أو(بل)، أو(حتى). قال السيوطى: " قال شيخنا العلامة الكافيجى رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: يا أخاه، ولا مصدره بلكن أو بل أو حتى بالإجماع في كل ذلك"[2].

---

[1] ابن أبى الربيع: البسيط ٥٥٨/١، وأنظر: ابن عصفور: المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى(بغداد ١٩٧١)٨٣/١ وابن هشام: مغنى اللبيب ٥٠١/٢، وابو حيان: أرتشاف الضرب ٥١/٢. والسيوطى: همع الهوامع ٩٨/١.

[2] السيوطى: همع الهوامع ٩٦/١،وانظر:أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢.

٢- النحاة على أن الجملة التى تقع خبرا نوعان: أحدهما: أن تكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: قولك: نطقي: الله حسبي،وقوله عليه الصلاة والسلام: أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله آلا الله، فلا تحتاج عندئذ إلى رابط لفظي يربطها بالمبتدأ،وكذلك إذا كان المبتدأ ضمير شأن وجملة الخبر تفسيرا له نحو: هو الله أحد. فإن لم تكن إياه فلابد من ضمير ظاهر أو مقدر، أو اسم ظاهر يقوم مقام الضمير وإلا وقعت الجملة أجنبية عن المبتدأ، فلا يصح زيد قام عمرو، فإذا قلت: إليه أو نحوه جاز. يقول الرضى:" لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من أن تكون هى المبتدأ معنى أولا، فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم، وكما في قولك ،مقولي: زيد قائم، لارتباطها به بلا ضمير؛ لأنها هو، فإن لم تكن إياه فلابد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظاهر مقام الضمير. وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة هي في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة ترابطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هى الضمير،وهو الموضوع لمثل هذا الغرض"[1]. وقد أجاز النحاة: زيد قام زيد حيث يقع الاسم الظاهر مكان ضميره[2].

والأصل في الروابط الضمير، ولهذا يربط به مذكورا نحو: زيد قام غلامه، ومحذوفا نحو: السمن منوان بدرهم، أى : منه،ولا يجوز حذفه إلا بشرطين:

أحدهما: وجود دليل على المحذوف.

الثاني : ألا يؤدى إلى تهيئة العامل ليعمل في آخر، وقطعه عنه ، فلا يجوز في نحو: الرغيف أكلت منه أن تحذف الضمير العائد ومعه حرف الجر (منه)؛ لأن ذلك يؤدى إلى أن يعمل الفعل أكل في(الرغيف) فينصبه على أنه مفعول به له.

فإذ فقد أحد هذين الشرطين لم يجز الحذف، وسواء في حالتى الجواز والمنع ان يكون الضمير في محل رفع أو نصب أو جر على الأرجح[3].

---

(١) الرضى: شرح الكافية ٩١/١، وانظر : ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١- ٨٩، وابن هشام: أوضح المسالك ١٣٧/١- ١٣٨، وابو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢.

(٢) ابن أبى الربيع: البسيط ٥٥٣/١.

(٣) السابق ٥٦٥/١،والسيوطى: همع الهوامع ٩٧/١.

ويغنى عن الضمير الرابط واحد مما يأتى[1].

أ- الإشارة إليه نحو قوله تعالى(ولباس التقوى ذلك خير) [2].

ب- إعادة المبتدأ بلفظة،وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو: الحاقة ما الحاقة. قال ابن هشام: " والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ،ولا بموضع التفخيم نحو: الحاقة ما الحاقة، لإجازتهم " أجل زيد أحرز زيداً"[3].
وقال أبو حيان: " وشرط بعضهم في تكرار المبتدأ بلفظة ان يكون موضع تهويل وتعظيم ولم يشترطه سيبويه"[4].

جـ- إعادة المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءنى أبو عبد الله إن كان(أبو عبد الله)كنيه له.

د- عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل. قال ابن هشام: كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا: زيد مات الناس ،وعمرو كل الناس يموتون. وخالد لا رجل في الدار، أما المثال- يقصد : زيد نعم الرجل- فقيل الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن في صحة تلك المسالة، على القول بأن"أل" في فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس"[5].

هـ- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام.

٣- الشرط عند النحويين يشمل في هذا الباب كل جملتين ترتبت إحداهما على الأخرى، أو كانت سببا لها. يقول ابن أبى الربيع: " ويعنى النحويون هنا بالشرط كل ما اقتضى السبب، فمن ذلك: لما ولو ولولا وغيرها مما فيه معنى السبب، فتقول: زيد لما أتانى عمرو أكرمته، فالضمير في الجملة الثانية. وتقول: زيد لما أتانى أكرمت عمرا، وتقول: زيد لما أتانى أكرمته.وكذلك تقول: زيد لو

---

[1] ابن جنى: اللمع ص ١١١/ ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/١، ابْن عصفور: المقرب ٨٣/١، وابن هشام: أوضح المسالك ١٣٧/١، ومغنى اللبيب ٤٩٨/٢، وابو حيان: أرتشاف الضرب ٥٠/٢،والسيوطى: همع الهوامع ٩٧/١-٩٨.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب٥٠/٢،والسيوطى همع الهوامع ٩٧/١

[3] ابن هشام: الجامع الصغير في النحو ص ٤٧.

[4] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٠/٢،وانظر : سيبويه: الكتاب ٦٢/١.

[5] ابن هشام: مغنى اللبيب ٥٠١/٢

أتاني لأكرمت عمرا،وزيد لو أتاني عمرو لأكرمته.وكذلك تقول: زيد لولا أخوه لأكرمت عمرا، وزيد لولا عمرو لأكرمته"[1].

٤- الأصل في الخبر عندهم أن يكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، ولكنهم أجازوا أن يكون الخبر جملة طلبية نحو: عبد الله أضربه،وعبد الله هل قام؟ يقول أبو حيان:" والمتفق على وقوعه خبرا من الجمل هي الجملة الخبرية"[2]، ثم يقول:" فإن كانت الجملة طلبية جاز وقوعها خبرا خلافا لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين،نحو: زيد أضربه، وزيد لا تضربه، وليست على إضمار القول خلافا لابن السراج[3]. وفى كتاب سيبويه ما يدل على جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا حيث يقول: " وقد يكون في الأمر والنهى أن يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك : عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه،ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"[4]. على أن ابن هشام أشار إلى أن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل[5].

٥- النحاة البصريون على أن الخبر يقع جملة فعلية فاعلها ضمير المبتدأ نحو: عبد الله قام، ويرفضون أن يكون عبد الله في هذه الجملة فاعلا تقدم فعله. وقد نص على ذلك المبرد مقدما من الأسباب ما يراه مؤيدا ذلك فقال:" فإذا قلت: عبد الله قام فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر،وضميره الذى في قام فاعل، فإن زعم أنه إنما يرفع عبد الله فقد أحال من جهات: منها أن قام فعل، ولا يرفع الفاعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله وضميره،وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك وذلك قولك: عبد الله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه،ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام فيدخل على الابتداء ما يزيله،ويبقى الضمير

---

[1] ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٩/١.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢،وانظر: ابن السراج: الأصول ٦٢/١، وابن يعيش: شرح المفصل ٨٧/١.

[3] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢،وانظر: ابن هشام: مغنى اللبيب ٤١٠/٢. والسيوطي: همع الهوامع ٩٦/١،والصبان: حاشية الصبان ١٩٥/١.

[4] سيبويه: الكتاب ١٣٨/١،وانظر: المبرد: المقتضب ١٢٧/٤.

[5] ابن هشام: مغنى اللبيب ٣٧٩/٢ .

على حالة.ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام،ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخوك، ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدما لكان موحدا،و إنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا. فقولك عبد الله قائم بمنزله قولك: عبد الله ضربته،وزيد مررت به"[1].

٦- لا يقبل النحاة البصريون أن يعد الوصف العامل- إذا وقع خبرا للمبتدأ- من قبيل الخبر الجملة،وحجتهم في ذلك أن الجملة تقوم على ركنين أساسيين لعوامل الأسماء تسلط عليهما أو على أحدهما.وذلك غير ممكن في نحو : قائم أبوه إذا كان (أبوه) فاعلا بالوصف. يقول أبو حيان: " واحترز بقوله جمله من نحو: قائم أبوه من قولكم: زيد قائم أبوه، فأن قولك: قائم أبوه لا يسمى جمله"[2]. وقال السيوطي: " الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالأول الاسمية نحو: زيد أبوه منطلق، والثانى الفعلية نحو: زيد قام أبوه، أما نحو قائم أبوه فليس بجمله عند المحققين"[3].

٧- ألمح بعض النحاة إلى أن هذه الصورة المؤلفة من اسم يقع مبتدأ وجملة محولة عن صورة أبسط منها لضرب من التوكيد، فقال ابن أبى الربيع: " الخبر إذا كان جملة لم يجئ على الأصل وذلك من وجهين:أحدهما: أن تكون الجملة وضعت موضع المفرد، ومثال ذلك: زيد ضربته، فضربته، فى موضع مضروب وكان الأصل: زيد مضروب لى، فوضع موضعه لما في ذلك من التوكيد،ووجه التوكيد أن زيدا ذكرته ظاهرا ومضمرا فهو آكد من أن تقول: ضربت زيدا، أو: زيد مضروب لى....

الثانى: أن يكون قد أجرى مجرى ما وقع في الخبر، وذلك قولك: زيد هل ضربته؟ ومحمد أكرمه،وذلك أن الأصل أكرم محمدا ،وهل ضربت زيدا، فلما أردت الاعتناء

---

[1] المبرد: المقتضب ١٢٨/٤،وانظر : ابن السراج: الأصول ١٧٤/١، وابن أبى الربيع: البسيط ٥٨٢/١، وانظر في الاعتراض على ذلك : ابن مضاء: الرد على النحاة ص ٩٠ وما بعدها.

[2] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤/٢.

[3] السيوطي: همع الهوامع ٩٦/١

بزيد والتأكيد قدمته، وشغلت الفعل بالضمير فصار: زيد هل ضربته، ومحمد أكرمه"[1].

وجاء في حاشية الصبان: "..... إذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود إسنادها بالذات، ولذلك قالوا: إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة، فمعنى زيد أبوه قائم: زيد قائم الأب"[2].

ونريد الآن أن نعرض للظواهر التركيبية في هذه الصورة:

١- المطابقة

لابد في هذه الصورة من صور التأليف من المطابقة في الضمير العائد على المبتدأ، أو ما يغني غناءه في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، إن كانت جملة الخبر ليست المبتدأ في المعنى. يقول السيوطي: " الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط... وإلا فلابد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به، وشرطه أن يكون مطابقا له نحو: زيد قام غلامه"[3].

وإذا كانت جملة الخبر فعلية، والفاعل فيها ضمير يعود على مبتدأ مؤنث وجب إلحاق الفعل تاء التأنيث، سواء أكان التأنيث وجوبا أم جوازا نحو: هند قامت والشمس طلعت[4]. إلا إذا كان الفعل نعم أو بئس فيجوز التذكير والتأنيث[5].

وثمة مطابقة أيضا في الحالة الإعرابية في هذه الصورة، فالمبتدأ مرفوع أو في محل رفع، وجملة الخبر في محل رفع سواء كانت خبرية أم إنشائية على الصحيح؛ لأنها وقعت موقع المفرد المرفوع. يقول ابن يعيش: " اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد؛ إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موقعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذى هو الأصل

---

(1) ابن أبي الربيع: البسيط ٥٥٣/١-٥٥٤.

(2) الصبان: حاشية الصبان ١٩٤/١.

(3) السيوطي: همع الهوامع ٩٦/١- ٩٧.

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٨٨/٢

(5) ابن هشام: شذور الذهب ص ١٧٥.

موقعها لكان مرفوعا"[1]. ويقول ابن هشام: " واختلف في نحو: زيد اضربه، وعمرو هل جاءك؟ فقيل: محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو صحيح، وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا، وقد مر إبطاله"[2].

٢- التقديم والتأخير

النحاة على انه يجب التزام الأصل فيتأخر الخبر الجملة عن المبتدأ فيما يأتى[3].

أ- إذا كان المبتدأ ضمير شأن نحو: هو الله أحد.

ب- إذا أخبر عن المبتدأ بجملة فعلية الفاعل فيها ضمير يعوج على المبتدأ نحو: زيد قام؛ لأن تأخير المبتدأ يوهم فاعليته.

جـ- إذا كان الخبر طلبا نحو: زيد اضربه، وزيد هلا ضربته.

ويجب تقديم الخبر في مسألتين [4].

إحداهما: إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر نحو: قصدك غلامه رجل فتأخيره يوقع في إلباس الخبر بالصفة.

الثانية: إذا كان المبتدأ اسم شرط نحو: أيهم يكرمك أكرمه.

فإذا لم يكن ثمة ما يوجب التقديم أو التأخير جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو: أبوه قائم زيد، ويقوم أبوه زيد[5]. قال ابن أبى الربيع: والتأخير أحسن؛لأنه معمول للمبتدأ، وحق العامل أن يكون مقدما على المعمول[6].

على أن النحاة الكوفيين لا يجيزون تقديم الخبر مفردا كان أو جملة، وحجتهم في ذلك أنه يؤدى إلى تقديم الضمير على الاسم الظاهر الذى يعود إليه .

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١،وانظر ابن السراج: الأصول ٦٥/١.

(٢) ابن هشام: مغنى اللبيب ٤١٠/٢

(٣) ابن عصفور: المقرب ٨٥/١، وابن هشام/ أوضح المسالك ١٤٥/١-١٤٦، والسيوطى: همع الهوامع ١٠٠/١

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ١٤٥/١- ١٤٦،وابن ابى الربيع: البسيط ٥٨٩/١

(٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢٢٧/١، وابن الأنبارى: الأنصاف ٦٥/١، وابن أبى الربيع: البسيط ٥٨٢/١.

(٦) ابن أبى الربيع البسيط ٥٩١/١.

جاء في شرح المفصل : (وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجـوا بـأن قـالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره.. وأمـا قولهـم إنـه يـؤدى إلى تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنـى نحـو: ضـرب غلامـه زيدا ، وأما إذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس) [1].

٣- الحذف

أجاز النحاة حذف الخبر الجملة إذا دل عليـه دليـل ، واحتجـوا لذلـك بقولـه جـل وعز: (واللائي يئسن من المحيض إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، واللائي لم يحضن) قالوا : التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر، إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه [2].

الصورة الثانية

فعل +فاعل

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا ، واسم يقع فاعلا أو مسندا إليه، وبين الفعل والفاعل علاقة أفقية لازمة لا تنعقد الجملة إلا بها هي علاقة الإسناد.

والفعل في هذه الصورة لا " يطلب" مفعولا به البتة، فـهو لا يتعـدى إليـه بنفسـه ولا بحرف الجر . على أن أحدا من النحاة القدماء -فيما أعلـم- لم يجعـل هـذا النـوع من الأفعال نوعا قائما بنفسه بل جعلوه وما يتعدى بحرف الجر قسـما واحـدا أسمـوه الفعل اللازم حتى جاء ابن عصفور ففصله عن سائر الأفعال وضم مـا يتعـدى بحـرف الجر إلى سائر أنواع المتعدى لكنه لم يفصل القول فيه بحيث تتضح معالمه ويظـهر مـا يتميز به عن غيره ولم يورد له مثـالا بـل اكتفـى بإشـارة غامضـة إليـه فقـال عنـه : " فعل لا يتعدى التعدى الاصطلاحي " ثم مضى يذكر أقسام الفعل في التعدى [3].

ثم جاء ابن هشام فأفاد من تقسيم ابن عصفور الأفعال بحسب التعدى وعـدم التعـدى إفـادة محققـه،وكـان لـه فضـل جـلاء الغمـوض عـن هـذا النـوع مـن الأفعـال الـذى " لا يتعـدى التعـدى الاصطلاحـي" بعبـارة واضحـة محـددة حـين أطلـق عليـه: (مالا يطلب مفعولا به البتة)، ولم يكتف بذلك ، بل تجاوزه إلى ذكر سبع علامـات

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٢/١.

(٢) السابق نفسه،وانظر: الرضي: شرح الكافية ٩٢/١،وابن أبي الربيع: البسيط ٥٦٧/١- ٥٦٨.

(٣) انظر: السيوطي: الاشباه والنظائر ٩١/٢.

يعرف بها، لافتا إلى الفرق بينه وبين ما يتعدى بحرف الجر .قال ابن هشام: " وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا، فذكرت أنه سبعة أنواع:

أحدها : مالا يطلب مفعولا به البتة،وذكرت له علامات.

إحداها : أن يدل على حدوث ذات؛ كقولك حدث أمر، وعرض سفر، ونبت الزرع،وحصل الخصب، وقوله:

إذا كان الشتاء فادفئوني   فإن الشيخ يهرمه الشتاء

فإن قلت: فإنك تقول: حدث لى أمر، وعرض لى سفر، فعندى أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا، فتعلقه أولا وأخرا بمحذوف وهو الكون المطلق، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثانية: أن يدل على حدوث صفة حسية نحو:طال الليل، وقصر النهار،وخلق الثوب، ونظف، وطهر،ونجس،واحترزت بالحسية من نحو: علم وفهم وفرح؛ ألا ترى أن الأول منهما متعد لاثنين، والثانى لواحد بنفسه،والثالث لواحد بالحرف؟ تقول: علمت زيدا فاضلا ، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزنَ فُعل بالضم كظرف ،وشرف، وكرم. ولؤم.وأما قولهم : رحبتكم الطاعة، وطلع اليمن، فضمنا معنى وسع،وبلغ.

الرابعة: أن يكون على وزن انفعل،نحو : انكسر،وانصرف.

الخامسة: أن يدل على عرض،كمرض زيد، وفرح ،وأشر، وبطر.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل،وسمن فهو سمين، ويدل على أن ذلك فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر،وقلت" في نحو ذل" احترازا من نحو: بخل فإنه يتعدى بالجار تقول :بخل بكذا...."[1].

---

[1] ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٥٤-٣٥٥.

ويمكننا أن نلحظ فيما قدمه ابن هشام من علامـــات لــهذا النوع من الأفعال ما يأتي:

١- العلامات التى ذكرها ابن هشام في النص السابق تقوم على أساسين:

أحدهما دلالى، والآخر صرفى. فالعلامات التى تقوم على أساس دلالى هى: دلاله الفعل على حدوث ذات، أو صفة حسية، أو عرض والعلامات التى تقوم على أساس صرفى هى: أن يكون الفعل على وزن فعل، أو انفعل،أو فعل وفعل اللذيـن الوصـف منهما على فعيل.

وليس من شك في أن ما ذكره من علامات تقوم على أساس دلالى أقل ضبطـا واطرادا من العلامات التى تقـوم علـى أسـاس صرفـى؛ إذ الأسـاس الـدلالى بطبيعتـه يتأبى على الضبط والاطراد،وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمد عليه نحاة بعـض اللغـات الأخـرى في تصنيـف الأفعـال التـى لا تتعـدى فاعلـها،والتـى تتعـداه إلى غـيره عنـد تحليلهم للنماذج التركيبية في لغتهم[1].

٢- ثمة تداخل في المعيارين الدلالى،والصرفى عنده، فقد صنف الأفعال نظف وطـهر، ونجس على أساس دلالى،وهما داخلان أيضا في وزن فعل بالضم؛ ذلك بأن الدلالة لا يمكن فصلها عن بنية الفعل وصيغته.

٣- وقع فيما ذكره من أمثله للعلامات الدلالية والصرفية أمثله غير داله،فلم يكـن في أمثلته للدلاله على حدوث ذات غير مثـال واحـد دال هـو: نبـت الـزرع، وسـائر أمثلته بعد ذلك غير داله، فالأمر،والسفر، والخير كلها معان لا ذوات.كذلك ذكر مثالين لوزن انفعل: أحدهما انكسر، والثانى انصرف،والثانى منهما غــير دال،إذ انصرف يتعدى بحرف الجر فيقال: انصرفوا عن العمل[2].

٤- وقع في التناقض حين أخرج الفعل (فرح) من هذا النوع من الأفعال لأنـه لا يـدل على حدوث صفة حسية،وأدخله لأنه يدل على عرض.

---

(١) أنظر

-Von Lutz Gotzw/ E W.B. Hess- Luttich: Grmmatik der deutschen Sprache (Munchen 1992) S. 368FF

- P. Grebe: Duden- Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. (Mannhein 1973) S. 490 FF.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة: ص ر ف.

٥- يبدو أن ابن هشام لم يعمد إلى استيفاء العلامات الدلالية والصرفية؛ إذ من الممكن الإضافة إلى كل منها اعتمادا على ما ذكره نحاه العربية، وما ذكره ابن هشام نفسه في بعض كتبه، وما ذكره بعض نحاة الألمانية من علامات لهذا النوع من الأفعال في لغتهم[1] ونراها منطبقة على اللغة العربية.

من الممكن إضافة العلامات الدلالية الآتية مع التنبيه إلى أنها هنا أيضا علامات تقريبية لا يقصد بها الاستيفاء:

١- الأفعال الدالة على الألوان مثل: احمرَّ، اخضرَّ/ واصفرَّ، وابيضَّ واسودَّ.

٢- الأفعال الدالة على العيوب الخلقية مثل: عور، عمى، صلع، عرج، عمش، تغافل، وتعامى، تعاشى، تعارج،

٣- الأفعال الدالة على التكلف نحو: تصبر، تحلم، تشجع، تحامق، تباله، استنسر.

٤- الأفعال الدالة على حال الضوء أو النار مثل: برق، لمع، سطع، تلألأ، تألق، أشرق، اضطرم، تأجج، اتقد، توهج، التهب، انطفأ، خمد.

٥- الأفعال الدالة على حلية نحو: دعج، كحل، شنب.

٦- الأفعال الدالة على ظواهر جوية نحو: تبرجت السماء، وأثلجت، وأمطرت، وبرقت، وارعد السحاب، وهطل المطر، وطلعت الشمس وغربت، وبزغ القمر.

٧- الأفعال الدالة على الأصوات إنسانية وغير إنسانية نحو: صرخ، صخب، ضج، قهقه، صهل، ثغا، ماء، هدر، زمجر، خار، غرد، نهق.

٨- الأفعال الدالة على تعاقب الحركة مثل: ارتعد، ارتعش، ارتجف، تذبذب، ارتج.

٩- الأفعال الدالة على الدخول في مكان أو زمان نحو: أشأم واعرق، وأصبح وأمسى

١٠- الأفعال الدالة على الجفاف والاضمحلال والفناء مثل: جف، صوح، ذوى، يبس، ذبل، ذاب، غاض، مات، فنى، هلك، نفق، اضمحل......... إلخ.

---

(1) P .Grebe: Duden- Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. S. 490 ff.

وهذه العلامات الدلالية ترد عليها استثناءات،ولا نقطع باطرادها، شأن كل العلامات الدلالية في كل اللغات، لكنها تعين على إدراك المجالات الدلالية التى يدور في فلكها غالبا هذا النوع من الأفعال.

ومن الممكن أن نضيف العلامات الصرفية الآتية معتمدين في ذلك على ابن هشام نفسه في بعض كتبه وبخاصة أوضح المسالك ومغنى اللبيب،وعلى ما ورد عند غيره من النحاة[1].، دون أن ننزلق إلى علامات ذكروها للازم الذى يتعدى بحرف الجر، وذلك على النحو الآتى:

١-أن يكون الفعل على وزن افعل دالا على الاستحقاق نحو: أحصد الزرع، وأزوجت هند.

٢- أن يكون الفعل على وزن افعلل نحو/ اقشعر.

٣- أن يكون الفعل على وزن افعلّ أو افعالّ (ولا يكونان إلا في الألوان) نحو : احمرّ، واحمارّ.

٤- أن يكون الفعل على وزن تفاعل دالا على المشاركة،ومجرده يتعدى إلى واحد، نحو: تضاربنا، وتقابلنا،وتشاتمنا.

٥- أن يكون الفعل على وزن أفوعّل مثل: أكوهَدّ الفرخ إذا ارتعد.

٦- أن يكون الفعل على وزن افعنلل بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

٧- أن يكون الفعل على وزن افعنلل بزيادة أحد اللامين نحو: اقعنس الجمل، إذا أبى أن ينقاد.

٨- أن يكون الفعل على وزن افعنلى مثل احرنبى الديك، إذا انتفش للقتال .

٩- أن يكون الفعل على وزن تفعلل نحو:تدحرج.

١٠- أن يكون الفعل مطاوعا لما يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد نحو: انكسر، انشق، اعتدل.

---

(١) انظر: سيبويه ٣٨/٤،٥٦،٦٩،٧٦،٧٧،والمبرد ٢٠٩/١،٢١٣،٢١٦،٢٣٠،١٠٢/٢، وابن السراج/ الأصول ١٣٨/٣،والزجاجى: الجمل ص ٢٧،وابن السيد/ إصلاح الخلل ص ١٠٢، وابن ابى الربيع: البسيط ٤١٣/١ وما بعدها، وابن عقيل ١٤٩/٢ وما بعدها، والسيوطى: همع الهوامع ٨١/١.

ولا فرق في الأفعال في هذه الصورة بين أن تدل على زمن ماض، أو حاضر أو مستقبل. ولا أن تكون جامدة أو متصرفة. مجردة أو مزيده، صحيحة أو متعلقة، مسنده إلى ظاهر أو مؤول به، أو إلى مضمر..... الخ[1].

وأما الفاعل في هذه الصورة فيقع اسما من الأسماء التى ذكرنا أنها تقع مبتدأ، باستثناء أسماء الاستفهام لوجوب تصدرها، وضمائر الرفع المنفصلة لا المتصلة، ولا يجوز أيضا أن يقع ظرف الزمان أو المكان أو اسم الفعل فاعلا، كما لم يجز ذلك في المبتدأ. أما اسما الزمان والمكان فيحوز ذلك فيهما نحو: حان موعدك أو بعد مزارك، وكذلك أمس إذا أردت به معينا، فتقول : مضى أمس.

والنحاة على أن الفاعل في صناعة النحو هو ما يسند إليه الفعل مقدما عليه، لا على أنه أحدث فعلا على الحقيقة. يقول السيرافي: (ت ٣٦٨ هـ) " واعلم أن قولنا فاعل وفعل ليس المقصد فيه أن يكون الفاعل مخترعا للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذى لقبناه فعلا في أول الكتاب، الدال بصيغته على الأزمنة المختلفة متى ما بنيناه لاسم ورفعناه به، سواء كان مخترعا له أو غير مخترع رفعناه به. وسميناه فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل ألا ترى أنا تقول: مات زيد (ولم يفعل موتا) وتقول من طريق النحو: مات فعل ماض. وزيد فاعله، وطلعت الشمس ،وانتصبت الخشبة، ونظف ثوبك، وما أشبه ذلك من الأفعال التى لا تحصى"[2].

فهم في تحديد الفاعل يعمدون- كما ترى- إلى الوصف التركيبى، ويعرضون عن المعنى الدلالى[3].

والفاعل في هذه الصورة لابد منه ظاهرا، أو مستترا إذا كان الفعل أمرا للمخاطب المفرد نحو: " تشجع ا"، وهو مرفوع أبدا إن كان معربا بعلامات أصلية أو

---

[1] انظر: الفارسي: الايضاح ص ٦٣،وابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/١، وابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١،وابن عقيل ٧٦/٢.

[2] السيرافي: شرح كتاب سيبويه. تحقيق. د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٩٠) ٢٦٦/٢،و انظر ابن السراج/ الأصول ٧٣/١ وابن جنى: اللمع ص ١١٥، وابن أبي الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن يعيش:ش رح المفصل ٧٤/١.

[3] ابن يعيش ٧٤/١.

فرعية ، ومحله الرفع إن كان مبنيا ،وهو منون إن كان متمكنا أمكن غـير معـرف، ولا مضاف ،وغير منون إن كان متمكنا غير أمكن،أو معرفا بأل أو مضافا. وبعـض النحـاة يرى أن الرافع له إسناد الفعل إليه[1]. ،وهو تقريب،وهو في الحقيقة غـير جـائز؛ لأن الإسـناد معنـى، ولا خـلاف في أن عـامل الفـاعل لفظـى"[2]. وبعضـهم يـراه مرفوعـا بالفعل[3]. ،وبعضهم يراه مرفوعـا لأنـه فـاعل في المعنـى . وقـد جمـع السـيوطى هـذه الآراء، وذكر ما ضعف منها،وذكر ما عليه الجمهور من أن العامل هو الفعل، فقـال: " في رافع الفاعل أقوال: **أحدها**- وعليه الجمهور- أنه العامل المسند إليه مـن فعـل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد؛ لأنه طالب له. **الثاني** أن رافعه الإسناد أى: النسبة، فيكون العائد معنويا، وعليه ابن هشام، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العـامل معنويا إلا عند تعذر اللفظى الصالح، وهو هنا موجود. **والثالث:** شبهه بـالمبتدأ مـن حيث إنه يخبر عنـه بفعلـه،كمـا يخـبر عـن المبتـدأ بالخـبر، ورد: الشـبه معنـوى، والمعانى لم يستقر لها عمل فى الأسماء. **الرابع:** كونه فاعلا في المعنى،وعليه خلف كما نقله أبو حيان،ورد بقولهم: مات زيد،وما قام عمرو"[4].

فإذا نظرنا فيما في هذه الصورة من ظواهر تركيبية تبين لنا ما يأتى:

١-المطابقة[5].

أ-الفاعل في هذه الصورة مرفوع أبدا ، ولا يرفع الفعل إلا إذا كان مضارعا مجردا مـن ناصب أو جازم، فإذا كان الفعل ماضيا أو أمرا فلا محل له.

ب-تتصل بالفعل وجوبا علامة تأنيث وهـى تـاء سـاكنة تلحـق آخـر المـاضى، وتـاء متحركة ترد في أول المضارع، إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التـأنيث متصـلا

---

(١) ابن جنى: اللمع ص ١١٥، وابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن الانبارى: أسرار العربية ص ٧٩.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/١- ٧٥.

(٣) الزجاجى: الجمل ص ١٠، والرضى: شرح الكافية ٥٣/١.

(٤) السيوطى: همع الهوامع ١٥٩/١،وانظر: المبرد: المقتضب ٣٣٩/١.

(٥) أنظر: المبرد: المقتضب ٣٤٨/٣- ٣٤٩،وابن جنى: اللمع ص ١١٥،والزجاجى الجمل ص ٢٩٠ وما بعدها،والبسيط ٢٦٤/١ وما بعدها،وابن هشام: قطر الندى ص ١٨٢، وشذور الذهب ١٦١ وما بعدها ،واوضح المسالك ٣٤٥/١ وما بعدها،وابن عقيل ٨٨/٢ وما بعدها.

بالفعل، سواء أكان مفردا أو مثنى أو مجموعا بالألف والتاء نحو: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات.

فإذا كان الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث، أو كان الفاعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، أو اسم جمع، أو اسم جنس جمعي جاز أن تتصل بالفعل تاء التأنيث أو لا تتصل، واتصالها أرجح، فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس، وقامت الزيود وقام الزيود، وقامت النساء وقام النساء وأورقت الشجر، وأورق الشجر. وتأنيث جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي يكون على معنى الجماعة، وتذكيره على معنى الجمع.

جـ- يفرد الفعل في هذه الصورة فلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع. يقول ابن عقيل " مذهب جمهور العرب أنه إذا اسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة إذا أسند إلى مفرد فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان"[1].

وقد علل ابن أبى الربيع إفراد الفعل مع فاعلة إذا كان مثنى أو مجموعا بقوله: فان اسند إلى مثنى فالأكثر ألا يلحق الفعل علامة التثنية للدلاله على تثنية الفاعل... والتثنية عارضة، والأصل فيها العطف، وعدل إليها إيجازا واختصارا، وأنت إذا قلت: قام الزيدان فكأنك قلت: قام زيد وزيد، ولو قلت هذا لم تلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل فيلزم عن هذا ألا يلحق الفعل شئ إذا قلت: قام الزيدان: وأشار أبو على إلى هذا في الإيضاح وهو صحيح.

" فإذا أسند إلى الجمع فالأكثر عند العرب ألا يلحق الفعل علامة لجمع الفاعل لما ذكرته في التثنية؛ لأن الجمع عارض في الاسم، والأصل فيه العطف، فإذا قلت، قام الزيدون فكأنك قلت: قام زيد وزيد وزيد، وأنت لو قلت هذا لم يلحق الفعل شئ باتفاق، فكذلك ما هو بمعناه، وهو فرع له"[2].

---

[1] ابن عقيل ٧٩/٢، وانظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣٤٥/١، وشذور الذهب ص ١٧٦، وقطر الندى ص ١٨٢.

[2] ابن أبى الربيع: البسيط ٢٦٨/١.

د- يرد الفاعل معرفة، ويرد نكرة دون اشتراط مسوغ، كما كانت الحال في المبتدأ ذلك بأنهم كانوا يرون المبتدأ محكوما عليه، والحكم على المجهول المطلق لا يفيد، أما الفاعل فيرون أنه مخصص بالفعل فتحصل بذلك فائدة ما . يقول الخضرى: "... وإنما لم يشترط ذلك فيالفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه، وهو الفعل، أبدا، فيتقرر مضمونه في الذهن أولا، ويعلم أنه صفه لما بعده، وإن كان غير معين، فلا ينفر السامع عن الإصغاء لحصول فائدة ما. وبهذا التقرير يندفع ما يقال: لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول، وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم، بل بتقدمه وتقرره أولا.... لا يقال: يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل، ولم يقولوا به لإمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل، فلم يكف مسوغا بمجرده، بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبدا، فتدبر"[1].

٢-التقديم والتأخير

لا يجيز النحاة البصريون تقديم الفاعل على الفعل، فإذا تقدم صار مبتدأ لا فاعلا وخرجت الجملة من حيز الفعلية إلى الاسمية، وأصبح الاسم مبتدأ معرضا لعوامل الأسماء[2]. يقول ابن جنى: ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر لا محالة. تقول: زيد قام، فزيد مرفوع بالابتداء، وفى قام ضمير زيد، وهو مرفوع بفعله"[3]. ويقول ابن يعيش: "... لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية"[4]. ويقول ابن أبى الربيع: " ولا أعلن خلافا في أن الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه فإذا تقدم لم يكن فاعلا"[5].

---

(١) الخضرى: حاشية الخضرى ٩٧/١

(٢) انظر: المبرد: المقتضب ١٢٨/٤، وابن السراج ٧٢/١، وابن جنى ص ١١٥، وابن أبى الربيع: البسيط ٢٦١/١، وابن يعيش ٧٤/١.

(٣) ابن جنى: اللمع ص ١١٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/١.

(٥) ابن ابى الربيع: البسيط ٢٦١/١.

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل، ثم اختلفوا في رافعه، فقال بعضهم: يرتفع بالمضمر الذى في الفعل،وقال بعضهم يرتفع بموضع الفعل لأنه خبر، وبه كان يقول ثعلب"[1].

٢-الحذف

لا يجوز حذف الفاعل في هذه الصورة،وإنما يجوز حذف الفعل إن دل عليه دليل، كأن يجاب به نفي أو استفهام نحو: زيد في جواب: ما صاح من أحد؟ أو: من صاح؟ ويجوز ذكره فتقول: صاح زيد[2].

ولا يجوز في هذه الصورة بناء الفعل للمجهول؛ لأن الفاعل إن حذف لم يبق ما يسند الفعل إليه.

ومن اللازم أن نشير بعد هذا إلى أمرين أساسيين:

أحدهما: أن أغلب الأفعال في هذه الصورة تسند إلى الفرد والمثنى والجمع، والحاضر والغائب، لكن منها ما يقتضي الإسناد إلى المثنى(سواء أكان بالصيغة أم بالعطف) والجمع (سواء أكان بالصيغة أم بالعطف أيضا)، وتلك هي أفعال الاشتراك وتكثر في وزن افتعل،و تفاعل نحو: اقتتل،واجتمع، وتقاتل وتخاصم.

الثاني: أن المجاز يقع في إسناد الفعل إلى الفاعل، فيسند إلى الحي فعل الجماد ويسند إلى الجماد فعل الحي، ويسند إلى الحيوان ما للبشر، وللبشر ما للحيوان على أن تلمح في هذا الإسناد علاقة شبه بأصل الإسناد،وبهذا تمتاز لغة الأدب شعره ونثره،وبقدر ما يوفق الأديب في عقد علاقة إسناد مجازية بين الفعل وفاعله يحقق قيمه أدبية، فإن لم تلمح علاقة شبه بين الإسناد المجازى والاصلى انتهينا إلى ضرب من الكلام المحال،أو غير المقبول في الاستخدام اللغوى

---

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٠/٢،وابن هشام:أوضح المسالك ٣٣٧/١.

[2] انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٠/١،وابو حيان: أرتشاف الضرب ١٨١/٢ وابن هشام: أوضح المسالك ٣٤١/١،والسيوطي: همع الهوامع ١٦٠/١.

الصورة الثالثة

فعل + فاعل + { جار و مجرور / ظرف }

تتألف هذه الصورة من ثلاثة عناصر جملية Satzglieder: فعل، واسم يقع فاعلا له، وجار ومجرور يقتضيهما الفعل، أو ظرف. ولكل عنصر من هذه العناصر علاقة بالآخر لا تكون الجملة صحيحة بدونها. فأما علاقة الفعل بالفاعل في هذه الصورة فليست تختلف عن علاقة الفعل بالفاعل في الصورة السابقة،ولا فيما يتلو هذه الصورة الثالثة من صور، فما قلناه هناك يقال هنا وههنا، فلا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه. ويبقى بعد ذلك ثلاثة أنواع من العلاقات الجزئية في هذه الصورة:

١- علاقة الفعل بحرف الجر/ الظرف

٢- علاقة الفعل بالاسم المجرور/ المضاف إليه.

٣- علاقة الجار بالمجرور.

أولا: علاقة الفعل بحرف الجر/ الظرف

١-الفعل في هذه الصورة يختلف عن الفعل في الصورة السابقة في أنه يقتضي دائما جرف جر[1]. وهذا الاقتضاء نوعان:

أ- اقتضاء لازم فلا يصح استخدام الفعل دون حرف الجر ظاهرا أو مقدرا ، نحو رغبت في زيد. نقل ابن عقيل عن الأخفش الصغير قوله: "...... فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير : رغبت عن زيد" أو: في زيد"[2].

وقال السيوطى: "..... فلا يجوز الحذف للإلباس نحو: رغبت أنك قائم؛ إذا لا يدرى المحذوف فى أو عن ،وأما قوله تعالى: (وترغبون أن تنكحوهن) فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة، أو : لقصد الإبهام"[3].

---

(١) ابن هشام: شذوذ الذهب ص٣٥٥ ،والسيوطى: الأشباه والنظائر ٩١/٢.ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١٥١/٢.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ، ١٥١/٢

(٣) السيوطى: همع الهوامع ٨١/١.

وحرف الجر مع هذا الفعل وأمثاله، فيما نرى، جزء من الدلالة المعجمية للفعل لا تتم إلا به ،ولابد من التوقف في معنى الفعل حتى يذكر حرف الجر فيتحدد به معناه،ولا يمكن الاقتصار في هذا النوع من الأفعال على أصل المعنى المراد فيكتفى بالفعل والفاعل فيقال: « رغبت.

ب- اقتضاء غير لازم، أو اقتضاء سياقى إن شئت، فيصح استخدام الفعل مع فاعله دون الجار والمجرور إذا أريد أصل المعنى دون فيد فإن أريد استثارة معنى من المعانى الكامنة فيه كان لابد من استخدام حرف جر يتحدد به المعنى المراد، وذلك نحو: سعى الرجل؛ أى: تصرف في أى عمل كان، فإذا أريد به القصد والاتجاه استخدام حرف الجر إلى،وإذا أريد به الكسب أو جلب منفعة قيل : سعى على رزقه أو عياله،فإذا أريد معنى الوشاية قيل سعى به، فإذا أريد التردد بين مكانين استخدام الظرف بين نحو : سعى بين الصفا والمروة.

وهذا النوع من الأفعال الذى يقتضى حرف جر اقتضاء غير لازم لصحة التركيب النحوى، لكنه لازم لتحديد المعنى، هو ما يجوز ان نطلق عليه- فيما نرى- المتعدى بحرف جر، وليس الأمر على إطلاقه في أن كل لازم يتعدى بحرف الجر كما يوهم ذلك قول ابن مالك ،وشراحه من بعده: " وعد لازما بحرف جر...."[1].

والفعل في هذه الصورة يختلف عن الفعل في الصورة السابقة في انه يجوز أن يبنى للمفعول إذا اقتضى جارا ومجرورا مذكورا في الكلام،أو ظرفا، فيقال مثلا: سير بزيد[2]. واختلف النحاة في النائب عن الفاعل فقال بعضهم بنيابة الجار والمجرور عنه، وقال آخرون بنيابة ضمير المصدر[3]. ويرى النحاة أنه يجوز إنابة الظرف المتصرف المختص نحو: جلس أمام الأميرة." [4].

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢- ١٥٠،وابن هشام: اوضح المسالك ١٥/٢،والاشمونى: شرح الاشمونى ١٩٦/١.

[2] انظر : المالقى: رصف المبانى في شرح حروف المعانى، تحقيق أحمد الخراط (دمشق ١٩٧٥) ص ٨٢.

[3] ابن هشام: أوضح المسالك ٣٧٣/١.

[4] السابق: ٣٧٤/١.

فإذا لم يكن الجار والمجرور أو الظرف المتصرف المختص مذكورا عومل الفعل هنا معاملة الفعل في الصورة السابقة فلا يبنى للمفعول.ولعل هذا هو الذى جعل ابن السراج يطلق الحكم قائلا: " واعلم أن الأفعال التى لا تتعدى لا يبنى فيها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال نحو: قام وجلس، لا يجوز أن تقول : قيم زيد ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تبنى الفعل للمفعول،فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له" [1].

وقد تردد صدى ما قاله ابن السراج عند أبى على الفارسى، فقال: " فالأفعال التى لا تتعدى لا تبنى للمفعول"[2].

وقد لفت بعض النحاة إلى أن نيابة الجار والمجرور عن الفاعل لا يجوز في كل جار ومجرور، بل فيما يقتضيه الفعل منه. نقل السيوطى عن أبن الخباز في شرح الجزولية قوله: " حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيه لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل، لا يقال: أكرم لزيد، وكذلك الباء ومن إذا أفادتا ذلك، ورب لأن لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لأنهما ضعيفتا التصرف، وزاد ابن إياز الباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه، فإنها لا تقوم مقام الفاعل،وكذا خلا وعدا وحاشا إذا جررن"[3].

ولم يذكر النحاة للفعل في هذه الصورة علامات تميزه عن غيره، بل ذكروا علامات يعرف بها القاصر عموما بلغت العشرين علامة عند ابن هشام في بعض كتبه"[4]. لكن ابن هشام لم يفرق بين ما يتصل منها بالفعل الذى لا يطلب مفعولا البتة، وبين الفعل الذى يتعدى إلى واحد دائما بالجار مع أنه هو الذى لفت إلى الفرق بين النوعين.

على أن ابن هشام قد ذكر من بين هذه العلامات علامة تنطبق على الفعل في هذه الصورة، وتميزه عن المتعدى بنفسه هى أنه لا يبنى منه اسم مفعول تام، فلا

---

(1) ابن السراج: الأصول ٧٧/١.

(2) الفارسى: الايضاح ٦٩/١.

(3) السيوطى الاشباه والنظائر ٨٧/٢.

(4) ابن هشام : مغنى اللبيب ٥١٩/٢ وما بعدها .

يقال في خرج مثلا: مخروج، كما يقال في ضرب: مضروب، بل يقال : مخـروج بـه أو إليه"[1]. لكن هذه العلامة قليلة الغناء عند من لا يعرف متى يكون اسم المفعول تاما ومتى يكون غير تام، إذ المفعول التام يقتضـى معرفـة بـأن فعلـه متعـد بنفسـه،واسم المفعول الناقص يقتضي معرفة بأن فعله يتعدى بحرف الجر، فكأننا لن نصل إلى اسم المفعول المراد إلا إذا عرفنا فعله، ولـن نصـل إلى الفعـل المـراد إلا إذا عرفنـا مفعولـه، فيلزم الدور، إلا أن يكون ذلك من صاحب السليقة العربيـة، او ابـن اللغـة، فيعـرف ذلك بقبوله أو رفضه. وليس من شك فيأن وضع علامات تعين على الوصول إلى هـذا النوع من الأفعال أمر بالغ الصعوبة والعسر، ولا مفر في ذلـك مـن مراجعـة المعجمات اللغوية والاستعمالات في نصوصها الصحيحة، ولا تـزال اللغـة العربيـة في حاجـة إلى معجمات حديثة تعنى باستخدام الأفعال استخداما صحيحا، على نحو مـا نجـده في الألمانية في المعجم الذى وضعه هلبج/ شنكل عن توزيع الأفعال وما تقتضيه من عناصر على وجه اللزوم أو الاختيار وعنوانه:

Worterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben (Tubingen 1983)

٢-والنحاة على أن وظيفة حرف الجر في هذه الصورة إضافة معنـى الفعـل إلى الاسم ووصله به، ويكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل منصوب المحل. قال سيبويه: " وإذا قلت: مـررت بزيـد فإنمـا أضفـت المـرور إلى زيـد بالبـاء" [2]، ويقـول ابـن السراج: " حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدهـا.... وأمـا وصلـها الفعـل بالاسـم فقولك: مررت بزيد، فالباء هى التى أوصلت المرور بزيـد"[3]. وقـال الزمخشـرى: ومن أصناف الحروف حروف الإضافة. سميت بذلك لأن وضعـها علـى ان تفضـى بمعاني الأفعال إلى الأسماء"[4]. ويقول الرضى: " والمـراد بإيصـال الفعـل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل....

---

(1) ابن هشام: اوضح المسالك ١٥/٢،وانظر: الرضى : شرح الكافية ٢٧٢/٢.

(2) سيبويه: الكتاب ٤٢١/١، وانظر : المبرد: المقتضب ١٣٦/٤، وابن يعيش ٤٠/٨

(3) ابن السراج: الأصول ٤٠٨/١،و الفارسي: الايضاح ص ٢٥٩.

(4) الزمخشري: المفصل ص ٢٨٣،وابن يعيش: شرح المفصل ٧/٨. والرضى: شرح الكافية، ٣١٩/٢.

ويسميه بعضهم (حروف الإضافة) لهذا السبب، أى تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء اى: توصلها إليها[1]. والكوفيون هم الذين يسمونها حروف الإضافة، وحروف الصفات. قال السيوطى: " ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أى توصله إليه، وتربطه به، وحروف الصفات لأنها تحدث صفه في الاسم"[2].

على أن من النحاة من لفت إلى أمر نراه بالغ الأهمية، وهو أن ثمة حروف جر لا تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء،وبذلك يصبح الجار والمجرور من العناصر الإضافية التى لا يقتضيها الفعل، ولا تعلق لها به، فقد رأى ابن جنى أن (على) في قولك: سر على اسم الله ليست موصله للفعل بالاسم بعده،لكنها متعلقة بمحذوف تقديره: سر معتمدا على اسم الله، فالجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال لا بالفعل[3]. كذلك فعل ابن هشام حين فرق بين ما يرد مع الفعل من جارو ومجرور يقتضيه، وله تعلق به،وبين ما يرد معه من جار ومجرور لا تعلق لهما به، بل بمحذوف. قال:" النوع الثانى ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد، ومررت به أو عليه، فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم : ذل بالضرب، وسمن بكذا، قلت: المجروران مفعول لأجله لا مفعول به"[4].

من ثم جاز استخدامه مع الجار والمجرور المطلوبين للفعل نحو: دخلت عليه بثياب السفر[5]. ومنه أيضا ما يستعمل مع فعل متعد بنفسه فيكون زائداً نحو قرأت بالسورة،وألقى بيده، فالأصل: قرأت السورة، وألقى يده، وحرف الجر زائد[6]. وليس من شك في أن هذا النوع من الجار والمجرور غير داخل في هذه الصورة من صور تأليف الكلام.

---

(1) الرضى: شرح الكافية ٣١٩/٢.

(2) السيوطى: همع الهوامع ١٩/٢.

(3) ابن جنى: الخصائص ٣٢١/٢.

(4) ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٥٥.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٢/٨.

(6) الفارسى: الإيضاح ص ١٧١.

وإذا كان النحاة قد حصروا وظيفة حرف الجر في هذه الصورة في إضافة معنى الفعل إلى الاسم فهل يعنى ذلك أن مهمته مقصورة على الربط بينهما دون صله بالمعنى؟ الجواب لا. فالنحاة مجمعون على أن له صلة بالمعنى، بل هم يرون لكل حرف من حروف الجر معنى أصليا يمكن به استثارة المعانى الكامنة في الفعل وإظهارها: نقل السيوطى عن أبى نزار قوله: "... وجهلت أن الفعل يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعانى كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحى"[1].

والظن بالنحاة انهم فعلوا ذلك بعد استقراء للنصوص العربية خلصوا منه بنسبة معان إلى الحروف فجعلوا لكل حرف معنى أصليا، قد يخرج عنه إلى معان فرعية تفهم من السياق، وكان سيبويه قد وجه النحاة إلى ذلك حين قال: " ولام الإضافة، ومعناها : الملك واستحقاق الشئ.... وباء الجر إنما هى اللإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به...."[2].

وقد مضى النحاة على نهج سيبويه في نسبة المعانى إلى الحروف، وانتهى الأمر بعدد منهم إلى وضع كتب في حروف المعانى تشمل حروف الجر، وغيرها من الحروف، وكان الزجاجى (ت ٣٤٠ هـ) في كتابه (حروف المعانى) رائد هذا الاتجاه[3].

على أن نسبة معنى إلى الحروف لا يعارض تحديد النحاة للحرف بأنه، ما دل على معنى في غيره؛ ذلك بأنهم إذا قالوا: أن " من" مثلا تدل على ابتداء الغاية

---

(1) السيوطى: الاشباه والنظائر ٢٥٧/٣.

(2) سيبويه: الكتاب ٤١٧/٢

(3) حققه د. على توفيق الحمد (بيروت/إربد ١٩٨٦)وانظر مقدمة المحقق ص ١٧.

أو التبعيض، فإنما المقصود غاية غيرها وتبعيضه،وكذلك إذا قالوا إن" إلى" تدل على انتهاء الغاية، فإنما يقصدون منتهى غيرها"[1].

وحروف الجر التي يغلب استخدامها في هذه الصورة من صور التأليف هي:

١- إلى: ومعناه الأصلي انتهاء الغاية المكانية، كقولك: خرجت إلى المسجد، والزمانية كقول: نمت إلى الفجر[2]. وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟ قالوا: إن دلت قرينه على دخوله أو خروجه عمل بها، وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل، قال المرادى وتبعه ابن هشام: " والصحيح أنه لا يدخل".

٢- حتى : وهو كإلى دال على انتهاء الغاية لكنه يخالفه في أمور[3].

أ- أن يكون مجرورها ظاهر لا مضمرا، فلا يجوز: حتاه.

ب- ما بعدها يدخل فيما قبلها إن كان الفعل متوجها عليه نحو: قام القوم حتى زيد، ولابد عندئذ أن يكون مشعرا بتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف. فإن لم يتوجه الفعل عليه لم يدخل فيما قبله نحو: سرت حتى الليل، وكذلك إن دخل على مصدر نحو: سرت حتى غروب الشمس.

جـ- أن يكون المجرور آخر جزء أو ملاقيا أخر جزء؛ لأن الفعل المعدى به يتقضى شيئا فشيئا.

٣-الباء: ومعناه الأصلي: الإلصاق، قالوا: وهو معنى لا يفارقه، ولذلك اقتصر عليه سيبويه[4].نحو قولك: اعتصمت بحبل الله، واستمسكت بالعروة الوثقى. وتدل أيضا على التعدية،وقد تسمى عندئذ باء النقل نحو قوله تعالى: ذهب الله

---

(١) السيوطي: الاشباه والنظائر ١٦/٢.

(٢) المرادى: الجنى الدانى في حروف المعاني: تحقيق طه محسن (بغداد ١٩٧٦) ص ٣٧٣،وابن هشام: المغنى ٧٤/١.

(٣) ابن السراج: الأصول ٤٢٤/١، والزجاجي: حروف المعاني ص ٦٤،والرماني: معاني الحروف ص ١١٩ ،والزمخشري: المفصل ص ٢٢٨،والمالقي رصف المباني ص ١٨٢.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبيب ١٠١/١.

بنورهم[1]. قال المرادى: " ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، وذهب المبرد والسهيلى إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، إذا قلت : قعدت به فلابد من مشاركة، ولو باليد، ورد عليهما بقوله تعالى: " ذهب الله بنورهم" لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور، وأجيب بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به، كما وصف نفسه بالمجئ في قوله: (وجاء ربك) [2].

وقال الرضى: " ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء، وذلك أيضا في بعض المواضع، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأن الباء المعدية عنده بمعنى مع . قال سيبويه: الباء في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبته ، يجوز فيه المصاحبة وضدها"[3].

وقد فرق بعض النحاة بين باء التعدية وباء المصاحبة، فباء التعدية معاقبة للهمزة، وباء المصاحبة معاقبة لمع أو يغنى عنها وعن مجرورها الحال نحو: خرج بسلاحه[4].

٤-**على:** ومعناه الأصلى: الاستعلاء. قال المرادى: " ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى[5]. ومثل له المالقى بقوله: " طلع فلان على السقف"، " واستوى على الجبل"، ثم قال: " وهذا موضع على في أصل الوضع، ثم قد تخرج عنه لمعان أخر"[6].

---

(1) السابق ١/١٠٢

(2) المرادى: الجنى الدانى من ١٠٢- ١٠٣.

(3) الرضى: شرح الكافية في النحو ٢/٢٧٤.

(4) المرادى/ الجنى الدانى ص ١٠٤.

(5) السابق ص ٤٤٤.

(6) المالقى: رصف المبانى ص ٣٢٧، والرمانى: معانى الحروف ١٠٨.

٥- عن: ومعناه الأصلي المجاوزة. قال ابن هشام: " ولم يذكر البصريون سواه، نحو : سافرت عن البلد، ورغبت عن كذا"[1]. ، وقد تكون بمعنى البدل كقول ه ﷺ " صومي عن أبيك"[2]. ويذكر ابن يعيش خاصية تركيبية لهذا الحرف هي أنه لا يمكن الاستغناء عنه حيث كان، مذكورا أو مقدرا. بقول : " مع أن(عن) لم ترد قط إلا بمعنى يحوج الكلام إليه، فإذا وجدناها في شئ ، ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدرة"[3].

٦- في : ومعناه الأصلي: الظرفية مكانية أو زمانية. قال المرادى: " وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره"[4]. ، وذلك نحو: قام في المسجد، قال تعالى: (لا تقم فيه أبدا)، وقال جل وعز (فلبث في السجن بضع سنين) وقال: (تغرب في عين حمئة) وقال جل شأن (وقرن في بيوتكن).

٧-اللام: ومعناه الأصلي: الاختصاص. قال المرادى: " ولم يذكر الزمخشرى في مفصله غيره، قيل: وهو أصل معانيها"[5]. ، ثم أشار إلى أن بعضهم جعل أصل معانيها الملك، ثم أردف: " والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، و أما الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه،وكذلك الاستحقاق؛ لأن من استحق شيئا فقد حصل له به نوع اختصاص"[6]. قال صاحب المغنى: " وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين (بقصد الاستحقاق والملك) ويرجحه أن فيه تقليلا للاشتراك"[7].وقال المالقى: " وأنواع هذه المواضع تتشعب والذى يجمعها النسبة، فحيث كانت جاز ان تنسب إلى ما بعدها"[8]. ،نحو:

---

(١) ابن هشام: مغنى اللبيب ١٤٧/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ابن يعش: شرح المفصل ٦٧/٧.

(٤) المرادى: الجنى الدانى ص٢٦٦، وابن هشام: المغنى ١٦٨/١.

(٥) المرادى: الجنى الدانى ص١٤٣.

(٦) المرادى: الجنى الدانى ص١٤٣ – ١٤٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٢٥/٨.

(٧) ابن هشام: مغنى اللبيب ٢٠٩/١.

(٨) المالقى: رصف الجنى الدانى ص٢١٨.

تجلى ربه للجبل، أدوم لك ما تدوم لى. وقد تكون للتبليغ إذا جرت اسم سامع قول أو ما في معناه نحو: أذنت له[1].

٨- من: ومعناه الأصلى ابتداء الغاية، قال المبرد: " ومنها من، وأصلها ابتداء الغاية"[2].وقال المرادى: " وقد ذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذاق والسهيلى إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية وأن سائر المعانى التى ذكروها راجع إلى هذا المعنى.... وإلى هذا ذهب الزمخشرى"[3]. وقال ابن هشام: " وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعه إليه"[4]. وقال الرضى: " والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية، وانتهاء النهاية ...."[5]. وقد تكون لابتداء الغاية في المكان اتفاقا نحو: سرت من مكة إلى المدينة، وفى الزمان عند الكوفيين والأخفش،والمبرد،وابن درستويه[6]. نحو: أمطرت السماء من الجمعة إلى الجمعة. قال المرادى" وصححه ابن مالك لكثرة شواهده. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف"[7].

٩- منذ/ مذ: ولا يدخلان إلا على الزمان، والمشهور أنهما حرفان إذا انجر ما بعدهما. قال المرادى: " وهو الصحيح،وعليه ذهب الجمهور"[8]. ولا يخلو ما يدخلان عليه من زمان أن يكون حاضرا أو ماضيا، فإن كان حاضرا كانت بمعنى في نحو: تفرق القوم منذ/ مذ عامنا، فإن كان ماضيا فلا يخلو أن يكون معدودا أو

---

(١) المرادى: الجنى الدانى ص١٤٥.

(٢) المبرد: المقتضب ١٨٤/١.

(٣) المرادى: الجنى الدانى ص٣١٩- ٣٢٠.

(٤) ابن هشام: مغنى اللبيب ص ٣١٩- ٣٢٠

(٥) الرضى: شرح الكافية ٣٢٠/٢.

(٦) المرادى: الجنى الدانى ص ٣١٤، وابن هشام: المغنى ٣١٨/١،والمالقى: رصف المبانى ص ٣٢٢،والرمانى: معانى الحروف ص ٩٧،وابن الانبارى:الإنصاف ٣٧١/١.

(٧) المرادى: الجنى الدانى ص ٣١٤.

(٨) المرادى: الجنى الدانى ص ٤٦٤.

غير معدود، فإن كان معدودا كانتا حرف غاية في المعنى نحو: تفرقوا/ منذ/ مذ يومين، فإن لم يكن معدودا كانتا لابتداء الغاية نحو تفرقوا منذ/مذ الخميس[1]

وأما الظروف التى تقع هذا الموقع فنقصد بها الظروف التى تعاقب المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بنفسه أو بحرف الجر، فهى ظروف يقتضيها الفعل أيضا فيما نرى نحو: حكم القاضى بين الناس، واصلح وألف، وجمع، وعدل، وحال وساوى،وباعد،وسعى، وفصل ،ووفق،ونحو : (لا يستوون عند الله)((يشفع عنده). (فلا يربو عند الله)، ونحو (اقعدوا مع القاعدين)، (جاهدوا مع رسول الله)، (هاجرن معك)،(خرجنا معكم)،(جاء معه ملك)،(لا يخرجون معكم)، ونحو (لا يخاف لدى المرسلون)،(لا تختصموا لدى)، ونحو: حظى عند الناس،وتلمذ عنده، وتهادى بينهم،ونحو: راوح بينهم: ويدخل فيها، فيما نرى، مات كان ظرفا للمكان مصوغا من مصدر عامله نحو: جلست مجلس زيد.

أما ظروف الزمان المختصة كيوم الخميس،والمعدودة كالأسبوع والشهر والحول،والمبهمة كالحين والوقت،وظروف المكان المبهمة بأنواعها المختلفة من أسماء جهات كفوق وتحت، وأسماء مقادير المساحات كفرسخ وميل فهى كلها عناصر إضافية حرة تستخدم مع مالا يقتضى حرف جر أو ظرفا،ومع ما يقتضيه.

٣- وحروف الجر التى تقتضيها الأفعال في هذه الصورة ثلاثة أنواع.

أ- حروف جر لا يمكن استبدال اخرى بها. فالفعل لا يستخدم إلا معها وذلك نحو:

إلى : مع الأفعال: صبا، تشوق، ثاب، أخبت، ابتهل........

الباء: مع الأفعال: اعتصم، استعصم، انتفع، انفرد أو تفرد، أحدق، تحرش، فص، استأثر، تأسى، اقتدى، عاذ أو تعوذ، استعاذ، فرح، استهزأ،وثق.........

على: مع الأفعال: احتج، اتكل، استحوذ، حرم، ثابر، حقد، ندم، أصر، تأمر،استبهم، استحكم،حدب........

---

[1] المالقى: رصف المبانى ص ٣٢٠،والمرادى: الجنى الدانى ٤٦٤،وابن هشام: المغنى ٣٣٥/١.

عن: مع الأفعال: انقشع ،صدف ،أعرض، تأخر، تزحزح، حاد.........

في: مع الأفعال: بالغ، تحكم، أسرف، توغل..........

اللام: مع الأفعال: انبرى، تحمس، تأهب.......

من: مع الأفعال: نجا، تبرأ، احترس، احترز، أيس، يئس،قنط...

والنحاة يلفتون إلى الاتساع أو المجاز[1]. في استخدام حروف الجر بدخولها على ما لا يدل على ذات، بل على معنى، فأنت تقول: اعتصمت بالجبل، ثم تتسع في استخدام الحرف فنقول: اعتصمت بدين الله[2]. ويدخل في هذا النوع من الأفعال- فيما نرى- ما استعملته العرب مبنيا لغير الفاعل مع حرف من حروف الجر نحو: زهي فلان علينا، وعني بالشئ، وأولعت بالأمر، ونسقط في يده.... الخ ما أورده السيوطي من هذا الباب [3].

ب- حروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام، وهي قسمان:

١- قسم لا يؤدى فيه استبدال حرف بآخر إلى تغير المعنى نحو: أقمت في مكة وبمكة، ومررت به وعليه، وخفى عليه وعنه، وخل عليه وعنه،وخر له وعليه،وأوحى إليه وله، واعتذر عن فعله ومنه،ومضى في سبيله ولسبيله،وابتهج به وله....... الخ.

وتلك ظاهرة لها شواهد كثيرة في العربية والنحاة يطلقون عليها مصطلحات متعددة أهمها: التعاقب، والتضمين،والاتساع في أحد معانية[4]. ونيابة حرف جر مناب آخر أو إقامته مقامه.

والنحاة في ذلك فريقان: فريق يقول بنيابة حرف جر عن آخر بشرط أن يتقارب معناهما، فإن تباعد المعنيان لم يجز إقامة حرف مقام آخر، وهؤلاء هم

---

(1) المالقى: رصف المباني ٣٧٢.

(2) المبرد: المقتضب ١٨٤/١، ١٩٠، وابن السراج: الأصول ٤١٢/١،والزمخشرى، المفصل ٢٨٧،وابن يعيش: شرح المفصل ٢٠/٨.

(3) السيوطي: المزهر ٢٣٣/٢- ٢٣٤.

(4) انظر: لامبرد: المقتضب ١٨٤/١، ١٩٠،وابن السراج: الأصول ٤١٢/١،والفارسي، الايضاح ٢٥١،والزخشرى ٢٧٨،وابن يعيش ٢٠/٨.

الكوفيون وبعض البصريين، وفريق يرى أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا، وأن حرف الجر يظل على أصل معناه إما بتأويل مقبول، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور، فإذا لم يكن فيه ذلك عدوه من وضع الحرف موضع آخر على سبيل الشذوذ، وهؤلاء هم جمهور البصريين، يقول ابن السراج: " و اعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به.... وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به، فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[1].

ولئن كان قد وقع في نص ابن السراج أمثله غير داله على ما نحن بصدده نحو: فلان بمكة وفي مكة، أو: كتبت إلى القلم، إذ الجملة في المثال الأول اسميه والفعل في الثانية يتعدى بنفسه فإن ذلك لا يسقط الاستدلال؛ لأن ذلك ممكن أيضا في قولنا: أقام أو مات بمكة وفي مكة، ويمكن أن نستبدل بـ(كتب) فعلا لا يتعدى بنفسه، فلا يقال في استعان بالله مثلا: استعان عن الله.

ويرى ابن جنى أن إيقاع حرف موقع آخر إيذان بأن معنى فعله في معنى فعل الآخر. يقول: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم). وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها لكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"[2].

---

(1) ابن السراج ١/٤١٤، ٤١٥.

(2) ابن جني: الخصائص ٢/٣٠٨، وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ١٥/٨.

ويرى الرضى أن إبقاء حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب، يقول: " واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له،ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى ؛ بل الواجب ، فلا يقول: إن (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: (إذا اكتالوا على الناس يستوفون) بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا، ولا يحكم بزيادة (في) في قوله: (يجرح) في عراقيبها نصلى) بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح"[1].

على أن التضمين عندهم ليس مقصورا على تضمين فعل يتعدى بحرف جر معنى فعل يتعدى بحرف جر آخر، بل يشمل تضمين الفعل الذى يتعدى بنفسه معنى فعل آخر يتعدى بحرف الجر،وذلك نحو قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) فهو مضمن معنى يتجاوزون[2].

ومن النحاة من فسر ظاهرة وضع حرف موضع آخر بالجمل على نقيضه أو مثله، فنحو (رضى على)محمول على (سخط على) [3].

وقال المرادى: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، ومالا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ"[4].

وقد فصل ابن هشام ما أورده المرادى ثم قال: " الأخير (يقصد شذوذ إنابة حرف مناب آخر)هو محمل الباب عند أكثر الكوفين وبعض المتأخرين. ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا"[5].

---

(1) الرضى: شرح الكافية ٣٤٥/٢.

(2) السيوطى: همع الهوامع ٨٢/١،وانظر الرضى: شرح الكافية ٣٤١/٢.

(3) المجاشعى: شرح عيون الإعراب ١٢٣ وانظر الفارى: الإيضاح ١٧١،وابن جنى الخصائص ٣١١،٢،وابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧.

(4) المرادى: الجنى الدانى ص ١٠٨.

(5) ابن هشام: مغنى اللبيب ١١١/١.

٢-وقسم يؤدى فيه استبدال حرف جر بآخر إلى تغيير في المعنى، وذلك يكون إما بإضافة معنى حرف الجر إلى أصل معنى الفعل كما تقول: ذهب بمعنى مضى أو زال. ثم تقول: ذهب به أى صاحبه في الذهاب أو أذهبه دون صحبة، وذهب عنه أى: جاوزه وتركه، وذهب عليه نسيه، وإليه: توجه، وذهب الشئ في الشئ اختلط وقعد عنه: تراخى، وله: اهتم به، وبه: أجلسه. وذلك غير مقصور عند بعض المحدثين على السماع، بل يجوز فيه القياس"[1]. وإما بتغيير في أصل المعنى فيكون للفعل مع حرف الجر معنى ليس له مع غيره، وذلك نحو: أشار إليه بمعنى أو مأ، وأشار به بمعنى نصح، وحل له: صار مباحا، وحل به أو عليه نزل، و ناب إليه وناب عنه.

وقد لفت أبو البقاء الكفوى إلى شئ مما قدمناه فقال: " الفعل المعدى بالحروف المتعددة لابد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر. وهذا بحسب اختلاف معانى الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو: رغبت فيه. وعنه وعدلت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه، وإن تقاربت معانى الأدوات عسر الفرق نحو: قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا، فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعى من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه"[2].

٣-حروف جر تعاقب هى ومجرورها المفعول به المنصوب، وهى ضروب ثلاثة ضرب لا يختلف معنى الفعل فيه إذا استخدام الجار والمجرور معه معاقبا للمفعول به المنصوب، أو بعبارة أخرى: إذا تعدى الفعل إلى المفعول به بنفسه أو بحرف الجر. وذلك نحو: ابتدأه وابتدأ به، واستجارة واستجار به، وابتدره وابتدر إليه، واستعانة واستعان به، ورضيه، ورضى به أو عنه أو عليه، ورماه ورمى به. وقصده وقصد إليه. ونصحه ونصح له. وشكره وشكر له. وهو كثير في العربية لكنه مقصور على السماع.

---

(١) صلاح الدين الزعبلاوى: حروف الجر في: مجلة اللغة العربية بدمشق (يوليو ١٩٨٠) جـ٣ ،٥٥ ص ٤٥٣.

(٢) أبو البقا، الكفوى: الكليات . ص ٨١١

وقد رآه بعض النحاة متعديا بالحرف، ثم حذف حرف الجر منه توسعا،ورآه بعضهم متعديا وحرف الجر زائد،وتوسط بعض آخر فعده قسما قائما برأسه وسطا بين المتعدى واللازم. جاء في حاشية الخضرى: " وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له واسطة،وهو الأصح. قال أبو حيان: فهو قسم قائم برأسه مقصور على السماع، لا لازم وحذف حرف الجر توسعا، ولا متعد والحرف زائد، كما قيل بكل"[1].

وقد أخذ به قسما قائما برأسه الزجاجي وابن هشام. قال الزجاجي وهو يعدد ضروب الأفعال في التعدى: " وفعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض كقولك: نصحت زيدا ونصحت له، وشكرته وشكرت له،قال الله عز وجل: أن اشكر لى ولوالديك إلى المصير)، ومثل ذلك: كلت محمدا وكلت لمحمد،ووزنته ووزنت له. قال الله عز وجل: (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون). وإنما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها"[2]. وقال ابن هشام: " الرابع: شكرته وشكرت له،ونصحته ونصحت له، وقصدته وقصدت له وقصدت إليه. قال الله تعالى: (وأشكروا نعمة الله).(أن أشكر لى ولوالديك).(ونصحت لكم)"[3].

وضرب يختلف معنى الفعل فيه بما يضيفه حرف الجر إلى معنى الفعل،وذلك نحو: امسكه وأمسك به، وأمسك عنه، ونحو: وقفه ووقف به ووقف عليه،وفصله وفصل عنه وبه، وتجاوزه وتجاوز عنه،وأحسنه وأحسن إليه وبه، وجمعه وجمع له. قال.ابن هشام: " ثم الإلصاق حقيقى كـ " أمسكت" بزيد إذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف"[4].

وضرب يختلف معنى الفعل فيه اختلافا بينا إذا استعمل متعديا بحرف جر واستعمل متعديا بنفسه، وذلك نحو: أوقعه وأوقع به، وأخلده وأخلد إليه،

---

[1] الخضرى: حاشية الخضرى ١٧٨/١،وانظر : الرضى:شرح الكافية ٢٧٣/٢.

[2] الزجاجى: الجمل ص ٣١.

[3] ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٥٦.

[4] ابن هشام: مغنى اللبيب ١٠١/١، والسيوطى: همع الهوامع ٢٠/٢.

ووصله ووصل إليه ، وعاده وعاد إليه ، وحكمه وحكم عليه أو له ، وشهده وشهد عليه أو له أو به ، وجاده وجاد به.

وثمة ظروف أيضا تعاقب المفعول به منها: آخاهم وآخى بينهم ، باعدهم وباعد بينهم، وفرقهم وفرق بينهم وجمعهم وجمع بينهم، وألفهم وألف بينهم، والمعنى واحد معها،وقد يختلف المعنى نحو: وفقهم الله، ووفق بينهم، وألبهم و ألب بينهم،و أصلحهم وأصلح بينهم، ونزغهم ونزغ بينهم.

ثانيا: علاقة الفعل بالاسم المجرور:

ثمة علاقة وثقى بين الفعل والمجرور، فهو مفعول به ضعف الفعل عن الوصول إليه بنفسه، فاحتاج إلى حرف الجر ليصل به إليه"[1]. وإذا كان لابد من اختيار حرف الجر الذى يناسب الفعل فلا مفر أيضا من اختيار المجرور الذى يتعدى إليه الفعل بحيث يكون مناسبا لمعناه، فالفعل نظر مثلا يقتضى منظورا إليه فلا يصح أن تقول مثلا: * نظرت إلى صوتك ، أو إلى ذوقك، والفعل اغتسل مثلا يقتضى مغتسلا به أو منه ، فلا يصح أن نقول: * اغتسلت بالنار أو من الحائط،والاجتهاد يقتضى عملا يكون فيه فلا يجوز: * اجتهدت في زيد، إلا أن يقصد في ذلك أو غيره إلى مجاز مقبول ، أو يقع ذلك في تعبير اصطلاحى كما في نحو: بنى بأهله، وجاد بنفسه، (والتفت الساق بالساق)، وشمخ بأنفه، وفت في عضده وقام على ساق،ودخل بعروسه .

ثالثا: علاقة الجار بالمجرور

تنقسم حروف الجر التى تستخدم في هذه الصورة إلى ما وضع على حرف واحد: الباء واللام،وما وضع على حرفين: من، وعن، وفى ، ومذ، وما وضع على ثلاثة أحرف: إلى وعلى ومنذ،وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة[2].

وهى تنقسم بحسب المجرور إلى ثلاثة أقسام:[3].

١- ما يجر الظاهر والمضمر: من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفى.

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨

[2] ابن هشام: قطر الندى ص ٣٥٢.

[3] انظر: ابن هشام: شذور الذهب ٣١٩.

٢- ما لا يجر إلا الظاهر ولا يختص بظاهر معين: حتى:

٣-ما يجر نوعا خاصا من الظاهر: منذ ومذ، فالمجرور بها لا يكون إلا اسم زمان، ولا يكون الزمان معهما إلا معينا،ولا يكون المعين إلا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا.

وهي تنقسم أيضا بحسب اللفظ بها إلى ما استعملته العرب حرفا فقط، واستعملته حرفا وغير حرف، فما لم تستعمله العرب إلا حرفا: من وإلى وفي والباء واللام، وما استعملته حرفا واسما : على وعن ومنذ. قال ابن السراج: " فأما الحروف الملازمة لعمل الجر فمن وإلى وفي الباء واللام"[1]. ونقل ابن يعيش عن المبرد قوله: " إذا قلت: على زيد نزلت،وعن عمرو أخذت فهما حرفان يعرف ذلك من حيث إنهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيد مررت،وفي الدار نزلت،وإليك جئت.... وأما كونها اسما فيكون بمعنى الجهة والناحية فتقول: جلست من عن يمينه، أي من ناحية يمينه،وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله"[2]. ونقل ابن يعيش عن المبرد أيضا أنه كان يقول عن " على" إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، فهي حرف في قوله تعالى: (فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك)، وهي اسم في قوله: عدت من عليه .... فعلى هنا،تدل على حدث وزمان معين، وتصرف نحو: علا يعلو، فكل واحد من الثلاثة مباين لصاحبه إلا من جهة اللفظ"[3].

وقال ابن عصفور: " فمذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما"[4].

والنحاة مجمعون على أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، ،وأنها تجر ما تتصل به لفظا أو محلا[5]. ولذلك سميت حروف الجر. قال الرضي: " والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض

---

[1] ابن السراج: الأصول ٤٠٨/١.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ٤٠/٨.

[3] السابق: ٣٩/٨.

[4] ابن عصفور: المقرب ١٩٥/١.

[5] انظر: ابن جني: اللمع ص ١٥٥ .

الحروف حروف الجزم،وبعضها حروف النصب [1].إلا حتى فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ (حتى) وهي عندهما حرف بمنزله اللام. وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار إلى [2]. وقد ضعفه ابن يعيش لأنه لا يمكن إحلال إلى محل حتى في نحو: اجترا على الناس حتى الصبيان. قال ولو جعلنا مكان حتى إلى لما أدى هذا المعنى"[3].

وقد علل بعض النحاة عمل هذه الحروف الجر بأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الذى يصل إلى الاسم بنفسه، وبين الفعل الذى يصل إليه بغيره ليمتاز القوى من الضعيف فجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما يتعدى إليه الفعل بنفسه[4].

وقد نص النحاة على أن الجار والمجرور في محل نصب بالفعل،وقدموا لذلك سببين أحدهما معنوى والآخر تركيبى، فالأول لأن المتعدى بحرف الجر بمنزله المتعدى بنفسه، إذ هو في معناه، فقولك: مررت بزيد معناه جزت زيدا. وانصرفت عن خالد معناه: جاوزت خالدا، والفرق بينهما أن هذه الأفعال ضعفت عن الوصول إلى المفعول فاحتاجت إلى ما يقويها. والثاني أن من الجائز أن تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو: مررت بزيد وعمرا بالنصب على الموضع،وإن شئت قلت: وعمرو بالجر على اللفظ[5].

على أن الرضي يرى أن المجرور وحده منصوب المحل. قال: والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا، وكرمت عمراً، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل. والجار والمجرور منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ. وقالوا: هما في محل نصب"[6].

---

(1) الرضي: شرح الكافية ٣١٩/٢-٣٢٠.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ١٧/٨.

(3) السابق نفسه.

(4) السابق لفسه ٨/٨

(5) ابن بعيش ٩/٨-١٠

(6) الرضي: شرح الكافية ١٧٣/٢.

والعلاقه بين الجار والمجرور والظرف وما يضاف إليه علاقة تلازم، لا يظهر أحدهما دون الآخر، ولا يظهر المجرور دون الجار إلا على الشذوذ. فهما بمنزله الكلمة الواحدة، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما. قال ابن عصفور: " لا يفصل بين حرف الجر والمجرور إلا في نادر الكلام أو في ضرورة شعر"[١]. وحذف واحد من حروف الجر المذكورة وبقاء عمله غير مطرد[٢]. لكن قد يحذف إذا استغنى عن المجرور فيتعدى الفعل إليه بنفسه[٣]. فقد يحذف (في) مثلا إذا كان ما بعده دالا على الظرف بنفسه نحو: دخلت الدار. يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: " أما مجئ هذا الفعل متعديا إلى مفعول بصورة مباشرة فكثير جدا في لغة التنزيل والذى نلاحظه أنه جاء كذلك كلما كان الظرف الذى يصار إليه حقيقيا كقوله تعالى: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة). ومعنى هذا أن الفعل يتعدى بإسقاط حرف الجر (في)وذلك لظهور الظرفية التي يشير إليها الحرف بوجود ما هو ظرف حقيقة نحو الجنة والبيت والمحراب، والمدينة والمسجد والقرية ونحو ذلك"[٤]. وهذا تعليل الدكتور السامرائي، وهو أقرب إلى الصواب من قول ابن يعيش: " وإنما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال"[٥].

وقد نص السيرافي على أن من الأفعال ما يجوز معه حذف حرف الجر ومنها مالا يجوز، فليس الأمر على إطلاقه. يقول : " المتعدى بحرف جر على قسمين أحدهما يجوز حذفه كما ذكر في دخلت البيت... والآخر لا يجوز حذفه كمررت بزيد وتكلمت في عمرو"[٦]. وقال: " وليس كل ما كان متعديا بحرف جر جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا ، ألا ترى أنك تقول: مررت بزيد. وتكلمت في زيد.ولا تقول: مررت زيدا . ولا تكلمت زيدا"[٧].

---

[١] ابن عصفور: لامقرب ١٩٧/١،وانظر سيبويه ١٧٨/١ وما بعدها.

[٢] ابن عقيل: ٣٩/٣،وانظر: ابن جنى : اللمع ١٣٤، وابن هشام: أوضح المسالك ١٥/٢

[٣] الزمخشري: المفصل ٢٩١.

[٤] د. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته (بيروت ١٩٨٠) ص ٨٥-٨٦

[٥] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧.

[٦] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٢/٢.

[٧] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٠/٢-٣١١.

على أن الجار يكثر حذفه إذا دخل على مصدر مؤول، ولا يصح دخوله على مصدر مؤول إلا إذا صح دخوله على اسم معنى"[1].

والنحاة على أن رتبة الجار والمجرور غير محفوظة، والأصل فيه التأخير. قال المبرد: " لأن الظرف حده أن يكون بعد الفاعل"[2].

ويجوز في هذه الصورة تقديم المجرور على الفعل وفاعله وتوسطه بينهما وتقديمه على الفعل وفاعله نحو قوله تعالى: (عليه توكلت وإليه أنيب). وقوله تعالى: (فإليه تجأرون)، وقوله عز وجل : (إليه يصعد الكلم الطيب) وتوسطه نحو قوله تعالى: (ولتصغى إليه أفئدة...) ، (لا يرتد إليهم طرفهم)، (فوسوس إليه الشيطان)، (ضاقت عليهم الأرض)، (كبر عليكم مقامي)، (جن عليه الليل)، (اشتملت عليه أرحام الأنثيين)، (طال عليهم العمر)، (غلبت علينا شقوتنا).

الصورة الرابعة

فعل + فاعل+ مفعول به

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا، واسم يقع فاعلا له أو مسندا إليه واسم يقع مفعولا به يتعدى إليه الفعل تعديا أصيلا دون وساطة من حرف جر، وبعض النحاة يسمي هذا النوع من الأفعال: " الأفعال القوية"؛ لأن فيها قوة تفضي بها إلى مباشرة المفعول به، في مقابل نوع آخر من الأفعال سلف ذكره في الصورة الثالثة يسمونه" الأفعال الضعيفة"؛ لأنها ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاجت إلى حروف الجر لتصل بها إليه. يقول ابن يعيش: " فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة. ألا تراك تقول ضربت عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم؟ ومن الأفعال أفعال

---

(1) انظر: ابن عصفور : المقرب ١/١١٥، والرضي : شرح الكافية ٢/٢٧٣، وابن عقيل ٢/١٥١.

(2) المبرد. المقتضب ٤/١٠٢

ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله. والوصول إليه نحو: عجبت، ومررت،وذهبت، لو قلت: عجبت زيدا أو: مررت جعفرا، أو ذهبت محمدا لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء.... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة فجعلت موصله لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو"[1].

ونسبة القوة والضعف إلى الأفعال في النحو العربي ليست بدعا في نحو اللغات فقد أقام عليها تسنيير ومن خلف بعده نموذجا نحويا كاملا هو نحو التعلق D G وما اتصل به مما سمى نظرية القدرة التركيبية للفعل **Valenztheorie**[2].

والفعل في هذه الصورة يتعدى إلى مفعول به واحد، وقد وجدت عند ابن عصفور تعريفا دقيقا له في قوله: " وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الخفض كـ (ضرب)" [3].

وينبغي أن نلفت هنا إلى قول ابن عصفور " يطلب مفعولا به"؛لأن هذه العبارة تتردد بنصها كثيرا عند أصحاب نحو التعلق.

وقد أوضح بعض النحاة معنى التعدى لغة واصطلاحا فقال صاحب البسيط" والتعدى عند العرب المجاوزة مطلقا،وفى الاصطلاح مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به" [4]. ونص بعضهم على أن التعدى بحسب الأصل،فإذا ورد الفعل المتعدى في جمله دون مفعوله، أو بنى للمفعول فصار النائب عن فاعله، فلا يحكم عليه بأنه لازم بل هو متعد بحسب الأصل[5]. ذلك بأن تحديد الأفعال اللازمة أو المتعدية لابد ان يتم دون نظر إلى تنوعات الاستخدام[6].

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨،وانظر : ابن عصفور ١١٤/١.

[2] انظر: د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص ٦٢ وما بعدها، وفى هذه النظرية تفصيلا : د. سعيد بحيرى: نظرية التبعية في التحليل النحوى(القاهرة ١٩٨٨).

[3] ابن عصفور: المقرب ١١٤/١.

[4] ابن ابى الربيع: البسيط ٤١١/١،وانظر : الفارسى: الايضاح ص ٦٩،وابن يعيش ٦٢/٧.

[5] الصبان: حاشية الصبان ٨٧/٢.

[6] Helbig / Buscha: Deutsche Grammmatik (Leipzig 1980) S.55.

والفعل في هذه الصورة نوعان: نوع أصلي الصيغة والاستخدام، وقد حدده ابن يعيش بقوله: " فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد نحو ضرب وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا؟"[1]. وقد عرف الفارسي تعريفا تركيبا فقال: والمتعدى ما نصب مفعولا به، وذلك نحو: عرفت زيدا وأكرمت بكرا ، وضربت خالدا"[2].

ونوع منقول عن الفعل الذى لا يطلب مفعولا البتة، وهو الذى أسلفنا الحديث عنه في الصورة الثانية، ونقل الأفعال الثلاثية عن الصورة الثانية إلى هذه الصورة الرابعة يكون بإحدى اثنتين: أولاهما: الهمزة، والثانية تضعيف عين الكلمة. على أننا نلفت إلىأن النحاة لم يقصروا النقل على هاتين بل ضموا إليهما النقل بالباء، حرفا من حروف الجر[3]. و الأكثرون من النحاة على أن التعدية بالهمزة قياس، والتعدية بالتضعيف سماع. يقول ابن أبى الربيع: " وسيبوبه وأبو على وأكثر النحويين يذهبون إلى أن النقل بالهمزة قياس، والنقل بلا تضعيف سماع (يحفظ ولا يقاس عليه)... وليس عند المبرد النقل إلا بهذين الشيئين: الهمزة والتضعيف، وزاد جمهور النحويين النقل بالباء فقالوا: ذهبت بزيد على معنى أذهبته... والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرته، وهو أن العرب تقول: قمت به على معنى أقمته، وقعدت به على معنى أقعدته... وليس عند البصريين نقل بغير هذه الثلاثة"[4].

وهم كذلك على أن النقل يشمل الأفعال التى حددناها للصورة الثانية، والأفعال التى حددناها للصورة الثالثة فيجوز عندهم أن تقول: بنت الزرع وأبنته، ونجا منه وأنجيته منه، ونرى أن ما يدخل في الصورة الرابعة هذه مقصور على المنقول من أفعال الصورة الثانية بالهمزة أو التضعيف، أما المنقول من أفعال

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/٨، وانظر ابن عصفور ١١٤/١.

(2) الفارسي: الإيضاح ص ٦٥.

(3) سيبوبه: الكتاب ٥٥/٤، والفارسي: الإيضاح ص ٧٠، والزمخشري: المفصل ص ٢٥٧، والرضى ١٢٧/١، وابن الانباري: أسرا العربية .

(4) ابن أبي الربيع: البسيط ٤١٦/١.

الصورة الثالثة بالهمزة أو التضعيف فهو داخل فيما نعرض له إن شاء الله في الصورة الخامسة.

وقد ألمح بعض النحاة إلى أن الأفعال التى تتعدى بنفسها إلى مفعول واحد تكون علاجا وغير علاج .يقول ابن يعيش: " .... فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربت زيداً، وقتلت بكرا، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل مما يتعلق بالقلب نحو: ذكرت زيدا، وفهمت الحديث"[1].

وقد حاول النحاة أن يضعوا بعض العلامات التى تعين على معرفة الفعل الذى يتعدى إلى واحد بنفسه فذكروا ثلاث علامات يعرف بها، إحداها: تركيبية ،والثانية صرفية ،والثالثة: دلالية.

فأما العلامة التركيبية فأن يتصل بها هاء ضمير غير المصدر والظرف على وجه لا يكون خبرا، فإن صح دخولها عليه لم يكن متعديا إلى واحد بنفسه نحو: جلس ،فلا يجوز أن نقول: زيد جلسة عمرو، والاحتراز بهاء غير المصدر ضرورى لإخراج هاء المصدر إذ يجوز أن تتصل بالمتعدى بنفسه وبغيره فيقال: الخروج خرجه زيد، والضرب ضربه عمرو. وقد احترز بعضهم بقوله: " على وجه لا يكون خبرا من نحو: الصديق كنته؛ فإنه يصدق على كان أنه اتصل بهاء ضمير غير المصدر، وهو لا يوصف بتعد و لالزوم.كذلك احترزوا بهاء ضمير غير ظرف، فإن ضميره يتصل باللازم أيضا نحو: الليلة قمتها، والنهار صمته"[2].

وأما العلامة الصرفية فأن يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام، أى: غير مفتقر إلى حرف جر، نحو: ضرب: إذ يصاغ منه مضروب، بخلاف خرج، فلا يقال مخروج ،بل مخروج به، أو إليه. هذه العلامة هنا أيضا قليلة الغناء عند من لا يعرف متى يكون اسم المفعول تاما، ومتى يكون غير تام، فكأنك لا تصل إلى اسم المفعول التام إلا إذا عرفت أن الفعل متعد، ولا تستطيع أن تصل إلى ذلك من صاحب السليقة العربية أو ابن اللغة فيعرف ذلك بقبوله أو رفضه، وقد التفت بعض النحاة التفاتة ذكية إلى ذلك ،جاء في حاشية الصبان: ".... وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٢/٧ ،والفارسي: الإيضاح ص ١٧٠.

[2] الخضرى: حاشية الخضرى ١٧٨/١.

المتعدى على معرفة الصحة المذكورة،والعكس، وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء، إذ لا تقبل النفس(قمته) بإعادة الضمير إلى غير المصدر، كما تقبل (ضربته)، كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى"[1].

وأما العلامة الدلالية فقد اقتصرت على الإشارة إلى مجال دلالى واحد هو أفعال الحواس، إذ نص النحاة على أن أفعال الحواس كلها متعدية إلى مفعول به واحد، قال أبو على: " وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو: رأيته، وشممته، وذقته،ولمسته، وسمعته"[2].ويمكننا أن نضيف بعض المجالات الدلالية الأخرى مع التنبيه إلى أنها علامات لا تتصف بالاطراد التام شأن كل العلامات الدلالية ولكنها تعين على إدراك نسبة غير قليلة منه ، فمن هذه المجالات :

- الأفعال الدالة على الإنشاء والإبداع نحو : بنى ، أنشأ ، ابتكر، أبدع ، اخترع، صنع ، عمل ، أوجد ، خلق ، صور.
- الأفعال الدالة على تغيير الحالة حسية ومعنوية : أدفأ، مد ، أطال ، أحزن ، أغضب ، فتح ، أغلق ، نمى ، منح ، ألبس ، علم ، أضحك ، أبكى.
- الأفعال الدالة على الفصل والإبعاد نحو : فصل ، قسم، جزأ ، حسم، طرد، أبعد، أقال .
- الأفعال الدالة على إنهاء الوجود مثل: قتل، ذبح، نهر، شنق، أمات،أهلك، أفنى.
- الأفعال الدالة على بعض أنماط السلوك الإنساني نحو: احترم، كره، أبغض، احتقر، لزم،عشق، أحب، اشتهى،أنكر.
- الأفعال الدالة على إبراز المثالب والمجامد. هجا، ذم، سب، شتم، لعن، همز،لمز،مدح، أطرى،قرظ.
- الأفعال الدالة على التكلم: كلم، ناجى، حادث،روى.
- الأفعال الدالة على المنع والإطلاق: حبس، سجن، أطلق، ترك.
- الأفعال الدالة على الرعاية والصيانة: كفل، ضمن، حرس، صان.

---

(1) الصبان: حاشية الصبان ٨٧/٢.

(2) أبو على الفارسي: الايضاح ص ١٧٠،وانظر ابن يعيش ٦٢/٧.

- الأفعال الدالة على النسبة إلى اصل الفعل نحو: فسقه وكذبه، وخطأه وقبحه وجرمه.

ولعلي أشير بعد هذا إلى أن من النحاة من حاول أن يثبت أن الأفعال المتعدية بنفسها لا تتميز عن غيرها على أساس دلالي، وكانت وسيليه إلى ذلك أن أتى بعبارة صنعها، وضع فيها فعلا لازما، وبجانبه فعلا متعديا بمعناه، ليدل على أن المعنى يمكن التعبير عنه بالمتعدى بنفسه مرة، وبالمتعدى بحرف الجر مرة أخرى، ونلحظ أنه يعد الفعل المتعدى بحرف الجر لازما، جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي: " الأفعال المتعدية لا تتميز عن غيرها بالمعنى، طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به، وأحب طاعته ورغب فيها، وأراد الخير فهمّ به، واستطاعه وقدر عليه، ونسى عمله وذهل عنه، وخاف عذاب الله و أشفق منه، ورجى ثوابه وطمع فيه. فهذه أفعال شبه متحدة المعاني، وهي مختلفة بالتعدى واللزوم، فدل على أن الفعل المتعدى لا يتميز عن غيره"[1]. وعلى الرغم من أننا نرى المعايير الدلالية لا اطراد لها فإننا نرى أن الرجل سلك طريقا غير مستقيمة؛ لأنه اعتمد على لغة مصنوعة، وذكر أفعالا ظن بها الترادف وإن لم تكن كذلك نحو: أراد وهم، ورجى وطمع...

على أن ثمة صيغا صرفية يكثر مجئ المتعدى إلى واحد بنفسه عليها، ومنها[2].

- أفعل إذا كانت همزتها دالة على التعدية، وهو الغالب عليها، أو دالة على السلب نحو: أعجمت الكتاب، أو دالة على مصادفة الشئ على صفة نحو: أحمدت زيدا، أو دالة على التعريض نحو: أرهنت المتاع.
- فاعل دالة على التشارك نحو: ما شيته، والموالاة نحو: واليت الصوم، أو التكثير نحو: ضاعفت الشئ.

---

[1] السيوطي: الاشباه والنظائر ١٦٠/٤.

[2] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق محمد نور الحسنوآخرين.(بيروت ١٩٨٢) ٨٣/١ وما بعدها.

- فعل دالة على التعدية نحو قومت زيدا وقعدته، أو الإزالة نحو: قشرت الفاكهة، أو التكثير نحو: غلقت الأبواب، أو قبول الشئ نحو: شفعت زيدا أى: قبلت شفاعته.
- تفعل دالة على الاتخاذ نحو توسد ثوبه، أو التدريج كتجرعت الماء.
- استفعل داله على الطلب أو الممارسة نحو: استغفرت الله، واستخرجت الذهب، واعتقاد صفة الشئ كاستحسنت الشئ.

والمفعول به في هذه الصورة اسم من الأسماء التي يصح ان تقع مبتدأ، وقد حددناها من قبل، مع العلم بأن ما يقع مفعولا من الأسماء التى لها الصدارة من، وما، وأى الاستفهامية، وكم استفهامية وخبرية.

وقد حدده الزمخشرى بأنه هو الذى يقع عليه فعل الفاعل[1]. وكذلك فعل ابن الحاجب[2]. قال الرضى: " قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله، يريد: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع.... وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به فعلى تفسيره ينبغى أن تكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو، وبعدت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولا به، ولا شك أنه يقال: إنها مفعول به لكن بواسطة حرف الجر. ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم"[3].

ثم قال: " والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصلح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة المثبت أو المجعول مثبتا"[4]. وما ذكره الرضى يعين على معرفة المفعول به إن ورد في جملة، فإذا أمكن أن تجعل الاسم المستخدم مع الفعل مبتدأ، ثم تصوغ من الفعل اسم مفعول تام يكون خبرا له فهو مفعول به نحو:

- ضربت زيدا

---

(1) الزمشخرى: المفصل ص ٣٤، وانظر المبرد المقتضب ٢٩٩/٤.

(2) ابن الحاجب: الكافية ص ٨٧، وابن هشام: قطر الندى ص ٢٠١.

(3) الرضى: شرح الكافية ١٢٧/١.

(4) السابق نفسه.

زيد مضروب

• فهمت المسالة

المسالة مفهومة

...... الخ

وهو ضابط مطرد إلى حد بعيد.

والمفعول به عند بعض النحاة عنصر أساسي لا يصح استخدام الفعل المتعدى دونه مذكورا أو محذوفا. وقد نص ابن السراج على ذلك بقوله: " ولا تتم هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلا بوجود المفعول، لأنك إن قلت: ذكرت، ولم يكن مذكورا فهو محال، وكذلك اشتهيت وما أشبه"[1].

وقد نص على ذلك عبد القاهر الجرجاني أيضا فقال: "... كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمرا كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه. فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل ان يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه"[2] وتبعهما في ذلك ابن أبى الربيع فقال: " اعلم أن الفعل الذى يتعدى إلى واحد هو كل ما يطلب بعد فاعله محلا، ولا يعقل دونه وذلك نحو ضرب، فإنه لا يعقل إلا بمضروب، وكذلك شتم وقتل لا يعقلان إلا بمفعول"[3]

وبعض النحاة يراه فضله يتم الكلام دونها. وقد نص على ذلك ابن عصفور فقال: " المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام"[4]. وكان المبرد أقرب إلى القول بأنه فضله بمكن الاستغناء عنه إذا استغنينا عن الفائدة الفرعية التى يضيفها إلى الكلام، وجعله في مرتبه ظروف الزمان والمكان والحال والتمييز وسائر المفعولات

---

(1) ابن السراج: الأصول ١٧١/١.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٥٣- ١٥٤.

(3) ابن أبي الربيع. البسيط ٤١٦/١.

(4) ابن عصفور: المقرب ١١٣/١.

يقول: " فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدا" فإن شئت قلت : ضرب عبد الله، فعرفتني أنه قد كان منه ضرب، فصار بمنزله قام عبد الله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب،وأن قولك قام لم يتعد فاعله. فإذا قلت: ضرب عبد الله زيدا أعلمتني من ذلك المفعول وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت : (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت(قائما) عرفتني الحال منك أو منه. فإن قلت (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله. وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيرا، وإما قليلا، وإما شديدا وإما يسيرا،فإن قلت: ضربا شديدا، أو بينت فقلت: عشرين ضربة زدت في الفائدة،فإن قلت لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب، فكل هذا زيادة في الفوائد،وإن حذفت استغنى الكلام"[1].

ورأى ابن السراج فيما نرى هو الرأي؛ لأن الفعل المتعدى يطلب مفعوله على وجه اللزوم، إذ لا يمكن ذكر الفعل المتعدى بنفسه دون تصور المفعول الذى تعدى إليه. والمبرد نفسه قد أدرك ذلك حين قال: " إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب" فالمفعول به إن لم يكن مذكورا كان مقدرا، أو محذوفا لأغراض بلاغية ستأتى الإشارة إليها.

وحكم المفعول به النصب ،وقد قدم بعض النحاة تعليلا لذلك، فقال المجاشعي(ت ٤٧٩ هـ): " نصبوه للفرق بينه وبين الفاعل"[2]. وقال ابن هشام: " واعلم الآن ان المفعول منصوب أبدا،والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحد والرفع ثقيل،والمفعول يكون واحدا فأكثر،والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل"[3]. وكلا التعليلين متهافت، ولا حاجة إليه، ولا أثر له في الاستخدام اللغوى الصحيح.

واختلفوا في ناصبة، فالبصريون على أنه الفعل.والكوفيون على أنه الفعل والفاعل جميعا.ومن الكوفيين من راى أنه الفاعل وحده وهو هشام بن معاوية.

---

(١) المبرد: المقتضب ١١٦/٣.

(٢) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١١٩.

(٣) ابن هشام: قطر الندى ص ٢٠١.

ومنهم من رأى أنه معنى المفعولية، وهو خلف الأحمر[1]. قال الشيخ خالد الأزهري " والكل حجة: فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال ، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما، والدوران يفيد العلية. وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعوليه صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير القائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها. ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره"[2].

ورأى ابن الأنباري أن قول الكوفيين ليس بصحيح ، وعلل لذلك بقوله: وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبة أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير لا تأثير له فدل على أن العامل هو الفعل فقط"[3].

وذكر ابن أبي الربيع أن ثمة أفعالا تقتضى أن يكون فاعلها عاقلا والمفعول عاقلا أو غير عاقل، وأفعالا يكون فاعلها عاقلا وغير عاقل، أما مفعولها فلا يكون إلا عاقلا . يقول: " وذلك أن من الأفعال أفعالا يكون المرتفع بعدها عاقلا لا غير، ويكون المنصوب بها عاقلا وغير عاقل. وثم أفعال بعكس ذلك يكون منصوبا عاقلا لا غير، ويكون المرتفع بها عاقلا وغير عاقل. فمثال الأول: كرة وأحب، ورضى وما أشبهها فإن فاعل كرة وأحب ورضى لا يكون إلا عاقلا، ويكون المفعول عاقلا وغير عاقلا فتقول: كره زيد الفرس، وكره زيد عمرأ، وأحب محمد خالدا، وأحب محمد الثوب... ومثال الثاني: أعجب. واسخط وارضى، فالمفعول لهذه وما أشبهها لا يكون إلا عاقلا، والفاعل يكون عاقلا وغير عاقل"[4].

على أن سيبويه قد أشار إلى أن الفعل يتعدى إلى غير ما هو له إيجاز أو: مجازا، يقول سيبويه: "... ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده

---

(1) أنظر في تفصيل هذا الخلاف ابن الانبازي: الإنصاف ٧٩/١، والرضى: شرح الكافية ١٢٨/١، والسيوطي: همع الهوامع ١٦٥/١.

(2) خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٣٠٩/١.

(3) ابن الابناري: أسرا العربية ص ٨٦.

(4) أبن أبي الربيع: البسيط ٢٧٩/١.

﴿وأسأل القرية﴾ ، إنما يريد أهل القرية فاختصر،وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هنا"[1]. وقال: ".... ومن ذلك قولهم أكلت أرض كذا وكذا"،وأكلت بلدة كذا وكذا، وإنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب،وهذا الكلام كثير"[2].

والنحاة على أن حق الفاعل أن يكون غير المفعول،إلا إذا كان المفعول ضميرا منعكسا يعود على الفاعل،أو فيه ضمير يعود عليه، أو كان الفاعل ضمير المفعول يقول ابن السراج: " وحق الفاعل أن يكون غير المفعول.... فان أردت هذا المعنى قلت: ضرب زيداً نفسه وضرب زيد نفسه، فإن لم تجئ بالنفس فلابد من إظهار المكنى ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل؛ لأن الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبي فتقول: ضرب زيدا هو، وضرب زيد إياه"[3].

ويمكننا الآن أن ننتقل إلى الظواهر التركيبية في هذه الصورة:

أ- المطابقة:

حكم إفراد الفعل مع فاعله في هذه الصورة، وتذكيره أو تأنيثه له، حكمه في الصورة الثانية، ولا مطابقة بين الفاعل والمفعول.

ب- التقديم والتأخير:

مرتبه المفعول به بعد الفعل والفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ وورث سليمان داود﴾ ويجوز أن يتوسط المفعول به بين الفعل المتصرف والفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ ولقد جاء آل فرعون النذر﴾. ونحو : خاف ربه عمر. أو يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل جميعا نحو قوله عز وجل: ﴿فريقا هدى﴾ [4].؛ وقد رأى ابن أبي الربيع أن الأصل في المفعول به جواز التقدم والتوسط والتأخر"[5]. وقال سيبويه: " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى

---

(1) سيبويه : الكتاب ٢١٢/١.

(2) السابق ٢١٤/١، وانظر ابن السراج:الأصول ٢٥٥/٢.

(3) ابن السراج: الأصول ٢٤١/٢.

(4) الفارسي: الإيضاح ص ٦٤، الزجاجي: الجمل ص ١٠، والمجاشعي ص ١١٨، وابن هـ م قطر الندى ص ١٨٤.

(5) ابن أبيب الربيع: البسيط ٢٧٨/١.

في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد ان تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا بهمانهم ويعينانهم [(1)]. وقال السيوطى: إذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين﴾، أى: لا غيرك[(2)].

وقد تعرض للمفعول به أمور توجب تأخره أو تقدمه أو توسطه، فيجب التزام الأصل فيه بتأخيره عن الفعل والفاعل في المسائل الآتية[(3)].

١- إذا كانا كلاهما ضميرين نحو: أكرمته.

٢- إذا كان المفعول به مصدرا مؤولا من أن والفعل أو أن ومعمولها نحو: أريد أن أكرمك، وعرفت أنك منطلق.

٣- إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، أو: ضرب هذا هذا، فإن وجدت قرينة معنوية نحو: أضنت سعدى الحمى، أو لفظية نحو: ضربت موسى سلمى، أو: ضربت هذه هذا جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخره عنه لأمن اللبس، أما إذا لم يؤمن اللبس فلابد من حفظ المرتبة.

٤- إذا كان للفاعل مفسر أو كان المفعول مفسرا له نحو: ضرب القوم بعضهم بعضا، وضرب بعض القوم بعضا.

ويجب توسطه بين الفعل والفاعل إذا كان المفعول ضميرا، وكان الفاعل اسما ظاهرا نحو: ضربني زيد، لأنه لو قيل، ضرب زيد إياى لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك لا يجوز[(4)]. ويجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جميعا في مسألتين[(5)].

---

(1) سيبويه: الكتاب ٣٤/١.

(2) السيوطى: همع الهوامع ١٦٦/١.

(3) أنظر المبرد: المقتضب ١١٨/٣، والرضي: شرح الكافية ١٢٨/١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٦/٢، وابن هشام: قطر ١٨٥ – ١٨٦، وأوضح المسالك ٣٧١/١.

(4) ابن هشام: قطر الندى ص ١٨٥.

(5) الفارسي: الإيضاح ٦٥/١، والرضي: شرح الكافية ١٢٨/١، و ابن هشام، قطر الندى ص ١٨٦، والسيوطى: همع الهوامع ١٦٦/١.

١-إذا كان اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم الاستفهام، أو كم الخبرية نحو: ما أردت؟ ومن ضربت؟ وأيهم ضربت، وغلام من رأيت،وكم غلام ملكت؟. هذا هو مذهب البصريين. أما الكوفيون فلا يلزمونه الصدارة، ويجوز عندهم أن تقول: تصنع ماذا؟[1]. وحكى الأخفش أنه يجوز تأخير (كم) الخبرية عن الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غلام؟[2].

٢- إذا كان فعله أمر تسبقه الفاء نحو: (بل الله فاعبد)،(وربك فكبر).

ثم إن المفعول في هذه الصورة قد يلزم ألا يتوسط،ويجوز أن يتقدم أو يتأخر، وذلك إذا كان الفاعل ضميرا والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: ضربت زيدا، فيمتنع هنا التوسط؛ إذ لا يجوز أن تأتي بالضمير منفصلا وأنت قادر على أن تأتي به متصلا، ويجوز التقديم فتقول: زيدا ضربت[3].

وقد يلزم أيضا ألا يتأخر، ويجوز فيه التقدم والتوسط نحو: ضرب زيدا غلامه، فيمتنع هنا ضرب غلامه زيدا؛ لأن الضمير فيه يعود عندئذ على متأخر لفظا ورتبه، وهو غير جائز إلا في أبواب مخصوصة[4]. ، ويجوز زيدا ضرب غلامه. قال الرضى: " و أجازه البصرية، وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي "[5]. فإذا توسط المفعول بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أدى إلى جواز تأنيث الفعل نحو قال: (لقد ولد الأخيطل أم سوء)، وحضر القاضي امرأة[6].

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١٦٦/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ابن أبي الربيع: البسيط ٢٧٧/١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) الرضي: شرح الكافية ١٢٩/١.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك ٣٥٧/١.

جـ- الحذف

النحاة على أنه يجوز حذف الفعل مع فاعله ،وذكر المنصوب وحده. إن دل على المحذوف قرينة مقاليه أو مقامية ، فإن لم تكن قرينه فلا حذف، فلا يجوز مثلا أن تقول: زيدا وأنت تريد اضرب زيدا، وليس ثمة قرينه تدل عليه[1]. ؛ لأن ما يجوز تقديره لا يحصى ولا يضبط، فإن دلت على المحذوف قرينه لفظية كأن يقول شخص من أضرب؟ فتقول زيدا، أو دلت عليه قرينه مقامية كقولك لمن تأهب للسفر حاجا: مكة بإضمار تريد ، وخيرا، لمن ذكر رؤيا، أى: رأيت خيراً، جاز الحذف[2].

وهم أيضا على أن المفعول به يجوز حذفه، وقد يمتنع، فامتناعه إذا كان مجابا به نحو: ضربت زيداً في جواب من قال: من ضربت؟ إذ هو مناط الفائدة والمقصود بالكلام[3]. وجوازه على ضربين: أحدهما: أن يحذف اختصارا فيكون منويا مع حذفه. والثاني أن يحذف اقتصارا فلا ينوى قصداً للإطلاق والتعميم أو الإباحة، أو العناية بإثبات الفعل لفاعله كقولك: يعطى زيد ويمنع أو ينفع ويضر، وكقوله تعالى: (كلو وأشربوا)[4]. وقد يكون الحذف قصدا للإيجاز في نحو: اسمعوا وأطيعوا، و المشاكلة في نحو قوله تعالى: (وأن إلى ربك المنتهى،وأنه هو أضحك وأبكى). والجهل به كقولك: ولدت فلانه وأنت لا تدرى ما ولدت[5].

.......الخ.

د- الزيادة

أشار بعض النحاة إلى أن الباء تزاد كثيرا في المفعول مع بعض الأفعال، فقال أبو على الفارسى: " وقد تزاد في الأفعال المتعدية حروف الجر، وذلك قولك: قرأت

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٧.

(2) أنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٧، والرضى: شرح الكافية ١٢٩/١، وابن هشام: شذور الذهب ص ٢١٤،وابن عقيل: شرح ابن عقيل ١٥٦/٢، والسيوطى: همع الهوامع ١٦٨/١.

(3) الرضى: شرح الكافية ١٣١/١.

(4) الرضى ١٣١/١ ،وابن عصفور: المقرب ١١٤/١ ،والسيوطى: همع الهوامع ١٦٧/١.

(5) السيوطى: همع الهوامع ١٦٧/١ ،وانظر : عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز ص ١٥٤.

بالسورة، وألقى بيده"[1]. وقال السيوطي: " تزاد الباء كثيرا في مفعول عرفت ونحوه"[2].

الصورة الخامسة

فعل+ فاعل+ مفعول به+ {جار ومجرور / ظرف}

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا واسم يقع فاعلا له، أو مسندا إليه، واسم يقع مفعولا به مسرحا، وجار ومجرور يقتضيهما الفعل، أو ظرف.

والفعل في هذه الصورة من حيث صيغته فعلان: أصلي الصيغة، ومنقول عن الصورة الرابعة. فأما أصلي الصيغة فنحو: عصمه منه، وفوضه إليه،وفاوضه فيه، وأوصاه به، ووهبه له، وحثه عليه... وأما المنقول عن أفعال الصورة الثالثة فبالهمزة نحو: أنجاه منه، وأحله له، وأجاءه إليه ، وأعاذه به، وأقدره عليه، وأولجه فيه، وأذهبه عنه. وبالتضعيف نحو: حرمه عليه، وشفعه فيه،ورغبه عنه، وعوذه به، وشوقه إليه،وحكمه فيه، وفرحه به وأخره عنه، وحمسه له، وعوده عليه،وأما المنقول منها عن أفعال الصورة الرابعة فبالهزة نحو: أدراه به: وأكرهه عليه،وبالتضعيف نحو: حببه إليه، وقسمه بينهم.... الخ.

ولعلي ألفت هنا إلى أن من الأفعال المنقولة ما يجوز النقل فيه بالهمزة والتضعيف معا دون أن يتأثر المعنى كما في نحو: أنجاه ونجاه منه،وأعاذه وعوذه منه، وأوصاه ووصاه به، واشمته وشمته به،وأقدره وقدره عليه، وأمكنه ومكنه منه وأفرحه به، وقد يختلف المعنى فيكون للمنقول بالهمزة في بعض الأفعال معنى يختلف عنه إذا نقل بالتضعيف نحو: أكرهه على الأمر بمعنى قهره وغلبه عليه،وكرهه إليه: جعله كريها إليه، فضلا عن أن حرف الجر معه قد تغير فكان في الأول (على) وفي الثاني(إلى). وقد نقل الفارسي عن أبي عثمان المازني قوله: ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه"[3]. وجعل ابن السراج ذلك

---

(1) ابو على الفارسي: الإيضاح ص ١٧١.

(2) السيوطي: همع الهوامع ١/١٦٧.

(3) أبو على الفارسي: الايضاح ص ١٧٦،وانظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا (القاهرة ١٩٨٤) ص ٣٢٨.

قياسا في كل الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد فقال: والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعل كانت من هذا الباب، تقول: أضربت زيدا عمرا، أي: جعلت زيدا يضرب عمرا، فعمرو في المعنى مفعول لزيد"[1].

على أن أغلب النحاة لم يفرد الفعل في هذه الصورة الخامسة بحديث يبرز خصائصة الصرفية والتركيبية، وعلاقته بالعناصر التركيبية الأخرى المشتركة معه في الحدث، وكل ما نجده عند هؤلاء إشارة مقتضبة إلى هذا النوع من الأفعال في معرض حديثهم عن قسم من الأفعال يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما مقيد بحرف الجر، ثم حذف فعمل الفعل فيه النصب. وقد سبق سيبويه إلى ذلك ونقله عنه كثير من النحاة، قال: " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماَ، وكسوت بشرا الثياب الجياد، ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله جل وعز (واختار موسى قومه سبعين رجلا)، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا.... وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل"[2].

وظاهر أن سيبويه فصل بين ما يتعدى بنفسه إلى مفعولين نحو: أعطى وكسا، وما يتعدى إلى أحدهما بحرف الجر وإلى الآخر بنفسه، و الذى دعاه إلى الجمع بينهما في باب واحد أنه يجوز في النوعين جميعا الاقتصار على المفعول الأول.

وقد أشار سيبويه أيضا إلى المنقول من الأفعال الثلاثية المتعدية بحرف الجر، بالهمزة أو التضعيف، ولفت إلى صحة أن ينقل فعل واحد يتعدى بحرف الجر بإحدى وسيلتى النقل: الهمزة أو التضعيف، فقال: " تقول: دخل وخرج وجلس،

---

(1) ابن السراج: الأصول ١/١٧٧.

(2) سيبويه: الكتاب ١/٣٧-٣٨.

فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شئ من هذا قلت: أخرجه وادخله،وتقول: فزع وأفزعته. وخاف وأخفته، وجال وأجلته، وجاء و أجأته. وقد يجئ الشئ على فعلت فيشرك أفعلت،كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرح وفرحته،وإن شئت: أفرحته،وغرم وغرمته،و أغرمته إن شئت"[1].

ونص سيبويه أيضا على أن هذا النوع من الأفعال التى نقدمها في هذه الصورة يقتضى حرف جر لا يصح استخدامه إلا به،وفرق بين حرف جر زائد لا يقتضيه الفعل،وحرف جر لازم يحتاج إليه الفعل، قال:" وكما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك أى عن زيد، وليست عن وعلى ههنا بمنزله الباء في (كفى بالله شهيدا)،وليس بزيد، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن في الواجب"[2]. وقد شرح السيرافى مقالة سيبويه بقوله:" وأما الذى يقتضيه معنى الكلام فنحو قولك: نبئت زيدا فعل كذا وكذا، نبئت عن زيد؛ لأن نبئت في معنى أخبرت. والخبر يقتضي عن في المعنى، وكذلك أمرتك الخير، الباء مقدرة؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف. فأراد سيبويه أن (عن) المحذوفة في قولك: نبئت زيدا.و (على) المحذوفة في قوله: آليت حب العراق، ليستا زائدتين، وأن المعنى محوج إليهما بأن قال على وعن لم يزادا قط ولا واحدة منهما، ولم يدخلا إلا لمعنى يحوج إليه الكلام، فإذا وجدناها في شئ ثم فقدناها علمنا أنها مقدرة، كأنهم قالوا:نبئت عن زيد. ثم قالوا: نبئت زيدا، علمنا أن (عن) مقدرة. ولو لم تكن مقدرة عند حذفها كانت زائدة عند ذكرها، وهى لم تكن قط زائدة كزيادة الباء في كفى بالله.وليس أخوك بزيد. ومعنى قوله: " ولا بمن في الواجب" يريد ان "من" سبيلها في الواجب أنها تدخل لمعنى، فإذا حذفت فهى تراد كنحو قولك: اخترت الرجال زيدا يزيد: من الرجال"[3]. وقد نص ابن يعيش من بعد على ذلك أيضا فقال:"....

---

(1) السابق: ٥٥/٤.

(2) السابق نفسه ٣٨/١.

(3) السيرافى: شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/٢-٣١٠.

وليس كذلك عن في قولك: أخبرت زيدا عن عمرو؛ لأن حرف الجر هنا دخل لأن اللفظ محوج إليه، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصح اللفظ إلا به"[1].

وقد مضى كثير من النحاة على نهج سيبويه في الإشارة المقتضبة إلى هذا النوع من الأفعال الذى يتعدى إلى مفعولين أحدهما مسرح والآخر مقيد بحرف الجر، حيث يجوز فيه حذف حرف الجر فيعمل الفعل في الاسم النصب[2]. وقد انتهى الأمر بابن هشام إلى اعتبار هذا النوع من الأفعال قسما خاصا من أقسام الفعل في التعدى، يتعدى إلى مفعولين أحدهما مسرح من حرف جر أى مطلق منه، والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به[3]. فجعل جواز حذف حرف الجر منه أصلا يوازى تقييده به، متبعا في ذلك ابن عصفور الذى جعل هذا النوع من الأفعال قسما مستقلا من أقسام الفعل في التعدى. فقد نقل السيوطى عن ابن عصفور في شرح الجمل قوله: "......وقسم يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر نحو: اختار، واستغفر، وأمر، وسمى، وكني، ودعا"[4]. فذكر له ستة أمثلة ذكرها ابن هشام أيضا، وزاد عليها أربعة أخرى هي: صدق، بتخفيف الدال، نحو: صدقته في الوعد، وزوج نحو: (وزوجناهم بحور عين)، وكال، نحو: كلت لزيد طعامه ، ووزن نحو وزنت لزيد ماله[5]. ثم ذكر خمسة أمثلة أخرى هي: أنبأ، ونبأ، واخبر، وخبر، وحدث. إذا لم يتضمن أى منها معنى اعلم وقال ابن هشام: " وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثانى بالباء، أو عن ، نحو: أنبئهم بأسمائهم"[6].

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٧/٧.

[2] أنظر: المبرد المقتضب ٣٢٠/٢، ابن السراج: الأصول ١٧٧/١-١٧٨، والزجاجى: الجمل ص ٢٨، والفارسى: الإيضاح ص ١٧٠- ١٧١، والمجاشعى: شرح عيون الإعراب ص ١٢٤- ١٢٥ وابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧، والرضى: شرح الكافية ٢٧٣/٢.

[3] ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٩.

[4] أنظر: السيوطى: الأشباه والنظائر ٩١/٢.

[5] ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٩ وما بعدها، وانظر: معنى اللبيب ٥٢٥/٢.

[6] السابق ص ٣٧٦- ٣٧٧.

وهذه الأمثلة هى التى تتردد في كتب النحو لا يكـاد النحـاة يزيـدون عليـها شيئا. وقـد زاد السيرافى (عـرف) إذا كـان بمعنـى شـهرته حتـى عـرف بـه. قـال " ولا يجوز حذف الباء في عرفته بزيد"[1]. وزاد الرضي: يبغى، كسب، يـألو، زاد، نقص[2]. ثم لا نجد بعد ذلك زيادة.

وقد استدل ابن أبى الربيع علـى أن الأصـل في هـذه الأفعـال جميعـا حـرف الجر بثلاثة أشياء: بالكثرة عند جمهور العرب، والاطراد ،والنظير[3].

والأفعال في هذه الصورة قسمان:

١- أفعال تقتضى كل العناصر الجميلة اقتضاء لازما،وهي نوعان:

أ- نوع لا يستخدم ابتداء إلا مصحوبا بكل العناصر الجميلة التى يقتضيها، فـإذا حذف عنصر منها صارت الجملـة غـير صحيحـة نحويـا ، وغـير دالـة علـى معنى يحسن السكوت عليه نحو: اضطره إلى الأمر،ووصاه بـه، ونـهاه عنـه، وأمده به، وداوله بينهم.

ب- ونـوع يجـوز معـه حـذف أحـد العنصريـن: الثـالث (المفعـول بـه) أو الرابع (الجار و المجـرور أو الظـرف) أو همـا معـا، وتظـل الجملـة صحيحـة نحويا، لكن المعنى لا يبقى على حالة، بل يتغير. فممـا يـؤدى فيـه حـذف الجار والمجرور او الظرف إلى تغير المعنى مع بقاء الجملـة صحيحـة نحويـا: حده عن الأمر بمعنى: صرفه، فإذا قلت: حده كان المعنى: أقام عليه الحـد. ومثله : أراده علـى الأمـر بمعنـى حملـه،وأراد الشئ بمعنـى شـاءه، ومنـه: حاكمه إليه وحاكمه،وقسمه،ورده إليه أو عليه، ورده، وألقاه عليـه أو إليـه، و ألقاه، وأخذه به أو عليه وأخذه،وأنهاه إليه وأنهاه،وبدله به وبدله وضربـه له أو عليه وضربه.

---

(١) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٠٦/٢- ٣١١.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٢٧٣/٢

(٣) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٢٧/١- ٤٥١/١،٤٢٨.

ومما يؤدى فيه حذف المفعول به إلى تغير المعنى مع بقاء الجملة صحيحة: قدره عليه وقدر عليه، وأحاطه به وأحاط به، وأشهده عليه وأشهد عليه، وكفه عنه وكف عنه، ورجعه إليه ورجع إليه.

وثمة أفعال يؤدى فيها حذف العنصر الرابع (الجار والمجرور أو الظرف) إلى تغير المعنى، فإذا حذفنا الثالث تغير المعنى ثانيا، فنحن نقول أسلمه إليه بمعنى دفعه إليه، أو فوضه فيه،فإذا قلت: أسلم فلانا كان بمعنى خذله، فإذا انتهيت إلى القول: أسلم فلان، كان بمعنى انقاد، أو دخل في الإسلام. ومنه أيضا: أظهرته عليه بمعنى أعنته ونصرته، أو أطلعته عليه، ثم نقول: أظهرت الشئ بمعنى بينته، ثم يقال: أظهر القوم أى: ساروا في الظهيرة، ومنه: أوحاه إليه: ألقاه،وأوحى بالشئ: أسرع،وأوحى القوم: صاحوا.

وظاهر أن حذف أحد العناصر الجملية مع هذا النوع من الأفعال يغير المعنى فذكره لازم إذا أريد المعنى الذى يحتاج إليه.

٢- أفعال لا تقتضى غير الفاعل اقتضاء لازما،ويجوز في العنصرين الثالث والرابع الاقتصار على أحدهما، أو الاستغناء عنهما معا إذا كان في المقام أو المقال ما يدل على أحدهما، أو عليهما معا [1]. ويدخل في هذا النوع الأفعال الخمسة عشر التى ذكرها ابن هشام وترددت في كتب النحاة من قبل ومن بعد وهى: اختار- استغفر- أمر- سمى- كنى- دعا- صدق- زوج- كال- وزن- أنبأ- نبأ- اخبر- خبر- حدث على ألا يتضمن واحد من الأفعال الخمسة الأخيرة معنى علم. ويدخل فيها أيضا ما زاده السيرافى والرضى: عرف بشرطه، يبغى- يألو- كسب، زاد ، نقص.

ويبدو أن الأفعال في هذه الصورة تجمع بين خصائص الأفعال في كل من الصورتين الثالثة والرابعة، فإذا أردنا أن نختبر انطباق العلامات التى ذكرناها للأفعال في الصورتين على الأفعال في هذه الصورة تبين لنا ما يأتى:

١- لا يبنى من هذه الأفعال اسم مفعول تام؛ إلا فيما يمكن فيه حذف الجار والمجرور. ولابد عندئذ من التنبه إلى اختلاف المعنى في نحو: مردود، ومردود

---

[1] ابن عصفور: المقرب ١٢١/١.

إليه أو عليه، ومأخوذ به أو عليه.. الخ. فإذا ورد اسم لمفعول دون المجرور في بعض الاستعمالات في نحو: معان، أو موفق، أو مفتون...... كان مقدرا، أو محذوفا لدلاله الحال أو المقال عليه، أو لغرض من الأغراض البلاغية كالجهل به..... الخ.

٢- يجوز أن تتصل بالأفعال في هذه الصورة هاء ضمير غير المصدر نحو: زيد أوصيته بعمر،والغلام وهبته له، والخير أنهيته إليه. وقد نص بعض النحاة على أن هذه العلامة تميز الفعل المعدى إلى مفعول به فأكثر[1].

٣- يجوز أن يكون من العلامات الدالة على هذا النوع من الأفعال أن تجعل المفعول به مبتدأ، ثم تخبر عنه باسم مفعول مقيد بحرف الجر مصوغ من مصدر الفعل نحو: الأمر مفوض إليك، أو منهى عنه، أو موكول إليك، أو مقدور عليه أو له، أو محظور عليه... الخ.والفرق بين الفعل في هذه الصورة والفعل في الصورة السابقة عليها أن اسم المفعول مقيد هنا بحرف الجر، وهو غير مقيد هناك.

٤- إذا بنيت الأفعال في هذه الصورة للمفعول كان المفعول به هو النائب عن الفاعل لا الجار والمجرور. قال ابن هشام: " والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوبا"[2].

٥-ترد الأفعال في هذه الصورة على الأوزان الآتية: لكنها لا تختص بها:

أ- فَعَل ومضارعه المفتوح العين نحو: وهبه له،ومكسورها نحو: صرفه عنه، ومضمومها نحو: أمره به، حثه عليه.

ب- فَعَل يُفعَل نحو: أمنه على أهله.

جـ- أفْعَلَ، نحو: أنجاه منه.

د- فعّل نحو: فوضه إليه، شوقه إليه.

هـ- فاعَل، دالا على المشاركة وغير المشاركة نحو: باراه في الأمر ونازعه فيه. وبايعه على الأمر وجاهره به، وحاكمه إليه،راوده عليه.

و- افتعل نحو: ارتضاه له.

---

(١) الأشموني: شرح الأشموني ١٩٥/١.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب ص ١٦٠.

ز- استفعل نحو: استغفرت الله من ذنبي.

٦- الأفعال في هذه الصورة تكون علاجا وغير علاج نحو: قذفه به، أولجه فيه، كفه عنه، ساقه إليه، ألقاه فيه، ضربه به أو له، أو: عليه، ونحو أدراه به،أثره عليه، رضيه له، سماه به.

٧- من الممكن رصد بعض المجالات الدلالية التي تستخدم فيها هذا الأفعال ومنها:

أ- الأفعال الدالة على المنع: نحو : منعه من، نهاه عن، حرمه على، صرفه عن، عصمه من، كفه عن، حده عن، رده عن، حسره عن.

ب- الأفعال الدالة على الحتم والإجبار، نحو: حتمه على، أجبره على، طبعه على، جبله على، فرضه على، أكرهه على، أراده على، حمله على، كتبه على، اضطره إلى.

جـ- الأفعال الدالة على الإخبار، أخبره وخبره به، أنبأه ونبأه به، حدثه به أوحاه إليه، أطلعه عليه، قصه عليه، قال له، خاطبه فيه، آذنه به.

د- الأفعال الدالة على التحريض والحث، نحو: ألبه على، حثه على، حرضه على، حفزه إلى.

هـ- الأفعال الدالة على التمكين والعون نحو: مكنه من، أعانه على، أمده به، قدره على، دله على، حكمه في، أظهره على عدوه، أظفره به أو عليه. أحله له، وكله فيه، فوضه إليه، خصه به، أمره على، أيده به، أتاحه له هيأه له، جهزه به.

و- الأفعال الدالة على الإبداع والتغيير نحو: أبدله به، خلطه به، كشفه عنه، لفته عنه، فتنه به.

...... الخ.

وحروف الجر التي تقتضيها الأفعال في هذه الصورة نوعان:

١-حروف جر لا يمكن استبدال غيرها بها، فهي لا تستخدم إلا مع حرف جر بعينه ومن هذه الأفعال: عصمه منه، نهاه عنه، جبله عليه، حاجة فيه، مكنه منه، ارتضاه له....

٢-حروف جر يمكن استبدال غيرها بها وهي نوعان:

أ - نوع لا يؤدى فيه استبدال حرف جر بآخر (أو بظرف) إلى تغيير المعنى. ومنه قربه منه أو إليه أو عنده. و أبدله به أو منه. أسلمه أو سلمه له أو إليه. ووكله في الأمر أو عليه وساقه إليه أو له

ب- ونوع يؤدى فيه إلى تغيير المعنى نحو فتنه به أو عنه. وفرضه عليه أو له. ولفته إليه أو عنه، ورضيه له أو منه. وسخره له أو عليه ورده إليه أو عليه. وبعثه إليه أو عليه او منه، وأخذه به أو عليه.

على أن من اللازم أن أشير بعد هذا إلى أن ثمة أفعالا تتعدى إلى مفعولين كلاهما مقيد بحرف الجر، وهي نوعان: أفعال تقتضيهما مقيدين نحو: ذهب به إليه. توسل به إليه. تشفع به إليه، ضرب فيه بسهم، حمل على نفسه فيالسير، شهد عليه به، تفرق به عنه، أجلب عليه به، ﴿تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان﴾ ،﴿ يفرقون به بين المرء وزوجه﴾ وأفعال يجوز أن يستبدل بأحدها آخر غير مقيد بحرف جر نحو رمى بحبله على غاربه. اسر إليه بالمودة. ألقى إليه به، أفتدى به منه، قذف به عليه. عاذ به منه ، أصلح له فيه.

والمتتبع لاستعمال أفعال هذه الصورة في النصوص والمعجمات اللغوية يدرك أنه لابد من النظر في العلاقة البرادجماتية (= الرأسية) بين أنواع الأسماء التى تتعاقب في موقع المفعول به، وفى موقع المجرور من كونها دالة على ذات أو معنى. على عاقل أو غير عاقل، على حى او غير حى.... إذ الخلط فيه يؤدى إلى الوقوع في الخطأ، أو تغيير المعنى. وسوف أورد الآن نماذج من هذه الأفعال يؤدى فيها استبدال مفعول به بآخر إلى اختلاف المعنى:

١- اسلم أمره إليه (فوضه)/ أسلم الكتاب إليه (ناوله).

-بعثه على الشئ (حمله عليه)/ بعث عليه البلاء (أحله)

- أخذ عليه الأرض (ضيقها)/ أخذ عليه الإسراف (عابه)

- وكل الشئ أو الأمر إلى فلان (سلمه أو فوضه)/ وكل فلانا إلى رأيه (تركه ولم يعنه)

- قدر الله الأمر على فلان (جعله له وحكم عليه به)/ قدر الله الرزق عليه (ضيقه)

- عرض السيف على القوم (أراهم إياه)/ عرض القوم على السيف (قتلهم).
- حمل الشئ على الشئ (ألحقه به)/ حمل فلانا على الأمر: (أغراه به).
- ضرب عليه حصارا أو نطاقا (حاطه به)/ ضرب عليه خراجا (فرضه).
ألقى إليه بالا (اكترث)/ ألقى إليه السلام (حياه)/ ألقى إليه السمع (أصغى).
٢-أظهره على السر (أطلعه) أظهره على عدوه (أعانه ونصره).
- أخذ فلانا بذنبه (عاقبه وجازاه)/ أخذ فلانا بالأمر (ألزمه به).
- جاهره بالعداره (بادأه)/ جاهره بالأمر (عالنه).
- نزع يده من جيبه (أخرجها)/ نزع يده من الطاعة (عصى).
- راود المرأة عن نفسها (طلب أن يفجر بها)/ راوده عن الأمر (داراه).

والأصل في ترتيب العناصر اللغوية في هذه الصورة ان يذكر الفعل أولا فالفاعل فالمفعول به فالجار والمجرور أو الظرف وقد ورد الاستعمال بإعادة ترتيب بعض هذه العناصر جوازا أو جوبا. وقد تحدثنا في الصورة السابقة عن مرتبه المفعول به، وما يعرض له من أمور توجب تأخيره عن الفعل والفاعل أو تقدمه عليهما معا أو توسطه بينهما، أو تجيز ذلك كله.

ويبقى هنا أن نتحدث عن مرتبة الجار والمجرور أو الظرف، وما يعرض له من أمور تجيز مخالفة الأصل أو توجبه. لقد نص بعض النحاة على أنه إن وجد مفعولان أحدهما مقيد بحرف الجر والآخر غير مقيد به فالأصل تقديم غير المقيد به[1].

ولا نكاد نجد عند النحاة حديثا مفصلا عن مرتبه الجار والمجرور في هذه الصورة. فإذا تتبعنا استخدام أفعال هذه الصورة في النصوص- وبخاصة القرآن الكريم- وفى المعجمات العربية تبين لنا ما يأتي.

١- يمتنع توسط الجار والمجرور بين الفاعل و المفعول إذا كانا ضميرين نحو قوله تعالى : (فرددناه إلى أمه)،(وزوجناهم بحور عين)،- (وأدخلناه في رحمتنا)، (فسقناه إلى بلد ميت). لكن يجوز في هذه الحالة تقديمه على الفعل

---

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢.

والفاعل والمفعول. نحو قوله تعالى : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) . ويجوز تأخيره عن هذه الثلاثة، وهو الأصل.

٢- يجوز توسط الجار والمجرور بين الفاعل والمفعول به إذا كان كل منهما اسما ظاهرا نحو قوله تعالى: (يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول)، أو كان أحدهما ضميرا والآخر اسما ظاهرا نحو (يأمركم به إيمانكم)، (وأوحينا إليهم فعل الخيرات)، (هب لي حكما)، (قدرنا بينكم الموت). ويجوز توسط الجار والمجرور بين الفعل والفاعل نحو قوله تعالى: (فصب عليهم ربك سوط عذاب).

٣-وجوب التوسط أمنا للبس نحو قولك: اخترت من الرجال عشرة. قال السهيلي: " ولو قدمت العشرة لم يحسن، لأن المخاطب يتوهم أن المجرور في موضع النعت للعشرة وليس في موضع المفعول الثاني. و أيضا فإن الرجال معرفة فتقديمه أحق بالاهتمام"[1].

٤-يجب تقديم الجار و المجرور على الفعل إن دخل الجار الذى يقتضيه الفعل على ماله الصدارة كـ" ماله" أو " من" أو " أى الاستفهامية، نحو: بم بشرته؟، بمن زوجته؟، على من حرمته؟ فيمن رغبته؟، لمن ارتضيته؟ بم أوصيته؟ عم نهيته؟ إلى من حببته؟ على من فرضته أو : أثرته؟ باى شئ فرحته؟ وليس فى استعمال الجار والمجرور أو الظرف في هذه الصورة ما يوجب تأخيره عن الفعل والفاعل والمفعول.

٥- النحاة على أنه يجوز في هذه الصورة حذف المفعولين (غير المقيد بحرف الجر والمقيد به) أو أحدهما اختصارا أو اقتصارا [2]. فإن حذفا أو حذف أحدهما كانا أو كان في تقدير الثابت[3]. وهم على أن حذف حرف الجر وحده وتعدى الفعل إلى المفعول الثانى بنفسه ونصبه إياه مقصور على السماع. يقول سيبويه: " وليست أستغفر الله ذنبا،وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا،وإنما يتكلم بها

---

[1] السهيلي: نتائج الفكر ص ٣٣٠.

[2] ابن عصفور: المقرب ١٣١/١.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٧/٧.

بعضهم... وليس كل الفعل يفعل به هذا"[1]. ويقول السيرافي : " وليس كل ما كان متعديا بحرف جر جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا"[2]. ويقول أيضا: " فكذلك ليس كل فعل يتعدى إلى مفعول بلا حرف جر، وإلى مفعول ثان بحرف جر يجوز حذف الجار من الثاني حتى يصير الفعل متعديا إلى مفعولين، ألا ترى أنا إذا قلنا: أخذت المال من زيد، لم يصلح أن تحذف (من) فتقول: أخذت زيدا المال، كما صلح أن تقول: اخترت الرجال زيدا"[3]. على أنهم عدوا حذف حرف الجر مع المصدر المؤول من أن والفعل، أو ان ومعموليها من الجيد. يقول المبرد: " ويقول أمرته أن يقوم يا فتى، فالمعنى: أمرته بأن يقوم إلا أنك حذفت حرف الخفض، وحذفه من (أن) جيد"[4].

وعلى الرغم من أن سيبويه وعددا من النحاة من بعده نبهوا إلى أن الأصل في هذه الأفعال أن تتعدى إلى الثاني بحرف الجر، ولا يجوز حذف حرف الجر منها إلا في أفعال مخصوصة سمعت عن بعض العرب[5].، فإن بعض النحاة جعلها قسما مستقلا من أقسام الأفعال في التعدى إلى مفعولين باطراد، حيث يتعدى فيه الفعل إلى مفعولين أولهما مسرح دائما أي: مطلق من قيد حرف الجر، والثاني منهما مسرح منه تارة، مقيد به أخرى، فجعلوا تسريح المفعول الثاني وتقييده متكافئين[6].

وقد أشار السهيلي إلى ملحظ تركيبي عند حذف حرف الجر الذى تقتضيه هذه الأفعال، وتعدى الفعل إلى الثاني بنفسه هو: أنه يجب عندئذ تقديم المفعول الثاني الذى كان مقيدا بالحرف. قال: " فإذا حذف حرف الجر لم يكن بد من

---

[1] سيبويه: الكتاب ٣٨/١.

[2] السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٠/٢.

[3] السيرافي شرح كتاب سيبويه ٣١٢/٢-٣١٣،وابن عصفور : المقرب ١٢١/١.

[4] المبرد: المقتضب ٣٤/٢.

[5] سيبويه الكتاب ٣٨/١، وابن السراج: الأصول ١٨٠/١، والزجاجي الجمل ٢٨، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/٢.

[6] المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٤، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٥٧، ٣٦٩ فما بعدها.

التقديم للاسم الذى كان مجرورا نحو: اخترت الرجال عشرة، ولو قلت: اخترت عشرة قومك، أو اخترت فرسا الخيل لم يجز"[1].

الصور السادسة

فعل+ فاعل+ مفعول به+ مفعول به ثان

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسند، واسم يقع فاعلا له او مسندا إليه، واسم يقع مفعولا به أول، واسم يقع مفعولا به ثانيا.وكلا المفعولين يقتضيهما الفعل، أو يتعدى إليهما تعديا مباشرا دون وساطة حرف الجر.

والأفعال في هذه الصورة تقسم على أسس ثلاثة: أحدهما نحوى أو تركيبى،والثانى صرفى،والثالث دلالى. واعتماد واحد منها أساسا للتقسيم لا يعنى بحال إسقاط أخويه؛إذ لا مفر من تداخلهما أحدهما أو كليهما معه في بعض الأحيان كما سيأتى:

١- الأساس التركيبى

تنقسم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال تقتضى مفعولين اقتضاء لازما واقتضاء غير لازم، فالتى تقتضيها اقتضاء غير لازم تتعدى إليهما تارة، ولا تتعدى أخرى، نحو: نقص المال ونقصته دينارا، وزاد الخير وزاده خيرا وفى القرآن الكريم (لم ينقصوكم شيئا).(زادهم إيمانا) ومنه بخس فلانا أو الكيل: عابه أو نقصه. وفى القرآن الكريم (ولا تبخسوا الناس أشياءهم)، وكفاه الشئ وكفيه الشئ، وفى القرآن الكريم: (إنا كفيناك المستهزئين). (فسيكفيكهم الله) وألت الشئ.و آلته حقه، وأزكنه: علمه، وأزكنه الأمر علمه إياه سلك الطريق وسلكه غيره. وأفاد مالا وأفاد غيره مالا.... الخ.

والأفعال التى تقتضى المفعولين اقتضاء لازما فتتعدى إليهما دائما ثلاثة أقسام :

أ- ما أول مفعوليه وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل نحو: ظن، وجعل.

ب-ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: أعطى وكسا.

---

[1] السهيلى: نتائج الفكر ص ٣٣١.

جـ- ما كان ثانى مفعولية مقيدا بحرف الجر. ثم حذف فتعدى إليه الفعل بنفسه نحو: أمر، واستغفر.

وهذا التقسيم الذى قدمناه سبق إليه ابن هشام فقال: " السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمته قسمين: أحدهما ما يتعدى إليه تارة ولا يتعدى أخرى نحو: نقص المال، ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما، قال تعالى: (ثم لم ينقصوكم شيئا)، وأجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا أى: نقصا ما. الثانى: ما يتعدى إليهما دائما، وقسمته ثلاثة أقسام.

أحدهما : ما ثانى مفعولية كمفعول شكر، كأمر واستغفر.....

والثانى : ما يتعدى لمفعولين أو لهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل. وهو أفعال القلوب.... وأفعال التصيير...."[1]. وقد نص الرضى على أن ما لم يكن مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبرا كأعطيت زيدا درهما لا حصر له"[2].

وثمة ملحظ تركيبى يفرق بين الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر.والأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذ يجوز أن يقع موقع المفعول الثانى ظرف، أو جار ومجرور، او جملة، إذ كان في الأصل خبرا لمبتدأ يجوز فيه كل ما جاز ان يقع خبرا، ويجوز أن يقع موقع المفعول الاول كل ما جاز أن يقع مبتدأ فيما خلا ماله الصدارة"[3].

وقد اختار بعض النحاة تقسيما آخر يقوم على الأساس التركيبى فقسموا الأفعال إلى قسمين: أفعال يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول، وأفعال لا يجوز معها الاقتصار على أحد المفعولين. فالقسم الأول يشمل من الأفعال ما أول مفعولية فاعل في المعنى كأعطي وكسا. وكان ثانى مفعولية مقيدا بحرف الجر، ثم حذف الحرف فتعدى إليه الفعل بنفسه ، نحو: اختار وأمر. واستغفر. والقسم الثانى يختص بالأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر. وقد سبق سيبويه إلى هذا الاختيار، وتبعه كثير من النحاة. يقول سيبويه: " هذا باب الفاعل الذى

---

[1] ابن هشام: شذور الذهب من ٣٥٦- ٣٥٧.

[2] الرضى: شرح الكافية ٢٧٤/٢.

[3] الفارسى: الإيضاح ص ١٣٣، وابن ابى الربيع: البسيط ٤٤٣/١.

يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما. وكسوت بشرا الثياب الجياد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله "[1].

ويقول في موضع تال: هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا، وظن عمرو خالدا أباك، ومثل ذلك :رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ"[2]. ثم قال: " .... لو قلت : خلت زيدا، وارى زيدا. لم يجز"[3]. وقال المبرد: " وإنما امتنع ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثانى؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك. إنما هو ابتداء وخبر"[4].

٢- الأساس الصرفى

تنقسم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال أصليه الصيغة، وأفعال منقولة عن الأفعال في الصورة الرابعة بالهمزة أو التضعيف، فأما أصلية الصيغة فنحو: ظن ، وحسب ورغم ، وخال، وراى،ووجد، وزعم، وعلم، و جعل،واتخذ،وكفى. وأما المنقول بالهمزة فكل ما أمكن نقله بالهمزة من أفعال الصورة الرابعة من هذا الباب. يقول أبن السراج: " والأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أفعل كان من هذا الباب، تقول: أضربت زيدا عمرا، أى: جعلت زيدا يضرب عمرا"[5]. ومن هذه الأفعال المنقولة بالهمزة: أعطى ،وأنال،وآتى. يقول السهيلى: " وأما أعطيته فمنقول من عطا يعطو إذا أشار للتناول ، وليس معناه الأخذ... فقالوا:

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣٧/١.

(٢) السابق: ٣٩/١.

(٣) السابق : ٤١/١، وانظر : المبرد: المقتضب ٩٣/٣، ٩٥ ، ١٨٨، وابن السراج: الأصول ١٧٧/١، ١٨٠،والزجاجى: الجمل ٢٧،وما بعدها، السيرافى ٢٧٦/٢، ٣٠٢، ٣١٠.وابن جنى: اللمع ١٣٥ .

(٤) المبرد المقتضب ٩٥/٣.

(٥) ابن السراج: الأصول ١٧٧/١، وانظر: المجاشعى: شرح عيون الإعراب ص ١٢٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٦٥/٧، والرضى: شرح الكافية ٢٧٤/٢.

أعطيت زيدا درهما أي: جعلته عاطيا. و أما أنلت فمنقول من نال المتعدية وهي بمنزله عطا يعطو... وأما آتيت المال زيدا فمنقول من أتى"[1].

ومما ورد منها:

- ♦ ولقد آتينا إبراهيم رشده/ وآتينا عيسى بن مريم البينات/ وآتاه الله الملك.
- ♦ لقد أبلغتكم رسالة ربى.
- ♦ فأتبعنا بعضهم بعضا.
- ♦ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف.
- ♦ واحلوا قومهم دار البوار.
- ♦ حتى أنسوكم ذكرى.
- ♦ إنا أعطيناك الكوثر.
- ♦ وألزمهم كلمة التقوى.
- ♦ يغشى الليل النهار.

وأما المنقول بالتضعيف فكل ما يمكن نقله بالتضعيف من الأفعال الثلاثية في الصورة الرابعة داخل في هذا الباب. يقول الرضي: وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازما صار متعديا إلى مفعول واحد، وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين"[2]. وقال ابن أبي الربيع: " ومذهب سيبويه في المتعدى أن نقله بالهمزة والتضعيف على غير قياس، لا يقال منه إلا ما قالته العرب. قال رحمه الله: وليس كل فعل كأولني، لا تقول: آخذني درهما. والأصح من المذهب أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدى وغير المتعدى، و أما النقل بالهمزة فسماع في المتعدى وقياس في غير المتعدى. وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه، وابى على، وأكثر النحويين"[3].

---

(1) السهيلي: نتائج الفكر ص ٣٢٨.

(2) الرضي: شرح الكافية ٢٧٤/٢، وانظر الفارسي: الإيضاح ص ٧١، وابن يعيش: شرح المفصل ٦٥/٧.

(3) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٢١/١.

على أن من اللازم أن ننبه إلى أن النقل لا يكون إلا من فعل ثلاثـي مناسـب لمعنى ما نقل إليه، فليس من المنقول مثلا: ألهم وألفى، وليس منه بدل. بل الصيغـة فيهما فيما نرى أصليه غير منقولة.

وقد نص بعض النحاة على أن هذه الأفعال فعلين غير متصرفين همـا: هـب وتعلم وسائرها متصرف[1].

٣- الأساس الدلالى

تقسم الأفعال على هذا الأسـاس إلى ثلاثـة أقسـام: أفعـال القلـوب، وأفعـال التصيير أو التحويل، وأفعال الإعطاء.

أ-أفعال القلوب

يمكن تقسيمها، اعتمادا على السيوطى[2].، إلى ثلاثة أقسام:

أولها: ما دل على ظن في الخبر، وهو خمسه أفعال: حجا، نحو: قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة،وعد. (أثبتها الكوفيون وبعض البصريين.ووافقهم ابـن ابـى الربيع وابن مالك نحـو: فـلا تعـدد المـولى شـريكك في الغنـى)، وزعـم بمعنـى أعتقد، نحو زعمتنى شيخا ولست بشيخ،وجعل بمعنى اعتقد نحو: **(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثـــا)** أى اعتقدوهـم، وهب(أثبته الكوفيون،وابن عصفور،وابن مالك نحو: هبنـى أمـرا هالكـا. أى ظننى. وهى جامدة، لم يستعمل منها غير الأمر.

ثانيها: ما دل على يقين: وهو خمسة أيضـا: علـم، نحـو: **(فـإن علمتوهـن مؤمنات)**. وجد نحو: **(وإن وجدنا أكثرهم لفاســقين)**، ألـفى، بمعنى وجد، (أثبته الكوفيون وابـن مـالك) نحـو: فـألفوه المغيـث.وأنكرهـا البصريون وابن عصفور، درى بمعنى علم (عدها ابن مالك.وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين). تعلم بمعنى اعلم. كقولـه: تعلـم شـفاء النفس فهو عدوها (قال ابن مالك: وهى جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر).

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢٤٤/٢.

(٢) السيوطى همع الهوامع ٢٤٨/١ وما بعدها. وانظر تقسيم الرضى: شرح الكافية ٢٧٧/٢ فما بعدها.

ثالثها: ما استعمل في الأمرين جميعا: الظن واليقين، وهو أربعة أفعال: ظن (وزعم الفراء أن الظن يكون شكا ويقينا وكذبا أيضا،واكثر البصريين ينكرون الثالث). حسب: فمن دلالتها على الظن(ويحسبون أنهم على شئ) ومن اليقين قوله: حسبت التقى والجود خير تجاره . خال: فمن دلالتها على الظن إخالك ذا هوى، ومن اليقين: خلتني لى اسم. رأى: قال تعالى (إنهم يرونه بعيدا) اى : يظنونه ، (ونراه قريبا) أى: نعلمه قال السيوطى: " وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية،وهى المرادة حيث قيل: أفعال القلوب"[1].

وقد ذكر بعض النحاة لأفعال القلوب خصائص تمتاز بها عن سائر الأفعال، منها أنها ليست أفعالا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هى: إخبار بما هجس في نفسك من شك أو يقين [2]. من أجل ذلك سماها بعض النحاة أفعال الهواجس[3]. ومنها أنك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول فتقول: علمتنى منطلقا، ووجدتك فعلت كذا. ورآه عظيما[4]. ومنها أن المتصرف منها يعلق عن العمل لفظا إذا فصل بينها وبين مفعوليها حرف نفى أو ابتداء، أو كلمة استفهام نحو: علمت ما زيد قائم. لزيد قائم، أزيد قائم[5]. ومنا جواز أن تسد أن وصلتها، وأن ومعمولاها مسد مفعوليها أو أحدهما على خلاف بين النحاة[6].

ومنها أن مفعولها الثانى هو الأول في المعنى. وقد جعل ابن يعيش هذه الخصيصه أساسا لتقسيم الأفعال، المتعدية إلى اثنين، قسمين: أحدهما: ما يتعدى

---

(1) السيوطى : همع الهوامع ١٥٠/١.

(2) المبرد: المقتضب ٤٠٣/٤.

(3) المجاشعى: شرح عيون الإعراب ص ١٢٧.

(4) الزمخشرى: المفصل ص ٢٦٢.

(5) الرضى: شرح الكافية ٢٨١/٢، وانظر: المبرد المقتضب ٢٩٧/٣،وابن هشام: شذور الذهب ص ٣٦٦ وما بعدها،وابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٤/٢-٤٥.

(6) ابن عصفور: المقرب ١١٨/١، والرضى: شرح الكافية ٢٨٦/٢، والسيوطى: همع الهوامع ١٥١/١.

إلى مفعولين يكون الأول منهما غير الثاني. والآخر ما يتعدى إلى مفعولين يكون الثاني منهما هو الأول في المعنى"[1].

وقد نبه النحاة إلى أنه لابد من مراعاة المعنى في استخدام أفعال القلوب، إيرد لبعضها معان لا تتجاوز بها مفعولا واحدا. قال الزمخشري: " ولها ماخلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا، وذلك قولك: ظننته من الظنة وهي التهمة، وعلمته بمعني عرفته، ورأيته بمعنى أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها.."[2]، ومنها حجا، إذا كانت بمعنى غلب في المحاجاة، أو: قصد، أو: رد، أو: ساق، أو كتم، أو: حفظ. وحسب إن دلت على العدد والإحصاء.

ب-أفعال التصيير أو التحويل:

وهي أفعال دالة على التحويل والانتقال من حال إلى أخرى. وقد عدها بعض النحاة[3]. ثمانية أفعال: أصار أو صير المنقولان بالهمزة أو التضعيف من صار، نحو: صيرت الطين خزفا، وجعل كقوله تعالى: (فجعلناه هباء منثورا) ووهب نحو قولهم: وهبني الله فداك أى صيرني. قال السيوطي ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي. وتخذ كقوله تعالى: (لتخذت عليه أجرا)، واتخذ كقوله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلا)، وترك كقوله تعالى: (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)، ورد، كقوله فرد شعورهن السود بيضا. ونحو (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا)، وضرب كقولك: ضربت الذهب سوارا. قالوا: ومنه قوله تعالى:

(إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة).

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٣/٧.

[2] الزمخشري المفصل ٢٦١، وانظر: سيبويه: ٤٠/١، وابن السراج: الأصول ١٨٠/١، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٧/٢، ٣١٨، والزجاجي: الجمل ص ٣٠، وابن الانبارى أسرار العربية ١٥٧، والسيوطي: همع الهوامع ١٤٨/١.

[3] ابن أبي الربيع: البسيط ٤٣٣/١، ابن عقيل ٤٠/٢-٤١، والسيوطي: همع الهوامع ١٥٠/١.

وتشارك أفعال التحويل أفعال القلوب في أنها لا يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن الثاني مناط الفائدة[1]. وتخالفها في أنها ليست إخبارا بهاجس شك أو يقين، وفي أن مفعولها الثاني ليس عين الأول لكنه منزل منزلته من جهة المعنى، وفي أنه لا يجوز فيها التعليق، كما يجوز في أفعال القلوب[2]. وفي أنه لا تسد أن وصلتها، ولا أن ومعمولاها مسد مفعوليها أو أحدهما

جـ- أفعال الإعطاء

ثمة سمتان دلاليتان تفترق بهما أفعال الإعطاء عن أفعال القلوب وأفعال التحويل: إحداهما أنه لا يكون المفعول الثاني معها هو الأول في المعنى، ولا منزلا منزلته يقول المبرد: "ومما يدلك على أنهما مفعولان بائن أحدهما من صاحبه أنك لو حذفت الفعل لتعتبر، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه، لو قلت في قولك: أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا: زيد درهم، أو زيد ثوب، كان محالا[3]. والسمة الثانية أن المفعول الأول معها يكون فاعلا في المعنى. يقول ابن السراج: ولابد ان يكون المفعول الأول فاعلا في المعنى بالمفعول الثاني. ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما فزيد المفعول الأول، والمعنى انك أعطيته فأخذ الدراهم[4].". والأفعال هنا أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول. يقول ابن يعيش: ".... فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك: اعطى زيد عبد الله درهما، وكسا محمد جعفرا جبة، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر"[5]. ولا حصر لهذا النوع من الأفعال[6].

والأصل في هذه الصورة تأخير المفعولين عن فعلهما وفاعله، ويجوز إذا أمن اللبس، أو لم يكن مانع، إعادة ترتيب هذه العناصر الأربعة، فيجوز أن يتقدم

---

(1) سيبويه: الكتاب 1/39-40، المبرد: المقتضب 95/3، وابن السراج: الأصول 1/180-181، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه 315/2، وابن جني: اللمع 135، والرضي: شرح الكافية 286/2 فما بعدها.

(2) انظر الرضي شرح الكافية 287/2.

(3) المبرد: المقتضب 404/4.

(4) ابن السراج: الاصول / 177، وانظر: السيرافي 302/2، وابن هشام: شذور الذهب 357.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل 63/7، وانظر: المبرد: المقتضب 403/4.

(6) الرضي: شرح الكافية 274/2.

المفعول الأول وفاعله ،وأن يتقدم المفعول الثاني على الفعل وفاعله وعلى المفعول الأول، وأن يتقدما معا، دون التزام الترتيب فيهما، على الفعل وفاعله.

يقول المجاشعي: " ويجوز التقديم والتوسط فتقول: ظننت عالما زيدا، وزيدا عالما ظننت،وزيدا ظننت عالما، وعالما ظننت زيدا"[1]. ويقول ابن أبي الربيع: " واعلم أن الفعل إذا كان متصرفا في نفسه فيجب أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير فتقول: كسوت زيدا ثوبا، وزيدا كسوت ثوبا، وثوبا كسوت زيدا،وزيدا ثوبا كسوت. لا اعلم في هذا كله خلافا، وأنه لا يزال المفعولان منصوبين تقدما أو تأخرا؛ لأن الفعل طالب لها، ولطلب الفعل جئ بهما، والأصل فيهما التأخير. وإنما تقدما على جهة الأتساع"[2].

ويجب التزام الأصل إذا أدى التقديم إلى لبس كما في نحو: ظننت زيدا أخاك، وسميت ابني عمرا[3]. كذلك يجب التزام الأصل إذا كان المفعول الأول ضميرا، والثاني ظاهرا، نحو (إنا أعطيناك الكوثر)، وظننتك زيدا، ويجب التزام الأصل أيضا إذا كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وسدت الجملة مسد المفعول الثاني نحو: ظننت زيدا قام أبوه، أو سد المصدر المؤول مسد المفعولين نحو: علمت أنك منطلق. قال ابن أبي الربيع: وجميع ما يشترط في الخبر يشترط في المفعول الثاني"[4]. والنحاة يوجبون إعمال ظن وأخواتها إن تقدمت، فإذا توسطت جاز الإعمال والإلغاء، والوجه الإعمال، وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء،والوجه الإلغاء[5].

ويجب تقديم المفعول الثاني على الأول إذا كان في الأول ضمير يعود على الثاني أو ما يقوم مقامه، نحو: أعطيت المال مالكه،وظننت في الدار بانيها، أو كان الثاني مضمرا والأول ظاهرا نحو: الدرهم أعطيته زيدا[6]. فإذا كان في الثاني ضمير

---

(1) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٧،وانظر: الزجاجي: الجمل ٢٩- ٣٠، وابن جني: اللمع ص ١٣٦.

(2) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٣٠/١،وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/٧.

(3) المبرد: المقتضب ٩٥/٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٦٤/٧، السيوطي: همع الهوامع ١٥١/١.

(4) ابن أبي الربيع: البسيط ٤٤٣/١.

(5) الزجاجي: الجمل ص ٢٩-٣٠ ،وابن الجني: اللمع ص ١٣٦، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب ١٣١.

(6) ابن هشام: أوشح المسالك ٢٠/٢.

يعود على الأول نحو: أعطيت زيدا ماله، فجائز عند اغلب البصريين تقديم المفعول الثاني على الأول، وعلى الفعل. يقول أبو حيان" فإذا قلت: أعطيت درهمه زيدا جاز عند البصريين.... ومنع ذلك هشام. قال ابن عصفور: وبعض البصريين، وقال ابن كيسان : هي قبيحة"[1].

والأصل في هذه الصورة ذكر المفعولين، ويجوز حذفهما معا، أو حذف أحدهما بقرينة مع الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. يقول الرضى: " اعلم أن حذف المفعولين معا في باب"أعطيت" يجوز بلا قرينه دالة على تعينهما، فتحذفهما نسيا منسيا. تقول: فلان يعطى ويكسو؛ إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولى باب" علمت وظننت" فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول: علمت، و لا ظننت لعدم الفائدة، لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا بد فائدة من ذكرهما من دون المفعولين،وأما مع قيام القرينة، فلا بأس بحذفهما نحو: من يسمع يخل، أى : يخل مسموعة صادقا. وهذا أيضا من خواص هذه الأفعال"[2].

وقد أضاف بعض النحاة شواهد أخرى على جواز حذف المفعولين مع هذا النوع من الأفعال لقيام القرينة على حذفهما: أحدهما ما نقله السيوطى عن ابن عصفور من استشهاده على جواز ذلك بقوله تعالى: " أعنده علم الغيب فهو يرى" أى: يعلم"[3]. والثاني: ذكره ابن هشام، وهو قوله تعالى: (أين شركائى الذى كنتم تزعمون) أى: تزعمونهم شركاء"[4]. وذكر الثالث ابن عقيل وهو قول الشاعر:

بأى كتاب أم بأية سنة   ترى حبهم عارا على وتحسب

أى: وتحسب حبهم عارا على"[5].

وأما حذف أحدهما فجائز اتفاقا مع الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر،إذ يجوز أن نقول: أعطيت زيدا فتقتصر على الأول وتحذف

---

(1) ابو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢.

(2) الرضى: شرح الكافية ٢٧٩/٢، وانظر ابن الانبارى: أسرار العربية ١٥٩–١٦٠.

(3) السيوطى همع الهوامع ١٥٢/١.

(4) [ابن] هشام: شذور الذهب ٣٧٧.

(5) [ا]بن عقيل: شرح ابن عقيل ٥٥/٢،وانظر: السيوطى: همع الهوامع ١٥٢/١.

الثاني لقرينة، أو لغير قرينه. ويجوز أن تقول : أعطيت درهما فتقتصر على الثاني وتحذف الأول. يقول المبرد: " هذا باب الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى مفعولين، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت، وذلك قولك: أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا، وما أشبهه"[1].

وأما الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر فغير جائز اتفاقا حذف أحدهما اقتصار [2]". لأنه إذا كان لابد للمبتدأ من خبر فالمفعول الأول لا ينفك عن الثاني. يقول المبرد: وإنما امتنع ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثانى: لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك، غنما هو ابتداء وخبر.... فكما لابد للابتداء من خبر، كذا لابد من مفعولها الثاني؛ لأنه خبر المبتدأ، وهو الذى تعتمد عليه بالعلم والشك"[3]. ويقول السيرافى: " وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثاني منهما فلابد من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتبقية، ولابد من ذكر الثاني؛ لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال، فقد صح أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الأخر"[4].

وقد يجوز على قله حذف أحد المفعولين اختصارا، وله شواهد من القرآن الكريم والشعر العربى القديم. يقول الرضى: "وأما حذف أحدهما دون الآخر فلاشك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا، وحذف المبتدأ أو الخبر مع القرينة غير قليل. وسبب القلة ههنا أن المفعولين معا كاسم واحد، إذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى: (ولا يحسبن الذين....) بالياء- إلى قوله: (هو خيرا لهم) أى: بخلهم هو خيرا لهم. وأما حذف المفعول الثانى فكما في قوله:

لا تخلنا على غرائك إنا قبل ما قد وشى بنا الأعداء

---

(1) المبرد: المقتضب: ٩٣/٣،وانظر: سيبويه: الكتاب ٣٧/١، وابن السراج: الأصول ١٧٧/١، والزجاجي: الجمل ص ٢٧، وابن جني: اللمع ص ١٣٥.

(2) السيوطي: همع الهوامع ١٥٢/١.

(3) المبرد: المقتضب ٩٥/٣.

(4) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣١٥/٢.

أى : لا تخلنا أذله على إغرائك الملك بنا"[1]. وقد أضاف ابن هشام شاهدا اخر على حذف المفعول الثانى هوقول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره   منى بمنزلة المحب المكرم

وقال" أى: فلا تظنى غيره واقعا منى، أو كائنا، فحذف المفعول الثانى" [2].

الصورة السابعة

فعل+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان+مفعول به ثالث

تتألف هذه الصورة من فعل يقع مسندا، واسم يقع فاعلا له، أو مسندا إليه، ومفعولات ثلاثة يقتضيها الفعل- على الأرجح- على وجه اللزوم، أو يتعدى إليها بنفسه.

والنحاة على أنه ليس في العربية فعل أصلى الصيغة يتعدى إلى مفعولات ثلاثة [3]. بل هو يتعدى إليها بإحدى اثنتين: بالنقل أو التضمين.

فأما النقل فمقصور عند جمهور النحاة على فعلين من أفعال القلوب هما علم ورأى المتعديان إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فدخلت عليهما همزه النقل أو التعدية، فصيرت الفاعل مفعولا ، فأصبح للفعل مفعولات ثلاثة نحو: أعلمت زيدا عمرا قائما،وأريت بكرا محمدا ذا مال. وكان الأصل قبل النقل: علم زيد عمرا قائما،ورأى بكر محمدا ذا مال، فالمفعول الأول هنا كان فاعلا قبل النقل [4].

وقد أورد ابن هشام شاهدا على تعدى (أرى)- منقولة بالهمزة- إلى مفعولات ثلاثة صريحة قوله تعالى: (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم قال:" فالهاء والميم مفعول أول، وأعمالهم مفعول ثان، وحسرات مفعول ثالث"[5]. وعقب خالد الأزهرى على ذلك بقوله:" وهو مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر. قال الموضح في حواشية: وهذا قول المعتزلة، وأما أهل السنة فيعتقدون ان

---

[1] الرضى: شرح الكافية٢/٢٧٩.

[2] ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٧٨، وانظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٢/٥٥

[3] انظر: حاشية الخضرى ١/١٥٦.

[4] انظر السيرافى٢/٣٢٧،والزمشخرى: المفصل ٢٥٧-٢٥٨،وابن يعيش ٧/٦٦.

[5] ابن هشام: شذور الذهب ٣٧٦.

الأعمال تجسم وتوزن حقيقة: فيرى على هذا بصريه، وحسرات حال، والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث. والذى أجازوه ممكن عندنا، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك، والذى نقوله نحن ممتنع عندهم- أهـ"[1].

وبعض النحاة يلحقون رأى الحلمية برأى اليقينية، ويستشهدون عليه بقوله تعالى: (إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم..) فقليلا في الأول وكثيرا في الثانى مفعول ثالث عندهم"[2]. قال الأزهرى:
" وفى هذه الأمثلة رد على ابن الخبار حيث قال: لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبنى للمفعول"[3].

ويذكر النحاة أن الأخفش كان يقيس على أن أعلم وأرى فيالنقل بالهمزة سائر أفعال القلوب، فيقول: أظن زيد عمرا أخاك منطلقا، وأزعم، واحسب، وأخال، وأوجد. قال السيرافى: " وغيره لم يجاوز ما قالت العرب"[4]. وقال ابن يعيش: " وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع عن العرب"[5].
وقال ابن أبى الربيع: "..... وابطل هذا المازنى، وقال: إن النقل لا يكون في هذا إلا بالسماع"[6]. وقال الأزهرى: " وأما بقية أخواتها وهى ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيدا عمرا قائما؛ لأنه لم ينقل عن العرب. فالزيادة عليه ابتداء لغة. وأجازه قوم منهم طردا للباب"[7].

وأما التضمين فالمشهور عند النحاة أنه في أفعال خمسة تتضمن معنى(أعلم) المنقولة بالهمزة من علم، وهى: أنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، وحدث تقول : انبأت

---

(1) خالد الازهرى:شرح التصريح علىالتوضيح ٢٦٥/١.

(2) السيوطى : همع الهوامع ١٥٩/١.

(3) خالد الأزهرى شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

(4) السيرافى:شرح كتاب سيبويه ٣٢٧/٢،وانظر: الزمشخرى: المفصل ص ٢٥٧- ٢٥٨، وابن

(5) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/٧،وانظر الرضى:ش رح الكافية ٢٧٤/٢.

(6) ابن ابى الربيع: البسيط ٤٤٩/١.

(7) الأزهرى شرح التصريح علىالتوضيح ٢٦٤/١.

زيدا عمرا فاضلا ،وكذلك تفعل بالبواقي"[1]. ولم يذكر سيبويه من هذه الخمسه غير نبأ ،وكذلك فعل المبرد[2]. ، وابن السراج[3]. وذكر السيرافي الخمسة فقال: " والضرب الآخر ما كان في معنى الخبر، والتقدير فيه (عن)،وهو خمسه أفعال: نبأت، وأنبأت، وخبرت ،وأخبرت، وحدثت كقولك: أخبرت أباك زيدا منطلقا ،وحدثت عمرا بكرا أخاك"[4]. ، ثم تردد ذكرها في كتب النحو من بعده.

وعلى الرغم من أن سيبويه ذكر الفعل"نبأ" مبنيا للفاعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل صريحة ،وكذلك فعل النحاة من بعده فإن كل ما استشهد به نحاة العربية على تعديها إلى ثلاثة استخدم الفعل فيه مبنيا للمفعول ، ولم يرد قط مبنيا للفاعل . والشواهد هي: [5].

-نبئت زرعة والسفاهة كاسمها	يهدى إلى غرائب الأشعار
-وما عليك إذا أخبرتني دنفا	وغاب بعلك يوما أن تعوديني
-أو منعتم ما تسألون فمن حد	دثتموه له علينا الولاء
-وانبئت قيسا ولم أبله كما	زعموا خير أهل اليمن
- وخبرت سوداء الغميم مريضه	فأقلبت من أهلي بمصر أعودها

والأرجح في هذه الأفعال أنها مضمنه معنى(اعلم) المنقول بالهمزة من علم؛ لأنها كلها دالة على الإخبار، والأخبار إعلام، فلما تضمنت معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة . يقول ابن يعيش: " وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسه أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث ،والإخبار إعلام، فلماه كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فتقول: أخبرت زيدا عمرا ذا مال...."[6].

---

[1] انظر ابن هشام: شذور الذهب ص ٣٧٦.

[2] سيبويه: الكتاب ٤١/١،والمبرد: المقتضب ٣/ ١٢١.

[3] ابن السراج :الأصول ١٨٧/١.

[4] الرضى: شرح الكافية ٢٧٥/٢،وانظر ابن هشام: شذور الذهب ٣٧٦.

[5] أنظر: الشموني: شرح الأشموني ١٦٧/١.

[6] ابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/٧، وانظر: ابن عصفور: المقرب ١٢٢/١

وقد نص الرضي على أن هذه الأفعال ليست مما نقل بالهمزة أو التضعيف فصار متعديا إلى ثلاثة. قال:" وأما اخبر وخبر وانبأ وحدث- ولم يستعمل أحدث بمعناه- فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء أى: علم. وأما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدى إلى ثلاثة. لأن الأنباء والتنبئة والأخبار والتخيير والتحديث بمعنى الإعلام، ولم يلحق سيبوبه من هذه الخمسة إلا نبأ،وألحق البواقي غيره"[1].

على أن بعض النحاة رأى أن الفعلين أنبأ ونبأ منقولان بالهمزة والتضعيف من نبأ فعلا ثلاثيا وإن لم ينطق به، وكذلك حدث منقول من حدث ثلاثيا بمعنى أخبر وإن لم يستعمل،وأن أخبر وخبر منقولان بالهمزة والتضعيف من خبر بمعنى علم[2].

وبعض النحاة يفترض لهذه الأفعال أصلا تعود إليه قبل تضمينها معنى أعلم، فيرى أن الأصل فيها أن تتعدى إلى مفعولين كلاهما مقيد بحرف الحر، فالأصل في نحو: أنبأت زيدا عمرا قائما، أنبأت زيدا عمرا بالقيام، ثم ضمن أنبأ معنى أعلم فتعدى تعدية[3].

ولقد تتبع السيوطى ما ألحقه النحاة بالفعلين (أعلم)و (أرى) في التعدى إلى مفعولات ثلاثة فوصلت بإحصائة إلى تسعه عشر فعلا، قال :" المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى ،وزاد سيبوبه (نبأ)كقوله:

ونبئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمى (أنبأ) و(عرف)و(أشعر) و(أدرى)، وزاد الفراء في معاينة (خبر) بالتشديد. كقوله.

*وخبرت سواء القلوب مريضه *

(1) الرضى: شرح الكافية ٢٧٥/٢.

(2) الرضى: شرح الكافية ٢٧٥/٢. وابن أبى الربيع: البسيط ٤٥٢/١، وابن هشام: شذور الذهب ٣٦٧.

(3) انظر ابن أبى الربيع: البسيط ٤٥١/١- ٤٥٢.

وقولة * وما عليك إذا أخبرتنى دنفا *

وزاد الكوفيون (حدث)، وتبعهم المتأخرون كالزمخشرى،وابن مالك، وقال أبو حيان: واكثر أصحابنا، كقوله:

* فمن حدثتموه له علينا العلا*

وزاد الحريرى في شرح اللحمة (علم) المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيان: ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة.وزاد ابن مالك (أرى) الحلمية كقوله تعالى: (إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا...)، وزاد الأخفش وابن السراج (أظن) و(أحسب) و(إخال) و(أزعم)، و(أوجد) قياسا على اعلم وأرى، ولم يسمع،وزاد الجرجانى (استعطى)،وزاد بعضهم (أكسى)، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر"[1]. ثم عقب على ذلك بقوله: " والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين ،أو حذف حرف الجر، أو الحال"[2].

والمفعولات المستخدمة مع هذه الأفعال ثلاثة، أولها كان فاعلا ثم صار بعد التعدية مفعولا أول، والمفعولان الثانى والثالث كانا مبتدأ وخبرا . وظاهر كلام سيبويه والمبرد أنه لا يجوز الاقتصار على بعض المفعولات دون بعض.قال سيبويه: " هذا باب الفاعل منهم واحد دون الثلاثة"[3]. وقال المبرد: " ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه؛ لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلا فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك دخل زيد في الدار،وأدخلته إياها أنا"[4]. وقد أخذ كثير من شراح سيبويه بظاهر قوله، كما أشار إلى ذلك السيرافى، لكن السيرافى أجاز الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل عنده يجوز الاقتصار عليه ورأى أن قول سيبويه لا يجوز معناه لا يحسن. يقول: " ولا يجوز الاقتصار فى هذين الضربين (يقصد: المنقول والمضمن) على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزله الفاعل، والفاعل يجوز

---

[1] السيوطى: همعه الهوامع ١٥٩/١.

[2] السابق نفسه.

[3] سيبويه الكتاب ٤١/١.

[4] المبرد: المقتضب ١٢٢/٣.

الاقتصار عليه. ألا ترى أن قولنا: أعلم الله زيدا عمرا منطلقا أصله: علم زيد عمرا منطلقا، وأنت لو قلت: علم زيد وسكت عليه جاز؟... وقول سيبويه: " لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة فإن معناه: لا يحسن. ألا ترى إلى قوله: لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذى قبله، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذى قبله. وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقنا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل و الصحيح ما خبرتك به"[1].

وقد أخذ بما قاله السيرافي ابن يعيش[2]، والرضى، وقال الرضى: " أجازه ابن السراج مطلقا"[3]. واختاره ابن أبى الربيع[4]. لكن السهيلي رفض الاقتصار عليه وحذف الثاني والثالث، ورأى أن كلام سيبويه ينبغي أن يحمل على ظاهرة. قال: " وعندى أن كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تزيد بقولك أعلمت زيدا أى: جعلته عالما على الإطلاق، هذا محال إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث، فلابد إذن من ذكر الحديث الذى أعلمته به"[5]. وما رآه السهيلي هو الراى عندى.

وأما المفعولان الثاني والثالث فلا يجوز حذف أحدهما اقتصار باتفاق: لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر[6]. ويجوز عندهم الاقتصار عليهما وحذف الأول. قال السيرافي: " ويجوز ألا تذكر المفعول الأول، وتذكر المفعولين الآخرين فتقول أعلمت دارك طيبة، وأنت تريد: أعلمت زيدا؛ لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين، وليس يضطر الكلام إلى ذكره؛ لأنه مفعول يستغنى عنه"[7]. وقد نص أبن

---

(1) السيرافى: شرح الكتاب سيبويه ٢/٣٣١.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٦٨.

(3) الرضى: شرح الكافية ٢/٢٧٦.

(4) ابن أبى الربيع: البسيط ١/٤٥٠.

(5) السهيلى: نتائج الفكر ص ٣٥٠، وانظر ابن عصفور المقرب ١/١٢٢.

(6) السيرافى شرح الكتاب سيبويه ٢/٢٣٠، المجاشعى: شرح عيون الإعراب ص ١٢٥، وابن يعيش شرح المفصل ٧/٦٨، وابن أبى الربيع: البسيط ١/٤٥٠.

(7) السيرافى شرح كتاب سيبويه ٢/٢٣١، والمجاشعى: ١٢٥، وابن أبى الربيع ١/٤٥٠.

عصفور على جواز المفعولات الثلاثة اقتصار واختصارا، وجوز حذف واحد أو اثنين اختصارا لا اقتصار[1].

و النحاة على أنه يجوز ان تسد أن مع صلتها وأن مع معموليها مسد المفعولين الثاني والثالث[2].

وقد أجاز بعض النحاة تعليق هذه الأفعال عن المفعولين الثاني والثالث. قال ابن عقيل: ويجوز التعليق عنهما فتقول: أعلمت زيدا لعمرا قائم، ومنعه بعض النحاة. ورأى بعضهم ان يكون مقصورا على السماع. يقول ابن أبى الربيع اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث فمنهم من منع ذلك وقال لا يجوز التعليق.... والظاهر من كلام سيبويه ان التعليق يكون في هذه الأفعال، واكثر النحويين أنها لا تعلق. وإلى هذا كان الأستاذ أبو على يذهب والأمر عندى قريب في التعليق. والأحوط ألا يقع التعليق إلا بسماع"[3].

وقد أورد بعض النحاة شاهدا على تعليق الفعل عن المفعولين قوله تعالى: (ينبئكم أنكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد) فجملة إنكم لفى خلق جديد سدت مسد المفعولين الثانى والثالث وجملة إذا معترضة، وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجديد[4].

تمثل صور تأليف الكلام كما قدمتها النماذج التركيبية الأساسية في اللغة العربية، وهي ليست قوالب صماء جامدة، بل وسيلة إنتاج لغوى يمكن بها إنتاج ما لا يحصى من الجمل العربية الصحيحة التى تتماثل تركيبا، وتختلف دلالة، وهى أساس كل صور الكلام فى اللغة العربية منها تبدأ، وإليها تعود، وعنها تمتد، ومنها تتركب. وقد أخذت نفسي في تناولى لها بالحرص على بساطة الوصف ودقته، وسلامته والاستقصاء في تحليل هذه الصور، وبيان خواصها، والعلاقات التركيبية بين عناصرها. أردت لها أن تظل عربية الوجه، فلم ألجأ إلى إلباسها قناعا أجنبيا عنها

---

[1] ابن عصفور: المقرب ١٢١/١، وانظر السيوطى: همع الهوامع ١٥٨/١.

[2] الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٦/١، وانظر حاشية الصبان ٣٩/٢.

[3] ابن أبى الربيع: البسيط ٤٥٥/١.

[4] الأزهرى: شرح التصريح ٢٦٦/١، وانظر حاشية الصبان ٣٩/٢.

يوهم المعاصرة، حتى إذا فتشته لم تجده شيئا، لكنى حرصت على إبراز مكانها ومكانتها في الدرس اللغوى العالمي بما قدمته من عرض تاريخي تتبعت فيه عناية اللغويين المحدثين بهذه الظاهرة في اللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية، وبينت أن عنايتهم الحقة بها لم تظهر إلا منذ نصف قرن تقريبا، وأن هذه الظاهرة ظلت قاسما مشتركا في أهم النظريات اللغوية المعاصرة.

ولقد كان لابن هشام الفضل الأول في استخلاص هذه الصور من التراث النحوى قبله، وتقديمها بأيسر طريق و أخصرها، فلم يتجاوز عرضها في كتابه نصف الصفحة،ولكنه كان أشمل وصف لها في التراث النحوى كله، وأقربه إلى الدقة، لم يجتمع قبل في كتاب على النحو الذى قدمه ابن هشام. وكان له الفضل أيضا في وضع المصطلح الدقيق لها وهو: (صور تأليف الكلام)، والعجب أن هذا المصطلح على ماله من أهمية بالغة لم يكتب له الذيوع مع أنه أقرب مصطلح إلى ما يريده نحاة الإنجليزية بـ **Sentence Patterns** أو **Kernel Constructions** وإلى ما يريده نحاة الألمانية بـ **Satzmuster** أو **Satzbauplane**.

وثمة ملحوظتان لافتتان للنظر في إيراد ابن هشام لهذه الصور:

أولاهما أنه اكتفى بإيراد هذه الصور متتابعة،وجاء لكل صورة بمثال ، ثم مضى لا يلوى على شئ تاركا هذه النماذج التركيبية دون تحليل واف لكل منها يعنى بالعناصر اللغوية التى تشغل المواقع المختلفة،وما يحكم ذلك من قواعد تركيبية ودلالية،ودون أن يهتم بما بين هذه العناصر اللغوية من علاقات لابد من إدراكها لتحقق الصحة النحوية في استخدام هذه التراكيب. وقد مضى النحاة من بعده لا يعيرون هذه الظاهرة التفاتا تستحقه، ولم يحاول واحد منهم- حتى ابن هشام نفسه- ان يجعلها أساس التأليف النحوى في كتاب من كتبه.

ثانيهما أن ما أورده ابن هشام من صور تأليف الكلام يخالف منهجه العام في الدرس النحوى، الذى لا يقوم على دراسة الجملة في صورتها التركيبية، بل يقوم على الاهتمام بالعناصر المتماثلة في الحالة الإعرابية،أو العناصر المفردة التى لها تأثير إعرابى، وكتابه شذور الذهب خير مثل لهذا المنهج، إذ يتناول فيه المرفوعات في باب واحد،وكذلك يفعل في المنصوبات والمجرورات،وهو منهج غير مستقيم؛ لأنه

يقوم على تقطيع أوصال الجملة،والإغراق في الجزئيات التى لا تعين على إنتاج تركيب لغوى صحيح. فالعجب لا ينقضى من رجل يستطيع أن يرصد التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ثم لا يحفل بها، ويغرق نفسه ومن معه في جزيئات قليلة الغناء في تكوين القدرة اللغوية.

ولم يكن بد من إمعان النظر، وإعمال الفكر فيما قدمه ابن هشام من صور تأليف الكلام لتدارك ما في وصفه لهذه الصور من قصور،وإصلاح ما يقع فيه أحيانا من أخطاء منهجية، وصولا إلى صياغة محكمة لهذه الصور تكون أساسا للتحليل النحوى الشامل الذى يستعين التراث النحوى كله في جلاء جوانب كل صورة.

وما قدمته من وصف لهذه الصور يختلف عن وصف ابن هشام فيما يأتى:

١- عمد ابن هشام إلى الوصف الشكلى المحض الذى يعتمد على نوع العناصر اللغوية وعددها دون وظيفتها في التركيب، ولم يلجأ إلى الوصف الوظيفى إلا في الصور المتفرعة عن الصور الثلاث الأول. ولما رأيت ما أدى إليه هذا الوصف الشكلى من خلط واضطراب اخترت الوصف الوظيفى للصور جميعا، دون إغفال للوصف الشكلى عند التحليل، مع عناية بتقديم أمثله متنوعة تمثل الإمكانات التعبيرية المختلفة للصورة الواحدة.

٢- قام ابن هشام بالتفريع على الصورة الأولى على أساس نوع المبتدأ، فاضطر إلى ذكر صورتين غير أساسيتين هما:

١- مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر.

٢- مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر.

فضلا عن أنهما كلتيهما في الحق صورة واحدة. ثم كان وضعه للصورة الفرعية الرابعة،وهى تتألف من اسم فعل وفاعله، معينا من جهتين: **أولاهما** أن اسم الفعل لا يعد مبتدأ باتفاق،وقد جعله من بين الصور الفرعية للصورة الأساسية الأولى التى تتألف من مبتدأ وخبرا، والثانية أنه ذكر هذه الصورة الفرعية وهى غير أساسية وترك صورتين أساسيتين شائعتين في العربية هما:

١- اسم + جار ومجرور أو ظرف

٢- اسم + جملة.

من أجل ذلك اخترت أن يكون الاعتماد على أنواع الخبر في التفريع على الصورة الأولى.وفى تفريعه على الصورة الثانية التى تتألف من (فعل واسم)وذكر صورتين فرعيتين أحدهما تتألف من فعل وفاعل،والثانية من فعل ونائب فاعل، ولا شك أن الصورة الفرعية الثانية محولة عن الصورة الثالثة التى تتألف شكلا من فعل واسمين ووظيفة من فعل وفاعل ومفعول به، ولا ندرى لماذا جعل البناء للمجهول صورة فرعية هنا، وأغفله في سائر الصور الفعلية؟ لقد كانت استقامة المنهج تقضيه أن يذكر البناء للمجهول صورة فرعية فيها جميعا،أو يسقطها منها جميعا،وقد أشرنا إلى أن من خصائص الصورة الأساسية ألا تكون محوله عن غيرها،ومن ثم اخترنا إسقاط البناء للمجهول من الصور الأساسية.

٣-أقحم ابن هشام الصورة الثالثة التى تتألف من جملتين بين الصور الفعلية دون مبرر، وفى ذلك خلل مهجى لسببين: أحدهما: أن الصور الفعلية ينبغى أن ترد متتابعة لا يقع تتابعها صورة أخرى أجنبية عنها.والثانى: أن هذه الصورة الثالثة تتألف من جملتين،أو قل إن شئت من صورتين أساسيتين مرتبطتين برابط لفظى (أو دلالى) ،والتركيب فرع عن غيره.

ويبدو من تفريع ابن هشام على الصورة الثالثة أنه يريد جملتين إحداهما لا تستغنى عن الأخرى،وهما كلتاهما مصدرتان بالجملة الفرعية،ولكنه لم يلتفت إلى أن من صور التركيب جملتين لا تستغنى إحداهما عن الأخرى دون أن تكون الفرعية منهما مقدمة على الأصلية مثل: جلست حيث جلس زيد، أو: إذ جلس زيد، فكان عليه إذن أن يستوفى الصور الفرعية التى تندرج تحت الصورة المؤلفة من جملتين.

وينبغى أن نلفت إلى توفيق ابن هشام في عدة الجملة الشرطية مثلا مؤلفة من جملتين دون إشارة إلى الرابط الشرطى؛ لأنه جزء من الجملة الفرعية وهو عين ما يأخذ به المحدثون من اللغويين، إذ يعدون الجملة الشرطية في أبسط صورها مؤلفة من جملتين إحداهما فرعية مصدره بالرابط الشرطى. ولا يمكن أن تستقل بذاتها.والثانية أصلية يمكن أن تستقل بذاتها، لكن الحديث عن هذه الصورة المركبة من صورتين لا يجوز أن يكون وسط الحديث عن الصور الأساسية البسيطة. فكان لزاما علينا أن نسقطها من صور التأليف الأساسية.

٤-بعد أن وصل البحث إلى تحديد دقيق للصور الأساسية في العربية قام باستقراء ذلك في النصوص العربية وبخاصة القرآن المجيد لاختبار مدى اطرادها وللاطمئنان إلى أنها تمثل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ثم قدم تحليلا شاملا لكل صورة على حدة، يقوم على رصد العلاقات الرأسية والأفقية بين عناصر الصورة مع عناية بالظواهر التركيبية المختلفة كالمطابقة والتقديم والتأخير والحذف، وقدم عددا من المجالات الدلالية والعلاقات الصرفية التى تميز استخدام الأفعال في الصور الفعلية فضلا عن مجاولة صادقة لضبط العلاقة بين الفعل وحرف الجر، معتمدا في كل ذلك على التراث النحوى الخالد في كل عصوره بدءا بسيبويه،وانتهاء بأصحاب الحواشي دون إغفال لجهد ابن هشام.

وبعد،

فلقد حرصت على أن يكون عنوان البحث (صور تأليف الكلام عند ابن هشام) على الرغم من أننى خالفت الرجل منهجا وطريقة وصف أحيانا،وعلى الرغم من أن تحليل الصور استمد من التراث النحوى كله من قبل ابن هشام ومن بعده. اعترافا بحق الرجل في الكشف عن هذه الظاهرة الأساسية في اللغة العربية،وقيمتها التى لا تنكر في تعليم العربية للناطقين بها،والراغبين في تعلمها من غير أهلها على سواء،وأرجو أن يكون ما قدمته في هذا البحث قد تجاوز"اكتشاف" نص قديم و"الكشف" عن جوانبه المضيئة، إلى التنمية الواجبة له، استكمالا، وتطويرا،وضبطا.

والله الموفق والمستعان

أهم المصادر والمراجع

أ-العربية والمعربة:

د. إبراهيم السامرائي:

-الفعل زمانه وأبنيته (بيروت ١٩٨٠)

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)

-شرح التصريح على التوضيح (القاهرة د.ت)

الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ)

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٥)

ابن الانباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ).

- الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٥٣).

- أسرا العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ١٩٥٧)

البطليوسي، ابن السيد (ت ٥٢١ هـ)

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. تحقيق د. حمزة النشرتي (الرياض ١٩٧٩).

د. تمام حسان:

- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا. في: أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية. (تونس ١٩٧٨)

الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)

– دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة ١٩٨٩)[٢]

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)

– الخصائص. تحقيق محمد على النجار (القاهرة ١٩٥٢)

–اللمع في العربية . تحقيق د. حسين محمد محمد شرف (القاهرة ١٩٧٩)

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ)

– الكافية في النحو. تحقيق د. طارق نجم عبد الله (١٩٨٦)

أبو حيان الاندلسي،محمد بن يوسف، بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥ هـ)

– ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق د. مصطفى النماس (القاهرة ١٩٨٤)

الخضري،محمد الدمياطي (ت ١٢٨٧ هـ)

–حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك (القاهرة ١٩٤٠)

ابن أبي الربيع : عبيد الله بن احمد عبيد الله (ت ٦٨٨ هـ)

– البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي (بيروت ١٩٨٦)

الرضي، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)

–شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (القاهرة ١٣١٠ هـ)

الرماني، ابو الحسن على بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)

– معاني الحروف. تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى (القاهرة ١٩٧٣)

الزجاجي،ابو أسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل (ت ٣٤٠ هـ)

- حروف المعاني. تحقيق د. علي توفيق الحمد (بيروت ١٩٨٦)
- الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك (بيروت ١٩٧٣)
- الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت ١٩٨٦)[٢]

الزمخشري،أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)

- المفصل في علم العربية (بيروت د. ت)[٢]

السجاعى، أحمد (ت ١١٩٧ هـ)

- حاشية العلامة السجاعى على شرح القطر لابن هشام (القاهرة ١٣٣١هـ)

ابن السراج، ابو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)

- الأصول في النحو . تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (بيروت ١٩٨٥)

د. سعيد بحيري:

- نظرية التبعية في التحليل النحوى (القاهرة ١٩٨٨)

السهيلي،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي(ت ٥٨١ هـ)

- نتائج الفكر في النحو . تحقيق د. محمد إبراهيم البنأ (القاهرة ١٩٨٤).

دى سوسير، فردينان

- دروس في الألسنية العامة . ترجمة صالح الفرماتدى و آخرين . (تونس١٩٨٥)

سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)

- الكتاب. تحقيق د. عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٦٦- ١٩٧٧)

السيرافى ، أبو سعيد (ت ٣٦٨ هـ)

- شرح كتاب سيبويه جـ٢ حققه د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٩٠)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)

- الأشباه والنظائر في النحور(بيروت ١٩٨٤)

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولى وآخرين(بيروت ١٩٨٦)
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية (القاهرة ١٣٢٧ هـ)

الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ)

- حاشية الصبان على سرح الاشمونى على ألفية ابن مالك (القاهرة د. ت)

صلاح الدين الزعبلاوي:

-حروف الجر. في : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق يوليو ١٩٨٠ جـ ٣ م ٥٥.
-الصفة الغالبة. في : مجلة اللغة العربية بدمشق . أكتوبر ١٩٧٨ جـ٤ م ٥٣.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن علي (ت ٦٦٣ هـ)

-المقرب . تحقيق د. أحمد عبد الستار الجوارى، ود .عبد الله الجبورى (بغداد ١٩٧١)

ابن عقيل ،عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ هـ)

-شرح ابن عقيل على ألفيه بن مالك . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة ١٩٧٥)

الفارسي، أبو علي علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ)

- الإيضاح العضدى. تحقيق د. حسن شاذلة فرهود (القاهرة ١٩٦٩)
- المسائل العسكريات . تحقيق إسماعيل عمايرة (الأردن ١٩٨١ هـ)

المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٣ هـ)

-رصف المباني في شرح حروف المعاني . تحقيق أحمد الخراط (دمشق ١٩٧٥)

المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٣٨٥ هـ)

-المقتضب .تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه (القاهرة ١٣٨٦- ١٣٩٩ هـ)

المجاشعي ،أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ)

- شرح عيون الإعراب. تحقيق د. عبد الفتاح سليم (القاهرة ١٩٨٨)

د. محمود أحمد نحلة

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية (بيروت ١٩٨٨)

المرادي، الحسن بن قسام (ت ٧٤٩ هـ)

- الجنى الداني في حروف المعاني . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (حلب ٢٩٧٣)

ابن مضاء ،أحمد عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٩٣ هـ)

- الرد على النحاة تحقيق د. شوقي ضيف (القاهرة ١٩٨٢)[٢]

ابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)

-شرح ألفيه ابن مالك. تحقيق د. عبد الحميد السيد (بيروت د.ت)

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١)

-الإعراب عن قواعد الإعراب. تحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدى (بغداد ١٩٧٠)

- أوضح المسالك إلى أليفه ابن مالك. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٠)[٦]

- الجماع الصغير في النحو. تحقيق د. أحمد محمود الهرميل(القاهرة ١٩٨٠)

- شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة د.ت)

- شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٤)

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (بيروت ١٩٨٧)

ابن يعيش، موفق الدين يعيش على بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)

-شرح المفصل (المنيرية– القاهرة د.ت)

ب-الأجنبية

-Brinker, K. (1977) Modelle und Methoden der strukturalistischen Syntax. Koln.

-Burgschmidt, E. (1976): Sprachwissenschaftlische Termini fur Anglisten . Numberg.

-Bussmann , H.(1983): Lexikon der Sprachwissenschaft.

-Chomsky, N. (1957):Syntactic Structures. The Hague.

-Engel, U. (1991): Deutsche Grammatik. Heidelberg.

-Engelen , B. (1975): Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in der geschriebenen dutschen Sprache der Gegenwart.

-Fries, C.C. (1952): The Structure of English. New york.

-Fries C.C. (1945): Teaching and Learning English as a Foreign Language. Ann Arbor 1945.

-Grebe, P. (1973): Grammatik der deutschen Gegenwartssprache. Duden 4 Mannheim.

-Harris, Z. H. (1970):Papers in Structural and Transformational Linguistics. Holland.

-Helbig, G./ Buscha, J. (1980): Deutsche Grammatik. Leipzig.

-Helbig, G.(1981): Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Opladen.

-Helbig , G/ Schenkel, W. (1983): Worterbuch zur valenz und Distribution deutscher verben. Tubingen.

-Hornby,A.S. (1968): The Advanced learner's Dictionary of Curent English.

-Lewkowicz, N.K. (1978): Topic- Comment and relative clause in Arabic. In " Reading in Arabic Linguistics. (ed. by Salman H. Al- Ani), Indiana.

-Van Lutz Gotze/ Hess- Luttich (1992): Grammatik der deustchen Sprache. Munchen.

الفهرس

